



المجلة الاجتماعية القومية

القنوت الفضائية وتشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية
لدى عينتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين : دراسة
استطلاعية
مها الكردى

إسهام الوقف الإسلامى فى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه
إبراهيم البيومى

الذات المدركة كمفسر للاختيار الزوجى لدى الفتاة الكويتية
منى بدر القناعى

تصميم الاختبار الأمثل لإختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة
ثابتة لتوزيع ويبل فى حالة البيانات المبتورة (بالإنجليزية)
ماجدة عبد الغنى

مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية فى ظل العولمة :
دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية
محمد عبد المنعم

المؤتمر الدولى الثالث حول الإدراك المكانى : روما - بروچيه
١٢-١٥ سبتمبر ٢٠٠٦
هالة رمضان

الممارسة فى البحوث الاجتماعية وبحوث السوق : مقدمة
هبة الزعبلوى

المجلد الرابع والأربعون العدد الثانى مايو ٢٠٠٧

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة
بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتورة نجوى خليل الدكتورة سلوى العامرى

سكرتيرا التحرير

الدكتورة آمال كمال ا. عبد الرحمن عبد العال

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيهاً ، وخارج مصر ٤٠ دولاراً

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة من اتجاهات إيتناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

- ١ مها الكردي القنوت الفضائية وتشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية لدى عينتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين : دراسة استطلاعية
- ٣١ إبراهيم البيومي إسهام الوقف الإسلامى فى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه
- ٦٩ منى بدر القناعى الذات المدركة كمفسر للاختيار الزوجى لدى الفتاة الكويتية
- ١٥٨ ماجدة عبد الغنى تصميم الاختبار الأمثل لإختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة ثابتة لتوزيع وبيل فى حالة البيانات المبتورة (بالإنجليزية)

ثانيا : رسائل جامعية

- ١٠٩ محمد عبد المنعم مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية فى ظل العولمة : دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية

ثالثا : مؤتمرات

- ١٢١ هالة رمضان المؤتمر الدولى الثالث حول الإدراك المكانى روما - بروچيه ١٥-١٢ سبتمبر ٢٠٠٦

رابعا : عرض كتاب

- ١٢٧ هبة الزعبلوى الممارسة فى البحوث الاجتماعية وبحوث السوق : مقدمة



مايو ٢٠٠٧

العدد الثانى

المجلد الرابع والأربعون

القنوات الفضائية وتشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية لدى عييتين من الاطفال المشاهدين وغير المشاهدين دراسة استطلاعية *

مها الكردى **

تحاول هذه الدراسة الاستطلاعية التعرف على الدور الذى يمكن أن يلعبه التعرض لمشاهدة القنوات الفضائية فى التأثير على بعض الأنماط السلوكية لدى الأطفال ، مثل السلوك العدوانى ، والسلوك الاجتماعى ، والعزلة ، والذى يمكن التوصل إليه من خلال المقارنة بين أطفال مشاهدين وأطفال غير مشاهدين . ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تطبيق مقياسين نفسيين لقياس هذه الفروق . وتشير نتائج الدراسة بالفعل إلى وجود بعض الفروق ، التى سيتم التعامل معها بحذر حتى الانتهاء من إجراء الدراسة الأساسية والتى تضم عينة قوامها ٣٥٠٠ طفل .

مقدمة

تشكل الملامح الأساسية للشخصية فى مراحل الطفولة المتتابعة من خلال مجموعة من التفاعلات بين الفرد والأبنية الاجتماعية المختلفة التى يتعامل معها

* عرض لنتائج الدراسة الاستطلاعية التى أجراها قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية بعنوان "الطفل المصرى والقنوات الفضائية : تشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية لدى عييتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين" . بإشراف الأساتذة الدكتور : قدرى حفى ، وماجى الطوانى ، والدكتورة مها الكردى باحثا رئيسيا ، وعضوية كل من : الأستاذ الدكتور إلهامى عبد العزيز ، والدكتورة إيمان شريف ، والأستاذ أحمد كتامى سكرتيراً فنيا ، كما قام بإجراء المعالجات الإحصائية كل من : الأستاذة عزيزة عبد العزيز ، والأستاذ علاء فتح الله .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية .

فى حياتة الؤومفة مئمةلة فى : الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الرفاق والأقران ، ومن وسائل الإعلام ، وخاصة الإعلام المرئى ، هفء تمارس هءة التفاعلات أءواراً مئافوءة فى عملفة تشكفل الشؤصففة ، بما تتؤضمنه من أبعاد وأنساق عاملفة مكونة لاءجاهاته وأنماطه السلوكفة . كما تؤؤر عوامل التؤفر الاجتماعف اللف تشهدا المجتمعات الءفئة - خاصة المجتمعات النامفة - فى العصر الراهن فى مجالات التئشئة المئلفة للأطفال الءفن يمرؤن بعءة مراحل ارتقائف ، هفء فئفاعلون وفئعاملون من ءلالها مع الآؤرن ، ومع البئئة المءطة .

وقء اهتم علماء النفس الاجتماعف بءراسة المئفرات النفسفة للشؤصففة فى إطار اهتمامهم بءراسة السلوكفات بشؤفها الإءافبى والسلبى ، تلك السلوكفات اللف فئم تعلمها - وفقاً لنظرفة التعلم الاجتماعف - عن طرلف ملاحظة سلوك الآؤرن ، وتقلفءهم ، ثم تعزفها من ءلال العلاقات التفاعلفة مع الآؤرن . وفى هءا الصءء ، فإن العوامل المعرففة والاجتماعفة والبئئة ءءء مءركات الأفراد لسلوكفاتهم من ءانب ، كما أن ربوء أفعال الآؤرن ءؤو نوافء هءة السلوكفات قء تعزفها أو تنبؤها من ءانب آؤر^(١) .

وتئنال هءة الورقة عرضاً لئنافء البءاسة الاستطلاعفة اللف أؤرفء على عففئفن من الأطفال المشاءفن وؤفر المشاءفن للقنواف الفضائف ؛ للوقوف على ءور العوامل المعرففة والثقائف ممثلة فى مشاءة القنواف الفضائف ، فى إطار بعض المئفرات الاجتماعفة ، من أهمها : النوع ، والسئ ، والظروف الإكولوجفة ، وأسالف التئشئة الوالفة ، تلك المئفرات اللف تلعب أءواراً مئافوءة فى تشكفل اءجاهاف سلوك الأطفال فى مرحلفى الطفولة الوسطف والمئآؤرة (بءاف المراهقة) من سن ٩ إلى ١٥ سنة ، واللئف تمئلان مرحلففن من النمو والارتقاء المعرفف والاجتماعف والفسلوؤف ، اللف يمر بها الفرد ءلال حفاة .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذى تلعبه مشاهدة عينة من الأطفال للقنوات الفضائية ، بما تتضمنه من مواد إعلامية مختلفة ، والعوامل الديموجرافية ، فى تشكيل وصياغة بعض الأنماط السلوكية ، مثل : السلوك العدوانى ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، عند مقارنتهم بنظرائهم من غير المشاهدين . وفى ضوء هذا الهدف الرئيسى تتحدد تساؤلات الدراسة فيما يلى :

- ١ - هل تلعب مشاهدة الأطفال من مشاهدى القنوات الفضائية دورا فى تشكيل بعض السلوكيات عند مقارنتهم بعينة مماثلة من غير المشاهدين ؟
- ٢ - هل توجد اختلافات بين العينتين على مستوى المقارنة الوصفية وفقا للمتغيرات الديموجرافية المتمثلة فى :

أ - النوع ،

ب - الفئة العمرية .

ج - المنطقة السكنية التى يقطنون بها .

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعت الإجراءات التالية :

الإجراءات المنهجية

وصف خصائص العينة الكلية *

تكونت العينة الكلية من ٧٠٤ مفردة ، توزعت إلى ٣٨٢ من الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية ، و٣٢٢ من غير المشاهدين ، وقد تم اختيارهم من بعض المدارس ذات النوعيات التعليمية المختلفة ^(١) . وقد توزعت العيتان وفقا للمتغيرات الديموجرافية كما هو موضح فى الجدول رقم (١) .

* قام بسحب العينة الكلية الأستاذة الدكتورة سحر الطويلة خبيرة العينات ، بالطريقة العشوائية المنتظمة من دليل قوائم المدارس بوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، والتى اشتملت على المدارس الحكومية الرسمية ، والتجريبية لغات ، واللغات الخاصة ، والمدارس الأزهرية ، الكائنة بمحافظة الجيزة ، والقاهرة الكبرى بامتداداتها فى مدينة القاهرة الكبرى (التجمع الخامس) ، ومدينة الرحاب ، وطريق مصر الإسماعيلية الصحراوى .

جدول رقم (١)
خصائص العينة الكلية

المتغيرات		المشاهدون		غير المشاهدين	
		ك	%	ك	%
النوع	ذكور	٢٠٠	٥٢.٤	١٦٧	٥١.٩
	إناث	١٨٢	٤٧.٦	١٥٥	٤٨.١
السن	من ٩ - أقل من ١٢ سنة	١١٨	٣٠.٩	٩٧	٣٠.١
	من ١٢ - أقل من ١٥ سنة	٢٦٤	٦٩.١	٢٢٥	٦٩.٩
المرحلة الدراسية الابتدائية	الإعدادي	٢٢٦	٥٩.١	٢٠٠	٦٢.١
	الإعدادي	١٥٦	٤٠.٩	١٢٢	٣٧.٩
المنطقة السكنية	منطقة راقية	٢٠١	٥٢.٦	١٦٤	٥١.٨
	منطقة شعبية	٦٠	١٥.٧	٥٤	١٦.٩
	منطقة متوسطة	١٢١	٣١.٧	١٠٤	٣٢.٣

الأدوات

تكونت أدوات الدراسة من ثلاثة مقاييس نفسية * يهدف الكشف عن بعض المتغيرات السلوكية للشخصية ، مثل : السلوك العدوانى ، والتسامح ** ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، لدى عينتى الدراسة من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين . وقد تم الاعتماد فى إعداد الأدوات على قوائم أيزنك للشخصية التى تتميز بكفاءة سيكومترية عالية ، حيث تم اختيار أكثر البنود تشبعا على بعدى الانبساطية والعصابية ^(٣) ، وبعض بنود مقياس الذهانى ^(٤) ، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض بنود مقياس الميل إلى الإثارة الفرعى لبطارية أيزنك

* قام بإعداد المقاييس الدكتورة إيمان شريف عضو هيئة البحث .

** سيتم الاكتفاء بعرض نتائج استجابات أطفال العينتين على مقياس العدوان ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، فقط ؛ نظرا لضيق المساحة المخصصة لعرض نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية . على أن يتضمن التقرير النهائى للدراسة الأساسية عرض نتائج المقاييس الثلاثة .

للشخصية الذى يقيس بعد صلابة التفكير ومرونته ^(٥) ، وأيضا من مقياس نمط الشخصية (أ) ^(٦) ، والذى يقيس مجموعة من الصفات السلوكية التى تظهر لدى الفرد وفقا للظروف المختلفة .

وقد ناقشت هيئة البحث بنود المقاييس الثلاثة تفصيلا ، واستبعدت بعض البنود التى لا تتناسب مع هدف وعينة الدراسة ، إلى أن تم الاتفاق على صياغتها فى صورتها النهائية ، ثم تم عرضها على ثلاثة من المحكمين المتخصصين فى علم النفس * ، وقد حظيت على درجة عالية من الاتفاق من قبلهم ، ثم تم تطبيق هذه المقاييس على عينتى الدراسة فى المدارس المختارة والسابق الإشارة إليها .

وصف المقاييس

١ - مقياس العدوان

تكون المقياس من عشرين بندا ، يجاب عليها "بنعم" أو "لا" ، وتقيس هذه البنود بعض السمات أو الصفات الشخصية التى تشير إلى مدى الميل إلى إتيان السلوك العدوانى فى المواقف المختلفة ، من خلال التعرف على مظاهر القابلية للاستثارة ، والميل إلى استخدام العنف ، سواء البدنى ، أو الإيذاء المعنوى ، والرغبة فى السيطرة على الآخرين ، كما تشير إلى سمة عدم التحلى بالصبر وعدم القدرة على التحكم فى الانفعالات ، والشعور بالغضب الدائم ، بالإضافة إلى التعبير الانفعالى غير المتزن عند مواجهة أو التعرض للمواقف المثيرة للغضب . كما توضح بعض بنود المقياس أشكال الأساليب الوالدية فى تنشئة الأبناء بشقيها الإيجابى والسلبى .

* تم تحكيم الأدوات من جانب كل من : الأستاذة الدكتور نيفين زيور ، أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس ، الأستاذة الدكتورة ليلي عبد الجواد ، مستشار علم النفس بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الأستاذ الدكتور إلهامى عبد العزيز ، أستاذ علم نفس الطفل بمعهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس .

ويشير الحصول على الدرجات المرتفعة على المقياس إلى الرغبة في البحث الدائم عن الأشياء المثيرة والخطيرة ، وإلى التعبيرات الانفعالية الحادة ، وعدم تقبل الآخرين ، والشعور بالحزن والألم والتعاسة . بينما تعبر الدرجات المنخفضة عن الاحتياج الطبيعي إلى القليل من الاستثارة والمخاطرة ، والتعبير الانفعالي المتزن في المواقف المختلفة ، باعتبارها احتياجات طبيعية للتعبير عن الغرائز الفطرية لدى الفرد ، والتي يسعى إلى إشباعها بأساليب مقبولة اجتماعيا .

٢ - مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

تكون المقياس من ثلاثة عشر بنداً يجب عليها "نعم" أو "لا" ، وتقيس هذه البنود بعض السمات الوجدانية والصفات الاجتماعية التي تتناول بعدى الانبساطية والانطواء ، حيث يشير المفهوم الأول إلى تفضيل الطفل مصاحبة الآخرين ومشاركتهم اجتماعيا ، والميل إلى الارتباط بهم وجدانيا ، والتعبير عن انفعالاته ومشاعره بوضوح واهتمام ، بالإضافة إلى الرغبة في مشاركة الآخرين في أنشطتهم الجماعية . وفي المقابل يعبر مفهوم الانطواء عن عدم الرغبة في التعبير عن المشاعر والانفعالات الطبيعية ، والتعامل مع الآخرين بعدم اكتراث ولا مبالاة ، كما يشير إلى ميل الشخص إلى الهدوء والعزلة ، وعدم تقبل الآخرين ، وعدم الرغبة في مشاركتهم في أنشطتهم المختلفة .

وتدل الدرجات المنخفضة على المقياس إلى القدرة على عقد صداقات عديدة وجديدة ، والميل إلى المشاركات الاجتماعية والجماعية . وفي المقابل ، تشير الدرجات المرتفعة على المقياس إلى الرغبة في الانعزال وصلابة التفكير وعدم مرونته ، وعدم تقبل الآخرين ، وعدم الميل إلى استكشاف خبرات جديدة ، وعدم الاكتراث بالآخرين ، والشعور بالتعب والإرهاق والملل دون وجود أسباب حقيقية لذلك .

الثبت

تم حساب الثبات باختبار معامل جوتمان Guttman ، ومعاملات ألفا بطريقة القسمية النصفية ، وقد تبين أنها معاملات مقبولة منهجيا ، وذات معامل ثبات مرتفع ، كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

معاملات ثبات المقاييس

المقاييس	معامل جوتمان	ألفا للجزء الأول	ألفا للجزء الثاني
العدوان	٠.٩٦٣	٠.٩٣٩	٠.٩٥٧
العزلة - المشاركة	٠.٩١٣	٠.٧٤٦	٠.٩٣٤
التسامح	٠.٥٨	٠.٧٥٧	٠.٥٢٤

التطبيق الميداني

تم تطبيق المقاييس على عينتي الدراسة من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين للقنوات الفضائية في نفس المدارس المختارة ، والتي بلغت ست عشرة مدرسة تقدم أنواعاً من التعليم الدراسي المتنوع . وتمت جلسات التطبيق بصورة منفردة بين الباحث والطفل المبحوث ، وقد استغرق التطبيق مدة شهر في الفترة من ١٥ فبراير حتى ١٥ مارس عام ٢٠٠٦ .

الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات

تم إجراء العمليات الإحصائية للنتائج المستخلصة باستخراج الدرجات العليا والمتوسطة والمنخفضة لاستجابات العينتين على المقاييس ، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، وقد تم التعامل مع هذه النتائج باعتبارها مؤشرات إحصائية ؛ نظرا لأن عينة هذه الدراسة الاستطلاعية قد اختيرت بصورة عمدية في هذه المرحلة ، ومن ثم لا يتيح إجراء المعاملات الارتباطية مثل ؛ اختبار "ت" T. Test لدلالة الفروق ، على أن تتم هذه العمليات في الدراسة الأساسية التي تجرى حاليا على عينة مكونة من ٣٥٠٠ مفردة ، والتي تم اختيارها بصورة عشوائية منتظمة .

تحليل وتفسير النتائج^(٧)

(أولاً : استجابات أطفال العييتين على مقياس العدوان

تكون مقياس العدوان من عشرين سؤالاً تستهدف :

١ - الكشف عن ميل الطفل ورغبته في البحث عن الاستثارة ، من خلال التعرف على مدى تفضيله أو عدم تفضيله مشاهدة مباريات الملاكمة والمصارعة ، والأفلام التي تتضمن أفعال العنف والعدوان ، مثل : مشاهد القتل والإعدام ، وإيذاء الآخرين بدنيا ومعنويا ، ومدى تفضيل مشاهدة ترويض الحيوانات المفترسة ، ومن خلال الكشف عن رغبة الطفل في ممارسة المقاتل مع الآخرين .

٢ - الكشف عن مظاهر التعبير الانفعالي للمبحوث عند التعرض للمواقف التي تثير الغضب ، مثل : الرغبة في أخذ الحق بالقوة ممن اعتدى عليه ، وممارسة بعض أشكال من السلوك العدوانى ، مثل : الضرب ، والشجار ، والصراخ والسب في المواقف المختلفة .

٣ - التعرف على أساليب التنشئة الوالدية للأبناء ، من خلال الوقوف على مدى صرامتها أو لينها ، ومدى حض الوالدين أو أحدهما للطفل لأخذ حقه بالقوة ممن اعتدى عليه ، ومن خلال التعرف على أساليب العقاب التي يمارسها الوالدان أو أحدهما على الطفل إذا أخطأ ، سواء كانت الضرب أو التوبيخ والتأنيب ، والعفو ، بالإضافة إلى التعرف على أساليب حث الوالدين للطفل على كيفية اتباع التعاليم الدينية (متشددة أو متزنة) ، وأيضا من خلال السماح أو عدم السماح للطفل بمناقشة القرارات الخاصة بالأسرة أو بالطفل نفسه .

وقد أسفرت نتائج استجابات عينتى الأطفال على مقياس العدوان إجمالا وتفصيلا وفقا للمتغيرات الديموجرافية على مايلي :

١ - استجابات أطفال العينتين على مقياس العدوان إجمالاً *

أوضحت استجابات الأطفال من العينتين على مقياس العدوان ارتفاعاً نسبياً لمعدل الحصول على الدرجة المرتفعة - إجمالاً - والتي تشير إلى الميل العدوانية السلبية لصالح عينة الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية ، حيث سجلت ٣٣٢٪/ في مقابل ٢٩٥٪/ لعينة غير المشاهدين . وقد أكدت هذه النتيجة ارتفاع معدل الدرجة المنخفضة التي تشير إلى الحاجة إلى القليل من الاستثارة المقبولة لصالح عينة غير المشاهدين أيضاً ، حيث بلغت ٣٦٧٪/ في مقابل ٢٩٦٪/ للمشاهدين .

وقد أوضحنا أن الحصول على الدرجة المرتفعة على بنود المقياس يشير إلى وجود نمط من الشخصية التي تتصف بالميل إلى التعبير الانفعالي بغضب في المواقف المختلفة ، كما تتصف بالقلق والتوتر ، والميل إلى البحث عن الأشياء المثيرة ، وإلى الرغبة في المخاطرة والاستثارة ، بالإضافة إلى إدراك المواقف العصبية باعتبارها تمثل تهديداً وخطورة على الفرد. وبالمقارنة بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة التي سجلت لكنتا العينتين على مقياس العدوان ، نجد أنها تدل على إمكانية حدوث تأثير ما على سلوكيات الأطفال في الاتجاه نحو العدوانية من خلال كثافة مشاهدة المواد الإعلامية المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف المفضلة لديهم ، ومن حيث تفضيلهم لنماذج الأبطال الذين يجسدون هذه الأفعال ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات استجابات الأطفال على مقياس العدوان ، أخذين في الاعتبار عدم الجزم بصورة حاسمة لصالح متغير المشاهدة ، وخاصة مع وجود عوامل أسرية وبيئية أخرى مؤثرة في السلوك ، مثل أساليب التنشئة الوالدية الصارمة للأبناء ؛ نظراً لأن الفرق في الدرجات المرتفعة - إجمالاً - لدى العينتين يعتبر نسبياً ، ولا نستطيع اعتباره مؤشراً حاسماً في هذا الشأن . فقد يستمد الأطفال غير المشاهدين سلوكياتهم أيضاً من مشاهدة تلك الأفلام التي

* سيتم الاكتفاء بتحليل النسب المئوية لمعدلات درجات الاستجابات للأطفال إجمالاً ، وحسب متغيرات العينة : النوع ، والسن ، والمنطقة السكنية بون عرض الجداول الإحصائية .

يفضلونها ويتعرضون لها فى القنوات التليفزيونية الأرضية أيضا، ولكن ليس بنفس الكثافة التى تعرضها القنوات الفضائية التى تخصص محطات معينة لعرض هذه النوعية من المواد الإعلامية .

وفى هذا الصدد ، أوضحت نتائج العديد من الدراسات التى تناولت موضوع دور كثافة معدلات مشاهدة الأفلام المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف - وخاصة دراسات جورج جريرنر وزملائه^(٨) - وجود تأثيرات واضحة على سلوكيات المشاهدين ، وخاصة من فئة الأطفال والمراهقين . كما بينت نتائج دراسة أخرى لـ Aluja أجريت عام ٢٠٠٠ أن التلاميذ الذين يدرسون أفلام العنف على أنها مثيرة ومسلية يوصفون بأنهم أكثر عدوانية ، حيث حصلوا على درجات أعلى على بنود مقياس العصائية الذى طبق على عينة منهم . وتعنى هذه النتيجة أن من يدرك العنف على أنه شئ طبيعى ومسلى ويكون أيديولوجية إيجابية عنه ، يعتبر شخصا يتسم بسمات معينة ، ومن ضمنها سمة العدوانية^(٩).

وفى المقابل ، يمكن تفسير الدرجات المتوسطة والمنخفضة التى حصل عليها الأطفال من العينتين على مقياس العدوان بأنها تعتبر نتيجة منطقية ؛ نظرا لأنها قد تعبر عن الاحتياجات النفسية ، والرغبات الفطرية الطبيعية فى محاولة البحث عن الاستثارة المقبولة للتخفف من التوترات الانفعالية والاجتماعية التى يستشعرونها بحكم المرحلة العمرية التى يمرون بها ، وخاصة الإحساس بالدونية والضعف نظرا للتكوين الجسمانى والعقلى لديهم ، وبالتالي قد يستخدمون بعض الميكانيزمات الدفاعية فى مواجهة الواقع الذى يعيشون فيه ، ومن ضمنها التوحد Identification بالبطل الذى يجسد بعض الأفعال التى تشير إلى القوة البدنية والعقلية ، وبالتالي تعمل على التخفف من التوترات والانفعالات النفسية . فالطفل لا يكتفى بالتلقى فقط ، ولكنه يتفاعل مع مايشاهده ويتعرض له بأساليب مختلفة ، وفى هذه الحالة تعتبر هذه النتيجة منطقية ، ولكن إذا أدت هذه

المشاهدات إلى تأثيرات سلبية - كأن يحاول الطفل ممارسة وتقليد ومحاكاة ما يشاهده في الواقع - فإنها تعتبر نتيجة سلبية ، وخاصة إذا ما كانت أساليب التنشئة الوالدية أو المجتمعية تحث وتحرض على ممارسة هذه السلوكيات العدوانية في المواقف المختلفة ، وتعززها ، ولا يجد الطفل في اتجاهات وردود أفعال الآخرين لسلوكياته العدوانية نبذا لها .

٢ - استجابات أطفال العينتين حسب متغير النوع

من بين أهداف هذه الدراسة السيكومترية الاستطلاعية محاولة الكشف عن مدى وجود مظاهر للسلوك العدواني لدى أطفال العينتين من المشاهدين وغير المشاهدين حسب متغير نوع العينة من الذكور والإناث . وفي هذا الصدد ، تلعب أساليب التنشئة المختلفة أدوارا متفاوتة في تشكيل السلوك النوعي Gender ، حيث يحظى كلاهما بأسلوب وطريقة معينة في التنشئة تبعا للتكوين الفسيولوجي بداية ، الأمر الذي يترتب عليه توقع أنوار نوعية مختلفة يتطلبها المجتمع من كل منهما . فبحسب نظرية التصنيف الذاتي للهوية^(١٠) ، يتعرف كل من الطفل الذكر والأنثى على هويته من خلال سيناريو معد سلفا من قبل ثقافة المجتمع والثقافات الفرعية التي يعيش فيها . ونظرا للمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها العالم في الفترة الزمنية الراهنة ، أصبح نموذج الدور النوعي المتوقع من كلا النوعين متقاربا - إلى حد بعيد - على مستوى معظم بلدان العالم ، حيث ينعكس هذا النموذج في المواد الإعلامية ، وخاصة في وسائل الإعلام المرئية (القنوات الفضائية) ، والتي انتشرت بصورة ملحوظة في الوقت الراهن ، والتي تعكس صورة كل من الذكر والأنثى في الأعمال الفنية المختلفة ، والتي تعد أحد أساليب التنشئة التي يستمد منها الطفل سلوكياته في مراحل العمرية المختلفة .

وفيما يتعلق باستجابات عينتي الدراسة على مقياس العدوان وفقا لمتغير النوع ، يتبين :

١ - ارتفاع معدل الدرجة العليا على المقياس التى تشير إلى الميول العدوانية لصالح عينتى الذكور إجمالاً ، حيث بلغت ٧١٦٪ فى مقابل ٥٣١٪ لعينتى الإناث .

ب - الارتفاع النسبى لمعدلات الدرجة المرتفعة على المقياس لصالح عينة الذكور المشاهدين ، حيث بلغت ٣٧٥٪ فى مقابل ٣٤١٪ لغير المشاهدين .

ج - ارتفعت نسبياً معدلات الدرجة العليا لصالح عينة المشاهدات من الفتيات ، حيث بلغت ٢٨٦٪ مقارنة بغير المشاهدات التى سجلت ٢٤٥٪ .

د - ارتفعت بصورة واضحة معدلات الدرجة المرتفعة لصالح الذكور المشاهدين ، حيث بلغت ٣٧٥٪ فى مقابل ٢٨٦٪ للإناث المشاهدات . كما ارتفعت بصورة ملحوظة معدلات هذه الدرجة لدى الذكور غير المشاهدين مقارنة بالإناث غير المشاهدات ، حيث سجلت ٢٤١٪ فى مقابل ٢٤٥٪ .

هـ - ارتفعت المعدلات التى تشير إلى الميول العدوانية الطبيعية لصالح عينة الفتيات غير المشاهدات مقارنة بنظرائهن ، حيث بلغت ٤٠٢٪ فى مقابل ٣٥٧٪ على التوالى .

و - أكدت معدلات الدرجة المنخفضة على المقياس وجود فرق أو اختلاف نسبى بين عينتى الذكور من المشاهدين وغير المشاهدين لصالح الأخيرة ، حيث سجلت ٢٨٧٪ فى مقابل ٢٤٪ على التوالى .

نستخلص مما سبق وجود فروق على مقياس العدوان بين عينتى الذكور والإناث إجمالاً لصالح الذكور ، والذي قد يرجع إلى تأثير كثافة مشاهدة أفلام العنف من جانب ، وإلى أسلوب تنشئة النوع الذكري خاصة ، وإلى الأساليب الوالدية فى التنشئة عامة من جانب آخر . وفى هذا الصدد ، يوضح عالم النفس James فى تفسيره العنف الذكري^(١١) الدور الذى يمارسه التمييز الاجتماعى فى تحديد دور الرجل فى مقابل دور المرأة ، حيث أشار إلى أن عنف الذكور غالباً ما يأتى من منطلق دعم وتعزيز ثقافة المجتمع التى ترسم صورة للرجل

المسيطر والقوى بدنيا وعقليا ، والمؤكد لذاته ، بينما ينمط دور المرأة (الأنثى) على أنها تلك المتلقية للعنف ، وعلى إمكانية ممارستها للسلوك العنيف أحيانا من منطلق الدفاع عن النفس ، أو في التعبير عن الإحباط والقهر ، وللتفيس عن الضغوط والتوترات الانفعالية التي تعاني منها في الوسط المحيط .

ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بتأثير الأساليب الوالدية في التنشئة على الأبناء ، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن الأسر التي تستخدم العنف والقسوة في التأديب ، تخلق لدى الأطفال أنماطا من التفسيرات المعرفية والاجتماعية تبرر استخدام العنف كنسلوب للاستجابة في حياة هؤلاء الأبناء في المواقف المختلفة ^(١٦) .

٣ - استجابات أطفال العينتين حسب متغير الفئة العمرية

يستمد الفرد اتجاهاته وقيمه وعاداته ، والتي تنعكس في أنماطه السلوكية من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة عبر المراحل العمرية في فترة الطفولة ، حيث يكون الطفل أكثر قابلية لتعلم الأنماط السلوكية ؛ نظرا لحدثة سنه والخبرات التي يتلقاها ويكتسبها ، والتي تتناسب وقدراته العقلية ، والانفعالية ، كما تتحدد سلوكياته أيضا تبعا لمدرجاته المعرفية التي يكتسبها تدريجيا ، وبالتالي تتشكل ملامح الشخصية في المراحل الارتقائية المتتالية ، أخذين في الاعتبار قدرة الطفل على الانتقاء والاختيار وفقا لاحتياجاته ورغباته المختلفة والمتنوعة . فكلما ارتفع السن كلما ازدادت واتسعت هذه الاحتياجات . ومن جانب آخر ، لا يقتصر تلقى الطفل لخبراته من الأسرة فقط ، بل من الأقران ، الذين يلعبون دورا هاما في مجال تشكيل السلوكيات من خلال البيئة المحيطة ، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في هذا الشأن ، وخاصة في الفترة الزمنية الراهنة . وللتعرف على الفروق بين أفراد العينة وفقا للنمو العمري ، فقد تم تقسيم العينة إلى فئتين عمريتين : الأولى من ٩ إلى أقل من ١٢ سنة ، والثانية من ١٢ إلى ١٥ سنة ، وقد أسفرت استجابات العينتين عن الآتي :

أ - الارتفاع النسبي لمعدلات الدرجة التي تشير إلى الميل العدوانية على المقياس لصالح المشاهدين من الفئة العمرية الأصغر سنا ، حيث سجلت ٣٧٦٪ في مقابل ٣١٣٪ للفئة العمرية الأكبر سنا (١٢-١٥ سنة) .

ب - الارتفاع الملحوظ لمعدلات الدرجة المرتفعة (الميل العدوانية) لصالح عينة المشاهدين من الفئة العمرية (٩-١٢ سنة) مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين ، حيث سجلت ٣٧٦٪ في مقابل ٢٩٩٪ على التوالي .

ج - الارتفاع النسبي لمعدلات هذه الدرجة لصالح الأطفال المشاهدين من الفئة الأكبر (١٢-١٤ سنة) مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين ، حيث بلغت ٣١٣٪ في مقابل ٢٩٣٪ على التوالي .

د - تؤكد هذه النتائج معدلات الدرجة المنخفضة على المقياس ، التي تشير إلى الحاجة إلى القليل من الاستثارة لصالح عينة غير المشاهدين من الفئة الأصغر سنا ، حيث بلغت ٤٣٣٪ في مقابل ٢٩١٪ لنظرائهم من المشاهدين .

هـ - الارتفاع النسبي للدرجة التي تشير إلى انخفاض الميل العدوانية لصالح عينة غير المشاهدين الأكبر سنا مقارنة بأمثالهم ، حيث سجلت ٣٣٨٪ في مقابل ٢٩٨٪ على التوالي .

نخلص مما سبق إلى وجود اختلافات وفروق واضحة بين عینتی الدراسة حسب متغير الفئة العمرية لصالح الأطفال المشاهدين - الأصغر والأكبر سنا- مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين إجمالاً ، ولصالح الفئة العمرية الأصغر سنا مقارنة بالأكبر سنا في العینتين أيضاً . الأمر الذي يشير إلى إمكانية وجود دور لعامل مشاهدة المواد المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف المفضلة لديهم من جانب آخر ، وإلى متغير الفئة العمرية نفسه أيضاً، سواء كانت هذه الاستجابات تعبيراً عن الاحتياجات النفسية التي يستشعرها الأطفال في المراحل العمرية المبكرة ، أو كانت ناتجة عن إدراك هؤلاء الأطفال بأن

الواقع الاجتماعي المحيط يتطلب مثل هذه السلوكيات ، كما تُستمد من أساليب التنشئة الوالدية التي تحدث على هذا السلوك وتعززه في الحياة اليومية . وبالطبع تكمن الخطورة ، إذا ما تعدت هذه الإدراكات مجرد محاولة التعبير عن الاحتياجات النفسية الأساسية ، وخاصة في مجال التخفف من التوترات الانفعالية ، وحاول الطفل تقليد هذه السلوكيات في الواقع ؛ نظرا لأن ملامح الشخصية الأساسية تتحدد - إلى حد كبير - في المراحل العمرية المبكرة .

٤- استجابات أطفال العيتين حسب متغير المنطقة السكنية

من العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاهات السلوكية للفرد المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئة المحيطة ، وما يعكسه من أساليب وأنماط للحياة اليومية التي يمارسها الأفراد . ومن أبرز المظاهر التي تعكس المستوى الاقتصادي المنطقة السكنية التي يقطن فيها الأفراد . وقد تم تصنيف العينة الكلية وفق متغير المنطقة السكنية إلى ثلاث فئات : مناطق راقية ، ومتوسطة ، وشعبية ، مع الأخذ في الاعتبار أن محل السكن قد يختلف عن المنطقة الكائن بها المدرسة ، ومن ثم فقد تم التعامل مع هذا المتغير باعتباره مؤشرا عاما للنتائج المستخلصة ، حيث لا يمكن الفصل بصورة حاسمة بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية للأسر التي تقطن في المنطقة السكنية الواحدة ، وإنما تم التعامل معها بحسب التصنيفات المعروفة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصورة إجمالية . وقد أسفرت النتائج المتعلقة باستجابات عيتي الدراسة على مقياس العدوان عما يلي :

أ - ارتفاع واضح لمعدل الحصول على الدرجة المرتفعة التي تشير إلى الميل العدوانية لصالح الأطفال المشاهدين الذين يقطنون في المناطق الشعبية إجمالا فبلغت ٤٣٫٨٪ ، يليهم بفارق واضح معدلات أطفال المناطق المتوسطة ٣١٫٧٪ ، بينما سجل أقل المعدلات الأطفال القاطنين في المناطق الراقية ٢٧٫٤٪ .

ب - وفى المقابل تبين اختلاف هذا الترتيب السابق لدى عينة الأطفال غير المشاهدين ، حيث حصل على أعلى معدل للدرجة المرتفعة الذين يقطنون فى المناطق الراقية ، فبلغت ٣٢٩٪ ، ويليهما المناطق الشعبية ٢٨٨٪ ، بينما سجل أقل معدل الأطفال فى المناطق المتوسطة ٢٠٤٪ فقط .

ج - وتؤكد هذه النتائج السابقة استجابات الأطفال على مستوى المقارنة بين العينتين من نفس المنطقة ، حيث تبين ارتفاع ملحوظ لمعدل الدرجة العليا للأطفال المشاهدين فى المناطق الشعبية ٤٢٨٪ فى مقابل ٢٨٨٪ لغير المشاهدين ، يليهم - بفارق واضح - الأطفال فى المناطق المتوسطة التى بلغت متوسطات درجاتهم ٣١٧٪ فى مقابل ٢٠٤٪ فقط ، بينما اختلف الأمر لدى عينة أطفال المناطق الراقية التى سجلت ارتفاعا لصالح غير المشاهدين ، فبلغت ٣٢٩٪ فى مقابل ٢٧٤٪ للمشاهدين .

د - وعلى مستوى المقارنة بين الأطفال من العينتين من نفس المنطقة السكنية ، فقد تبين وجود اختلاف بين مجموعات الأطفال الحاصلين على الدرجات المنخفضة ، وخاصة لدى الأطفال فى المناطق الشعبية ، حيث بلغت ٤٦٢٪ ، أى أنهم أقل عدوانية بصورة واضحة من نظرائهم المشاهدين التى سجلت ٢٦٣٪ ، بينما تقاربت نسبيا هذه المعدلات لدى العينتين فى المنطقتين المتوسطة والراقية ، حيث سجلت ٢٧٨٪ ، و ٣٣٥٪ على التوالى ، حيث تعبر هذه الدرجات - من جانب آخر - عن الحاجة إلى القليل من الاستثارة ، والمخاطرة ، والتعبيرات الانفعالية الطبيعية فى المواقف التى تحتاج لمثل هذه السلوكيات كما سبقنا الإشارة .

ويتفق مع النتيجة المتعلقة بارتفاع معدل الدرجة العليا على مقياس العدوان لصالح عينة الأطفال المشاهدين الذين يقطنون فى المناطق الشعبية المنخفضة ، نتائج إحدى الدراسات التى أجريت فى مصر على عينة من تلاميذ بعض

المدارس ، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة على بعد العنف الجسدى واللفظى لصالح تلاميذ الطبقة الاقتصادية المنخفضة ، الذين كانوا أكثر عرضة واستهدافا للعنف ومواجهة الآخرين بصورة عدائية^(١٣) . كما تبين من نتائج دراسة أخرى وجود علاقة بين أسلوب ونمط الحياة فى الأسرة ، ودور المنطقة السكنية والأقران فى ارتفاع أو انخفاض الميول العدوانية لدى تلاميذ المدارس ، وخاصة المراهقين^(١٤) .

نخلص مما سبق إلى إمكانية وجود دور لعامل المشاهدة للقنوات الفضائية ، بما تتضمنه من مواد إعلامية تعكس مشاهد وسلوكيات العنف المفضلة ، فى مجال الميل والرغبة فى إتقان سلوكيات تعكس العدائية ، والحدة فى التعبيرات الانفعالية ، وخاصة لدى عينة المشاهدين الذين يقطنون فى المناطق الشعبية بصورة واضحة ، فى مقابل ارتفاع المعدلات التى تشير إلى وجود الميل العدوانية الطبيعية على نفس المقياس لدى عينة غير المشاهدين المماثلين لهم من نفس المناطق السكنية . ويليه فى ذلك أطفال المناطق المتوسطة المشاهدين . بينما على العكس من هاتين العينتين ، أوضحت استجابات عينة الأطفال المشاهدين فى المناطق الراقية الانخفاض الواضح فى المعدلات التى تشير إلى الميل العدوانية مقارنة بأمثالهم الذين يقطنون فى نفس المنطقة السكنية ، الأمر الذى يدل على وجود متغيرات أخرى تلعب أدوارا هامة فى هذا الشأن .

ثانيا : استجابات أطفال العينتين على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

اشتمل المقياس على ثلاثة عشر بنداً تضمنت الأبعاد التالية :

- ١ - الكشف عن علاقة الطفل بالآخرين ، سواء كانوا أقرانا أو من الإخوة ، أو الوالدين ، من خلال الأسئلة التى تعكس مدى تحقيق هذه العلاقات لحاجة الطفل إلى الاستقرار ، ورضا الطفل عن نفسه وعن الآخرين ، والقدرة ، أو عدم القدرة على التحكم فى التعبير عن الانفعالات والمشاعر الإيجابية ، ومن خلال شعور الطفل بالتوتر والقلق فى المواقف الاجتماعية .

٢ - الكشف عن ميل الطفل ورغبته في المشاركات الجماعية ، والأنشطة الاجتماعية ، ومدى شعوره بالضيق والملل والتذمر من هذه المظاهر السلوكية ، ومدى تفضيله للهوى والسكون وعدم الاختلاط بالآخرين ، ومدى شعوره بالتعب والإرهاق نون سبب .

٣ - التعرف على ميل الطفل إلى عقد صداقات عديدة ، والرغبة في استكشاف خبرات جديدة من خلال المشاركات والاختلاط بالآخرين .

ويشير الحصول على الدرجات المنخفضة على المقياس إلى الميل الاجتماعية والرضا عن النفس والاستقرار الانفعالي ، بينما على العكس تشير الدرجات المرتفعة إلى عدم الرغبة في المشاركات الاجتماعية ، وعدم الاكتراث بالآخرين والشعور بالملل والضيق من هذه المظاهر الاجتماعية .

١ - استجابات أطفال العينتين على المقياس إجمالاً

يهدف تطبيق مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية إلى الكشف عن مدى انشغال الأطفال بمشاهدة القنوات الفضائية عن مخالطة ومشاركة الآخرين اجتماعيا ، عند مقارنتهم بنظرائهم من غير المشاهدين ، وقد أسفرت استجابات الأطفال من العينتين عما يلي :

أ - ارتفاع معدل الحصول على الدرجة المنخفضة على المقياس التي تشير إلى الميل الاجتماعية - لدى العينتين إجمالاً - مقارنة بالدرجات المرتفعة التي تشير إلى الميل الانعزالية ، ولصالح عينة المشاهدين نسبيا ، حيث بلغت ٣٩٪ في مقابل ٣٧٪ ، بما يشير إلى عدم وجود تأثير واضح لعامل المشاهدة في هذا الشأن إلا بدرجة بسيطة .

ب - وفي المقابل ، انخفضت معدلات الحصول على الدرجة المرتفعة التي تشير إلى الانفرادية ، وتقاربت نسبيا لدى العينتين ، حيث سجلت ٢٩٣٪ في مقابل ٣٠٤٪ لغير المشاهدين .

٢- استجابات أطفال العينتين بحسب متغير النوع

أ - اتضح من نتائج استجابات عينتي الذكور على مستوى الحصول على الدرجة التي تشير إلى الميول الاجتماعية ارتفاع هذه الدرجة نسبيا لصالح عينة غير المشاهدين مقارنة بأمثالهم من المشاهدين ، حيث بلغت ٤٣٪ في مقابل ٤٠٪ على التوالي . وتؤكد هذه النتيجة معدل الدرجة المرتفعة التي تشير إلى الانعزالية ، حيث سجلت انخفاضا لصالح عينة غير المشاهدين أيضا ، فبلغت ٢٣٪ في مقابل ٢٩٪ على التوالي ، بما يعنى عدم وجود دور واضح لعامل المشاهدة في ظهور الميول الاجتماعية تبعاً لمتغير النوع الذكرى .

ب - وعلى العكس ، فيما يتعلق باستجابات عينتي الإناث على المقياس ، فقد لوحظ من النتائج اختلاف واضح بين العينتين على مستوى الحصول على الدرجة المنخفضة التي تدل على الميول الاجتماعية لصالح عينة الإناث المشاهدات ، حيث بلغت ٣٩٪ في مقابل ٣٠٪ على التوالي ، بما يشير إلى أن الإناث المشاهدات أكثر اجتماعية من نظيراتهن من نفس النوع ، وقد يرجع هذا الأمر إلى وجود دور ما لعامل المشاهدة في إمكانية تعلمهن لبعض السلوكيات الاجتماعية من خلال المشاهدة ، كما تبين من نتائج التقرير السابق ، الذى أوضح إفادتهن بأنهن يتعلمن بعض السلوكيات من خلال مشاهدة المواد الإعلامية التي تتضمن السلوكيات الاجتماعية . وقد أكدت هذه النتيجة معدلات الدرجات المرتفعة على المقياس التي سجلت انخفاضا لصالح عينة المشاهدات أيضا ، حيث بلغت ٢٩٪ في مقابل ٣٨٪ لغير المشاهدات ، أى أنهن الأقل اجتماعية . وبالطبع ينبغى عدم إغفال إمكانية وجود عوامل أخرى - أسرية ومجتمعية - أدت إلى هذه النتيجة .

ج - وعلى مستوى المقارنة بين عينتي الذكور والإناث من المشاهدين ، فيلاحظ

من النتائج وجود تقارب نسبي بينهما فى الميول الاجتماعية ، حيث بلغت ٤٠٪ و ٣٩٪ على التوالى .

د - وفيما يتعلق بالمقارنة بين عينتى الذكور والإناث غير المشاهدين ، فيلاحظ وجود اختلاف واضح فى استجابات هاتين العينتين على مستوى الحصول على الدرجة التى تشير إلى الاجتماعية ، حيث سجلت ٤٣٪ لصالح عينة الذكور فى مقابل ٣٠٪ فقط لعينة الإناث . الأمر الذى يشير إلى أنهم أكثر اجتماعية من الإناث من نفس العينة .

نخلص مما سبق إلى أن ارتفاع الدرجات التى تشير إلى الميول الاجتماعية لدى عينتى الذكور مقارنة بالإناث ، قد يرجع إلى الفروق النوعية بينهما ، حيث يميل الذكور غالبا إلى الاختلاط بالآخرين ، وإلى القدرة على عقد صداقات عديدة ، والمشاركة فى الأنشطة الجماعية ، تبعاً لمتغير النوع ، بينما تميل الإناث غالبا إلى عدم الاختلاط الزائد ، والاكتفاء بعدد محدود من الأصدقاء ، ويساعد على ذلك - من ناحية أخرى - أساليب التنشئة الأسرية المستمدة من عادات واتجاهات المجتمع التى تتيح للذكور الفرصة للخروج وممارسة الأنشطة خارج المنزل ، بينما تحد من هذه السلوكيات لدى الفتيات اللاتى يستجن - غالبا - لهذه الأساليب تبعاً للنوافع والجوانب الانفعالية والوجدانية لديهن ، بينما قد يمارس عامل المشاهدة نورا ما لدى أسر الفتيات المشاهدات فى تشجيعهن على ممارسة الأنشطة الجماعية بصورة أوضح ، كما تبين من استجاباتهن التى تشير إلى ارتفاع الميول الاجتماعية لديهن مقارنة بعينة غير المشاهدات .

٣- استجابات أطفال العينتين بحسب متغير الفئة العمرية

أ - بالمقارنة بين استجابات العينتين حسب الفئة العمرية (٩ إلى أقل من ١٢ سنة) ، على مستوى الحصول على الدرجة التى تشير إلى الميول

الاجتماعية ، تبين ارتفاع معدل هذه الدرجة وتشابهها لدى عينتى الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين ، حيث بلغت ٤٠ر٢٪ ، فى مقابل انخفاض الدرجة التى تشير إلى الانعزالية وعدم الرغبة فى المشاركة الاجتماعية ، حيث سجلت ٣٠ر٨٪ و ٢٩ر٩٪ على التوالى ، بما يشير إلى عدم وجود دور واضح لعامل المشاهدة فى الميل أو عدم الميل إلى ممارسة الأنشطة الجماعية والاجتماعية بصفة عامة لدى هذه الفئة العمرية .

ب - وعلى العكس ، تبين من استجابات عينتى الفئة العمرية الأكبر سنا وجود اختلاف نسبى بينهما لصالح الأطفال المشاهدين على مستوى الحصول على الدرجة المنخفضة على المقياس التى سجلت ٣٩ر٢٪ فى مقابل ٣٥ر٦٪ على التوالى ، بما يشير إلى إمكانية وجود دور ما بدرجة بسيطة لعامل المشاهدة على مستوى المقارنة بينهما .

ج - وفيما يتعلق بالمقارنة بين الأطفال من عينة المشاهدين من الفئتين الأصغر والأكبر سنا ، فقد لوحظ وجود تقارب نسبى فى استجاباتهم على المقياس على مستوى الحصول على الدرجة التى تدل على الميل الاجتماعى ، حيث بلغت ٤٠ر٢٪ و ٣٩ر٢٪ على التوالى .

د - وفى المقابل تبين وجود اختلاف نسبى لصالح العينة الأصغر من غير المشاهدين التى سجلت ٤٠ر٢٪ فى مقابل ٣٥ر٦٪ للفئة العمرية الأكبر . مما سبق يتبين أنه كلما ارتفع السن كلما قلت الرغبة نسبيا فى المشاركات الاجتماعية والجماعية ، وخاصة لدى عينة غير المشاهدين . بينما يمكن القول إن عامل المشاهدة قد يلعب دورا ما لدى الفئة العمرية الأكبر سنا مقارنة بنفس الفئة من غير المشاهدين . وتعتبر هذه النتيجة منطقية ، وتتفق - بصفة عامة - والمظاهر السلوكية التى يعكسها متغير الفئة العمرية نفسه ، وليس إلى عامل المشاهدة وحده ، الذى قد يساهم - إلى حد ما - فى تشكيل بعض السلوكيات لدى المتلقين الذين يشاهدون بكثافة المواد الإعلامية ذات النوعيات المختلفة .

فالأطفال فى المراحل العمرية المبكرة والوسطى يميلون إلى الاختلاط بالآخرين ، وإلى الرغبة فى عقد صداقات جديدة ، واستكشاف خبرات جديدة بحكم مراحل النمو والارتقاء ، بينما يميل الأطفال الأكبر سنا - الذين يقعون فى مرحلة الطفولة المتأخرة وبدايات المراهقة - إلى الاستقلالية ، وعدم الرغبة فى الاختلاط بالآخرين ، وإلى الميل إلى الانعزالية والتفكير المستقل ، الأمر الذى لايلزمه وجود آخرين معهم ، بالإضافة إلى الشعور بالتوتر والقلق والتعبير بغضب وعدم اتزان انفعالى ، وعدم التحكم والسيطرة على الانفعالات ، تلك المظاهر السلوكية التى تميز الأطفال فى مرحلتى الطفولة المتأخرة وبدايات المراهقة ، والتى تواكب التغير الفسيولوجى والمعرفى والانفعالى فى هذه المراحل غالبا .

٤- استجابات أطفال العينتين بحسب متغير المنطقة السكنية

يمارس النسق الإيكولوجى الذى يعيش فيه الفرد دورا فى مجال التفاعلات والتعاملات التبادلية بين المكان وساكنيه ، أى بين الفرد والبيئة الفيزيائية ، حيث يتأثر الفرد بالبعد المكانى وما يعكسه من تأثيرات اجتماعية وثقافية على الأفراد بفئاتهم المختلفة . ومن بين أهداف هذه الدراسة الاستكشافية التعرف على استجابات الأطفال وفقا لمتغير المنطقة السكنية التى يقطنها الأطفال من العينتين . وقد أسفرت النتائج عن وجود اختلافات بين استجابات المشاهدين وغير المشاهدين على مستوى الأداء على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية ، جملة وتفصيلا على النحو التالى :

أ - فيما يتعلق بالمقارنة بين استجابات الأطفال المشاهدين فى المناطق السكنية الثلاث ، فقد احتل أطفال المناطق المتوسطة المرتبة الأولى فى الميل الاجتماعى ، حيث سجلت ٤٦٫٧٪ ، يليهم بنسبته ٤٠٫٥٪ ، و٣٦٫٨٪ أطفال المناطق الشعبية ، ثم الراقية على التوالى ، بما يشير إلى أن أطفال المناطق المتوسطة أكثر اجتماعية من أقرانهم فى المنطقتين الأخرين بصورة واضحة .

ب - أما على مستوى المقارنة الإجمالية بين العينتين ، يتبين ارتفاع معدل الحصول على الدرجة التى تشير إلى الميل الاجتماعية لصالح عينة المشاهدين فى المناطق السكنية الثلاث ، إجمالاً ، مقارنة بنظرانهم من نفس المناطق ، حيث بلغت النسبة ٤٦٧٪ لصالح أطفال المناطق المتوسطة فى مقابل ٤٢٦٪ لغير المشاهدين ، ويليهم أطفال المناطق الشعبية بنسبة ٤٠٥٪ فى مقابل ٣٨٥٪ على التوالى . بينما سجل أقل درجة فى الميل الاجتماعية أطفال المناطق الراقية فى العينتين ، حيث بلغت ٣٦٨٪ فى مقابل ٣٤١٪ على التوالى .

ج - وعلى مستوى المقارنة بين استجابات الأطفال غير المشاهدين على المقياس ، فلم يختلف الترتيب إجمالاً وفقاً للحصول على الدرجة التى تشير إلى الاجتماعية ، ولكن على مستوى نسبة الدرجة نفسها ، فقد بلغت هذه النسبة لدى أطفال المناطق المتوسطة ٤٢٦٪ ، ويليهم المناطق الشعبية ٣٨٥٪ ، بينما سجل أقل درجة أطفال المناطق الراقية بنسبة ٣٤١٪ فقط .

نخلص مما سبق إلى أن عامل المشاهدة قد يكون له دور محدود فى مجال تشكيل السلوكيات الاجتماعية لدى عينة المشاهدين إجمالاً ، ولدى أطفال المناطق المتوسطة أكثر بصفة خاصة ، بينما تبين أن أقل الأطفال اجتماعية هم أطفال المناطق الراقية فى العينتين ، الذين انخفضت لديهم معدلات الميل الاجتماعية على المقياس مقارنة بأقرانهم من المنطقتين الأخرين . الأمر الذى يشير إلى أن هذه النتيجة قد تعكس - إلى حد كبير - المظاهر السلوكية والعلاقات الاجتماعية بين الأسر بحسب البعد أو النمط الإيكولوجى فى المناطق الراقية ، حيث تباعدت هذه العلاقات حتى على مستوى الجيران فى المبنى السكنى الواحد ، بينما يمكن القول إنها لاتزال موجودة إلى حد كبير فى المناطق السكنية المتوسطة المستوى ، كما تبين من خلال استجابات الأطفال من العينتين . بينما اتسمت

هذه العلاقات بالوسطية لدى الأطفال فى المناطق الشعبية ، وتعتبر هذه النتيجة الأخيرة لافتة للنظر أيضا ، حيث إنها تشير إلى نمط سلوكى مختلف عما كان عليه سابقا .

الخلاصة

أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق على مستوى المقارنة الإجمالية وحسب المتغيرات الديموجرافية بين عينتى المشاهدين وغير المشاهدين ، على النحو التالى :

١ - نتائج استجابات العينتين على مقياس العدوان

أ - تبين من المقارنة على المستوى الإجمالى وجود دور لعامل مشاهدة القنوات الفضائية فى ظهور الاستجابات التى تشير إلى الميل العدوانية ، والرغبة فى الاستثارة والمخاطرة لدى عينة المشاهدين .

ب - أوضحت النتائج حسب متغير النوع أن الأطفال الذكور من العينتين أظهروا ميلا واضحا لنمط السلوك العدوانى مقارنة بعينتى الإناث ، وإصالح الذكور المشاهدين نسبيا ، وفى المقابل ارتفع هذا الميل للسلوك العدوانى لدى الإناث المشاهدات - بصورة واضحة - مقارنة بنظيراتهن غير المشاهدات .

ج - حسب متغير الفئة العمرية ، لم يتبين وجود دور واضح لعامل مشاهدة فى ظهور الميل العدوانية لدى الفئة العمرية الأصغر سنا (٩ إلى ١٢ سنة) ، حيث ارتفعت وتشابهت الدرجة العليا على المقياس لدى العينتين إجمالا . كما تبين أيضا فى المقابل ارتفاع هذه الميل العدوانية لديهم عند مقارنتهم بالأكبر سنا (١٢ إلى ١٤ سنة) من العينتين . كما اتضح وجود دور ، ولكنه محدود ، لعامل مشاهدة لصالح عينة المشاهدين الأكبر سنا مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين .

د - حسب متغير المنطقة السكنية ، تبين وجود دور واضح لعامل المشاهدة ، فى ارتفاع الدرجات التى تشير إلى الميول العدوانية لصالح عينة الأطفال الذين يقطنون فى المناطق السكنية الشعبية مقارنة بنظرائهم من نفس المناطق غير المشاهدين ، ويأقرانهم من المنطقتين الآخرين . كما تبين أن أقل المؤشرات التى تدل على الميول العدوانية لدى أطفال المناطق السكنية الراقية فى العينتين .

هـ - نخلص مما سبق إلى أن أكثر الأطفال ميلا للسلوك العدوانى هم الذكور المشاهدين الأصغر سنا ، الذين يدرسون فى المدارس الحكومية ، والذين يقطنون فى المناطق السكنية الشعبية .

٢- نتائج استجابات العينتين على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

أ - لم توضح نتائج المقارنة على المستوى الإجمالى وجود دور واضح لعامل المشاهدة فى ظهور الميول والاتجاهات الاجتماعية لدى العينتين إجمالا ؛ نظرا لارتفاع المؤشرات التى تدل على اتسامهم بهذه الميول ، وبدرجة بسيطة نسبيا لا تتعدى الـ ٢٥٪ لصالح المشاهدين .

ب - حسب متغير النوع ، تبين أن الأطفال الذكور من العينتين هم الأكثر اجتماعية - خاصة غير المشاهدين نسبيا - مقارنة ببعينتى الإناث ، وفى المقابل ارتفعت هذه الميول الاجتماعية - بصورة ملحوظة - لدى الإناث المشاهدات مقارنة بنظيراتهن غير المشاهدات .

ج - حسب متغير الفئة العمرية ، لم يتضح وجود دور لعامل المشاهدة لدى عينتى الأطفال الأصغر سنا (٩ إلى أقل من ١٢ سنة) ، الذين ارتفعت لديهم الاستجابات التى تشير إلى الميول الاجتماعية إجمالا ، ومقارنة بالأكبر سنا من العينتين ، وفى المقابل ارتفعت هذه المؤشرات لدى عينة غير المشاهدين الأكبر سنا (١٢-١٤ سنة) مقارنة بنظرائهم الأقل اجتماعية .

د - حسب متغير المنطقة السكنية ، اتضح وجود نور نسبي لعامل المشاهدة في الميلول الاجتماعية لدى أطفال المناطق السكنية المتوسطة إجمالاً مقارنة بالأطفال في المنطقين الآخرين ، ونسبياً بنظرائهم غير المشاهدين . وفي المقابل تبين أن أقل الأطفال اجتماعية الذين يقطنون في المناطق السكنية الراقية وخاصة غير المشاهدين .

هـ - يتبين من النتائج السابقة وجود اختلافات بين عينتي الأطفال وفقاً لاستجاباتهم على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية ، حيث اتضح أن أكثر الأطفال المشاهدين اجتماعية هم من الأصغر سناً من النوعين (الذكور والإناث) ، والذين يقطنون في المناطق السكنية المتوسطة . بينما اختلفت هذه النتيجة لدى عينة غير المشاهدين ، حيث ارتفعت الميلول الاجتماعية لدى الأطفال الذكور ويفارق واضح عن الإناث ، ومن الأصغر سناً ، الذين يقطنون في المناطق السكنية المتوسطة . وفي المقابل تبين أن أكثر الأطفال انعزالية هم من عينة المشاهدين الأكبر سناً ومن الإناث نسبياً مقارنة بالذكور ، والذين يقطنون في المناطق الشعبية .

تعقيب على النتائج

تناولت هذه الدراسة موضوع تشكيل بعض السلوكيات السلبية والإيجابية لدى عينة من الأطفال الذين يمثلون مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة (بداية المراهقة)، الذين يتفاعلون مع الأبنية الاجتماعية المختلفة ، وبالتالي تتشكل لديهم السمات والمتغيرات النفسية للشخصية بما تتضمنه من أبعاد وأنماط عاملية ، مثل : العصائية بمكوناتها ، والانبساطية بمكوناتها ، والفكر والانفتاح ويقتلعة الضمير ، والسمات المكونة للاتجاهات الاجتماعية المحافظة والمتحررة ، كما يرى جولدبرج Goldberg ، في نظريته عن العوامل الخمسة^(١٥) .

وقد طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات للوقوف على مدى الدور الذى تلعبه مشاهدة القنوات الفضائية ، والمتغيرات الديموجرافية الوسيطة فى تشكيل وظهور

بعض الأنماط السلوكية ، مثل : السلوك العدوانى ، والسلوك الاجتماعى ، التى تعكسها سمات العصائية والانبساطية ، لدى عينة من الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية عند مقارنتهم بعينة من غير المشاهدين .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها : ظهور الميل العدوانية لدى عينة الأطفال المشاهدين إجمالاً ، ولدى الذكور الأصغر سناً من الذين يقطنون فى المناطق الشعبية ، الأمر الذى يشير إلى وجود دور لعامل المشاهدة من جانب ، وإلى المتغيرات الوسيطة من جانب آخر ، مثل : المنطقة السكنية ودور الأساليب الوالدية فى التنشئة . وفى المقابل ، أبرزت نتائج استجابات الأطفال على مقياس الاجتماعى - العزلة ، عدم وضوح دور لعامل المشاهدة فى مجال تعلم السلوكيات الاجتماعية الإيجابية ، بل على العكس ، فقد أظهرت استجابات بعض أفراد العينة من غير المشاهدين أنهم أكثر اجتماعية ومشاركة للآخرين ؛ وقد يرجع ذلك إلى متغير المنطقة السكنية المتوسطة المستوى ، الأمر الذى يوضح - فى النهاية - أهمية التعامل مع مؤشرات هذه الدراسة كمؤشرات أولية لا يمكن التعميم منها ، وإنما ينبغى الانتظار حتى تصدر الدراسة فى صورتها النهائية بعد تطبيقها على عينة منضبطة إحصائياً .

ومن جهة أخرى فإن ما قدمته هذه الدراسة من مؤشرات أولية يمكن أن تخضع لمزيد من التدقيق العلمى لأن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية قد تحمل التأكيد أو النفى فى الدراسة الموسعة التى تجرى حالياً على عينة مكونة من ٣٥٠٠ مفردة ، كما سبقت الإشارة ، إلا أنها لفتت الانتباه إلى دور الكيان الأسرى فى التنشئة ثم المدرسة . حيث يقع العبء على هذين البنائين فى تنشئة جيل يقوم عليه مستقبل المجتمع .

الهوامش

Baron, R.A., & Byrne, D., *Social Psychology: Understanding Human Interac- ١*
tion, New Delhi, Prentice Hall of India, 1995. pp. 439-440.

٢ - تمثلت المدارس الحكومية فى : إمبابة الإعدادية بنات ، الطبرى الإعدادية والابتدائية بنين ، خالد
زمرم المشتركة ؛ اللغات الخاص ؛ راجاك الابتدائية والإعدادية مشتركة ، النزهة النواية
مشتركة ، طلائع المستقبل مشتركة ، الفريز بنين ، سانت كلير بنات ؛ التجريبية لغات : القومية
الابتدائية الخاصة المشتركة ، قومية الكبرى الابتدائية المشتركة ، العجوزة الإعدادية بنات ،
كلية السلام التجريبية المشتركة ، المعاهد الأزهرية : حلمية الزيتون النموذجى الأزهرى ابتدائى
مشترك ، المعادى الأزهرى إعدادى بنات ، عقبة بن نافع إعدادى بنين .

٣ - عبد الخالق ، أحمد ، *استخبارات الشخصية*، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .

٤ - عبد الخالق ، أحمد ، *استخبارات قوائم أيزنك للشخصية*، غير منشور .

٥ - نفس المرجع السابق .

٦ - يوسف جمعة ، *مقياس نمط الشخصية (١)* ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٧ - تجدر الإشارة فى البداية ، وقبل تحليل وتفسير الاستجابات على المقاييس ، أن نعرض تلخيصا
موجزا لنتائج التقرير السابق للدراسة الاستطلاعية التى أجريت على عينة مكونة من ٣٨٢
مفردة من الأطفال المشاهدين بعنوان "القنوات الفضائية وتشكيل الاتجاهات السلوكية لدى
الأطفال" ، وقد استخدمت أداة الاستبيان التى اشتملت على ٧٥ سؤالا ؛ بهدف التعرف على
معدلات مشاهدة الأطفال للقنوات الفضائية ، وعلى اختياراتهم للمواد الإعلامية والنماذج
المفضلة لديهم ، للاستدلال على احتياجاتهم ورغباتهم الدافعة لهذه الاختيارات ، ودورها فى
تشكيل بعض الاتجاهات السلوكية . وقد تبين من النتائج : ارتفاع معدلات المشاهدة وانتظامها
بصورة واضحة يوميا وفى العطلات ، وخاصة لقنوات الأفلام العربية والأجنبية المتضمنة
لمشاهد وأفعال العنف والإثارة والمغامرات ، كما تبين تفضيلهم لنماذج الأبطال التى تجسد هذه
المظاهر السلوكية . كما يميل مايقرب من نصف العينة إلى تقليد ومحاكاة مايشاهدونه .
وأخيرا تبين أن المشاهدة تحقق للأطفال حاجات متعددة ، مثل : الحاجة إلى المعرفة ، وتعلم
السلوكيات المختلفة ، وإلى الرغبة فى التسلية والترفيه ، وإلى الحاجة إلى التخفف من التوتر
وملاء الفراغ .

Gerbner, G. et al., Living with Television: The Dynamic of Cultivation Pro- - ٨
cess, in J. Bryant. D. Zillman, eds. *Perspectives of Media Effects*, Hillsdale,
N.Y. Erlbaum, 1989, pp. 12-40.

Aluja, F., et al., Personality and Curiosity about TV and Films Violence in Ado- - ٩
lescents, in: *Personality & Individual Differences*, 2000. Vol. 23, No. 2, Aug.,
pp. 379-392.

Kath, W., & Others, *Questioning identity: Gender, Class, Ethnicity*, The Open - ١٠
University, Routledge, Great Britain. 2004. pp. 56-59.

James, K., et al., *Truth of Fiction : Men as Victim, Domestic Violence*, 1996. - ١١
Vol. 17, No. 3, pp.121-125.

Spacairelli, S. & Others, *Exposure to Serious Family Violence among Incarcerated Boys : Its association with Violent offending and Potential Mediating Variables; Violence and Victims*, Vol. 10. pp. 163-182, 1995.

١٢ - عمر ، رفعت ، العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات الاجتماعية لدى عينة من طلاب المدارس الثانوية ، المؤتمر السنوي الثامن - مركز الإرشاد النفسي - جامعة عين شمس ، الأسرة في القرن الحادي والعشرين : تحديات الواقع وأفاق المستقبل ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٦٠٢-٥٦٩ .

Kanda, A., & Kawaguchi, T., A Study of School Childern with Type A, Behavior Pattern Association of Competitiveness and impatience- aggression, with Lifestyle related Factors, *Journal of Public Health*, 2002. Vol. 49, No. 3, pp. 167-177.

- انظر أيضا :

Laufer, A., Harel, The Role of Family, Peers and School Perceptions in Predicting Involvement in Youth Violence, *International Journal of Adolescent Medicine and Health*, 2003. Vol. 15, No. 3, pp.235-244.

Goldberg, L.R., *The Development of Markers for Big-five Factors, Structure*, - ١٥
Psychological Assessment, Vol. 4. (1) March 1992, pp. 26-42.

Abstract

SATELLITE CHANNELS AND THEIR IMPACT ON SHAPING AGGRESSIVE AND SOCIAL BEHAVIOR AMONG CHILDREN VIEWERS

Maha El Kordy

This pilot study aims at examining the role of satellite channels in shaping some aspects of behavior such as: aggressive, social behavior and solitude on children viewers of satellite channels.

The study is applied to a sample of children viewers of satellite channels and non viewers, it makes use of two psychological measurements in order to identify the aforementioned aspects of behavior.

Finally, the study reveals that the scenes of violence broadcasted on satellite channels play a significant role in forming the tendency of children towards aggression in general, and especially the younger males who live in popular, and poor areas, comparing them to the non-viewers. The study shows also that watching satellite channels has no impact on the social behavior of its viewers, but it can have a role in the tendency towards solitude among viewers in comparison to the non satellite viewers and their peers as a whole.

إسهام الوقف الإسلامى فى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

إبراهيم البيومى *

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين أساسيين هما :

- ١ - هل توجد علاقة بين نظام الوقف وإدارة المياه ؟
- ٢ - ما الذى تضيفه خبرة نظام الوقف إلى الجهود الرامية لرفع كفاءة نظم إدارة المياه وتطوير مصادرها ؟

ومن أهم نتائج البحث أنه يجب إعادة النظر فى قوانين إدارة المياه ، ووضع ميثاق أخلاقى لاستهلاك المياه ، وتضمن هذه الأخلاقيات فى مقررات التربية المنية .

مقدمة

ظهر مفهوم "الإدارة المتكاملة لمصادر المياه" فى بداية التسعينيات من القرن الماضى ، مع تزايد الاهتمام بالمياه وبالنزاعات حول مصادرها على مختلف المستويات : العالمية ، والإقليمية ، والمحلية . أما نظام الوقف الإسلامى ، فقد نشأ قبل نحو خمسة عشر قرناً ، وذلك فى المدينة المنورة ، بعد أن هاجر إليها الرسول مباشرة ، وكان هو ﷺ أول من وقف وقفاً ، ودعا صحابته الكرام إلى أن ينهجوا نهجه ويستنوا بسنته ، فاستجابوا له ، وتوالت الأوقاف منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا ، وتبلور نظام متكامل للأوقاف من النواحي التشريعية ، والإدارية ، والتنظيمية ، والاقتصادية ، والوظيفية ، وأسهم هذا النظام فى تطوير الحياة الاجتماعية من زوايا متعددة . وبالرغم من أن الوقف قد ازدهر حيناً وتدهور حيناً

* خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٧ .

آخر ، وتجلت آثاره فى بعض الأمكنة ، وخفتت فى بعضها الآخر ، إلا أنه - فى جميع الحالات - قد وجد واستمر موجودا فى أغلب البلدان العربية والإسلامية ، ليس هذا فقط ، وإنما انتقل إلى بلدان أخرى غير عربية وغير إسلامية ، وأصبح ركناً من أركان بناء وإدارة كثير من مؤسسات ما يطلق عليه بلغة العصر "المجتمع المدنى" . ويثير موضوع "الوقف الإسلامى وإدارة المتكاملة لمصادر المياه" سؤالين كبيرين هما :

- ١ - ما علاقة نظام الوقف بالمياه ومصادرها ، وما صلته بإدارة تلك المصادر ؟
- ٢ - ما الذى تضيفه خبرة نظام الوقف - المتجذرة بعمق فى الوعى الاجتماعى العربى والإسلامى - إلى الجهود الرامية إلى رفع كفاءة نظم إدارة المياه ، وتطوير مصادرها ، وترشيد استهلاكها من منظور يراعى اعتبارات الواقع ، ويحسب احتياجات أجيال المستقبل ؟

ويهدف هذه البحث إلى فتح باب الجدل العلمى حول إسهام نظام الوقف فى إدارة المياه ، ورعاية مصادره وتنميتها ، كما يهدف إلى استنهاض همم الباحثين والخبراء لتحليل وتأسيس المعرفة المتعلقة بهذا الجانب ، والنظر فى كيفية الاستفادة منها فى مواجهة مشكلات المياه التى لا يخلو منها بلد من بلدان العالم المعاصر .

وسنبداً - أولاً - بإلقاء الضوء على أهم المفاهيم التى تتعلق بموضوعنا ، ولدينا مفهومان أساسيان هما: الوقف الإسلامى ، والإدارة المتكاملة لمصادر المياه . ثم نحلل علاقة الوقف بالمياه ومصادرها من منظور فقهى وتاريخى ، وننتقل بعد ذلك إلى تحليل علاقة الوقف بإدارة المياه من منظور مؤسسى - وظيفى ، ثم نوضح بعض أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين تقاليد الوقف فى إدارة المياه من جهة ، وقواعد الإدارة المتكاملة لمصادر المياه من جهة أخرى ، ونختتم بإلقاء الضوء على اقتصديات إدارة مياه الأوقاف ، وبعض الأفكار والاقتراحات التى تحتاج إلى مزيد من المناقشة والجدل العلمى .

أولاً: مفهوم الوقف ومفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

١ - مفهوم الوقف الإسلامي

الوقف فى أصله الشرعى سنة حث القرآن الكريم على العمل بها فى بعض آياته ، مثل قوله تعالى : "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" (آل عمران : ٩٢) ، كما حث عليها الرسول ﷺ فى بعض أحاديثه ، ومنها قوله : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له". وكان ﷺ أول من أنشأ وقفاً^(١) ، وكان وقفه عبارة عن سبعة بساتين أوصى بها للفقراء والمساكين ونوى الحاجة ، واقتدى به كل قادر من أصحابه الكرام ، حتى قال الخصاص إنه لم يعرف أحد منهم له مال إلا ووقف وقفاً لينفق من ريعه فى وجه أو أكثر من وجوه البر والمنافع العامة أو الخاصة^(٢) .

وقد أسهم الفقه - بمختلف مذاهبه السنية والشيعة - فى إثراء نظام الوقف ، بدءاً بوضع تعريفات اصطلاحية للمقصود بالوقف ، مروراً ببيان ما يجوز وما لا يجوز وقفه أو الوقف عليه ، وصولاً إلى حل المشكلات التى تعترض الممارسات الاجتماعية العملية المرتبطة بالوقف ، وبما يترتب عليه من آثار على المستويات الفردية والجماعية .

والملاحظ أن "باب الوقف" هو من الأبواب الثابتة فى جميع مصادر الفقه الإسلامى بجميع مذاهبه (السنية والشيعة) ، وهو ملئ بالاجتهادات والآراء والأفكار التى عالجت مسائل الوقف من مختلف الجوانب . وبالبحث فى التاريخ المعرفى لفقه الوقف تبين لنا أنه كان أول فرع من فروع الفقه الإسلامى يستقل بذاته ، وتُفرد له مؤلفات خاصة به ، وذلك منذ منتصف القرن الثالث الهجرى على يد هلال بن يحيى المعروف بهلال الرأى (ت ٢٤٥ هـ) . وجاء من بعده بقليل من السنوات أبو بكر الخصاص الحنفى (ت ٢٦١) الذى ألف أشهر كتاب فى هذا الموضوع ، وهو كتاب "أحكام الأوقاف" ، الذى لا يزال مرجعاً أساسياً فى

موضوعه حتى اليوم .

ولعل من أهم ما أسهم به "الفقه" الإسلامى فى بناء نظام الوقف هو إرساء أسس فاعلية هذا النظام ، من خلال تأصيل الفكرة المجردة للوقف ، وهى فكرة "الصدقة الجارية" ، وأيضاً من خلال تفصيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتنظيمات المشخصة لهذه الفكرة فى الواقع الاجتماعى .

ويستفاد من فقه الوقف - بدون الدخول فى تفاصيله وتفريعاته - أن الفقهاء قد بذلوا جهوداً مضمّنة لوضع أصول البناء المؤسسى لنظام الوقف على النحو الذى يحافظ على حرمة ، ويضمن له استمرار النمو والعطاء اللذين يكفلان تحقيق الغاية منه فى خدمة الترقى الاجتماعى العام . ويتلخص تلك الأصول فى ثلاثة مبادئ كبرى هى :

١- احترام إرادة الواقف

"إرادة الواقف" المقصودة هنا هى التى يقوم بالتعبير عنها - فى وثيقة وقفه - فى صورة مجموعة من الشروط التى يحدد بها كيفية إدارة أعيان الوقف ، وتقسيم ريعه ، وجهات الاستحقاق من هذا الريع ، ويطلق على تلك الشروط فى جملتها اصطلاح "شروط الواقف" ، وقد أضفى الفقهاء عليها صفة الإلزام الشرعى فقالوا : إن "شروط الواقف كنص الشارع"^(٣) ، فى لزومه ووجوب العمل به .

وعلى ذلك ، نظروا إلى وثيقة الوقف (الحجة) باعتبارها "دستوراً" واجب الاحترام ، وأن أحكامه واجبة التطبيق ، ولكنهم حددوها بأن تكون محققة لمصلحة شرعية ، وموافقة للمقاصد العامة للشريعة ، وأبطلوا كل شرط يؤدى إلى إهدار مصلحة معتبرة ؛ وبذلك توافرت للأوقاف ومؤسساتها حماية شرعية ، وحرمة معنوية ، وكانت - هذه وتلك - من عناصر فاعليتها ، ومن أهم أسباب زيادة الطلب الاجتماعى عليها .

إن الإرادة الحرة للواقف هى حجر الزاوية فى بناء نظام الوقف كله على

صعيد الممارسة الواقعية ، ولم يكن لهذا النظام أن يظهر وينمو وتتعدد وظائفه بدون تلك الإرادة ، التي كفلت له أحد عناصر فاعليته ؛ وإذ ذلك فقد أضفى عليها الفقهاء صفة الحرمة ، وأكسبوها قوة الإلزام .

ب- اختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف

قرر الفقهاء أن الولاية العامة على الأوقاف هي من اختصاص السلطة القضائية وحدها دون غيرها من سلطات الدولة ^(٤) ، وتشمل هذه الولاية ولاية النظر الحسبي أو ما يسمى بالاختصاص الولائي ، وولاية الفصل في النزاعات الخاصة بمسائل الأوقاف ، أو ما يسمى بالاختصاص القضائي .

والذي يهتما هنا هو "الاختصاص الولائي" الذي يشمل شئون النظارة على الوقف ، وإجراء التصرفات المختلفة المتعلقة به ، بما في ذلك استبدال أعيانه عند الضرورة ، والإذن بتعديل شروط الواقف أو بعض منها ، والحكم بإبطال الشروط الخارجة عن حدود الشرع وفقاً لمقاصده العامة ^(٥) .

ومن الواضح أن مثل تلك التصرفات من شأنها التأثير في استقلالية الوقف ، ومن ثم في فاعلية الأنشطة والمؤسسات التي ترتبط به ، وتعتمد في تمويلها عليه ؛ ولهذا أعطى الفقهاء للقضاء - وحده دون غيره - سلطة إجراء التصرفات في الحالات التي تعرض للوقف بما يدفع عنه الضرر ويحقق له المصلحة ، باعتبار أن القضاء هو المختص بتقدير مثل هذه المصالح ، ولكونه أكثر الجهات استقلالية ومراعاة لتحقيق العدالة وعدم تقويت المصلحة العامة والخاصة ^(٦) ، وأيضاً لعدم تمكين السلطة التنفيذية للدولة من التدخل في شئون الوقف ، وعدم إتاحة الفرصة لها لاتخاذ بعض الحالات الطارئة التي تعرض له ذريعة للاستيلاء عليه ، أو إساءة توظيفه ، أو إعاقة فعاليته .

ويمكن القول إن بقاء نظام الوقف تحت الاختصاص الولائي للسلطة القضائية كان أحد عناصر ضمان استقلاليته واستقراره وفعاليته ، وبالتالي فإن إلغاء هذا الاختصاص ، أو إخراج الوقف من تحت مظلته يضعف

استقلاليتها ، ويقوض أساساً من أسس فاعليته .

جـ- تمتع الوقف بالشخصية الاعتبارية

يستفاد من أحكام فقه الوقف وتفريعاته - لدى جميع المذاهب الفقهية كما أسلفنا ، مع ما بينها من اختلافات - أن الوقف يصبح محلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات متى انعقد بإرادة صحيحة صادرة من ذى أهلية فيما يملكه ، ومتى كان متجهاً لتحقيق غرض مشروع من أغراض البر والمنافع العامة أو الخاصة ، وينطبق ذلك على أعيان الوقف وعلى المؤسسات والمشروعات التى تنشأ تحقيقاً لأغراض الواقف وشروطه ^(٧) .

إن إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف كان بمثابة ضمانة تشريعية وقانونية تدعم الضمانتين السابقتين ، وتضاف إليهما للمحافظة على استقلاليتها واستمراريتها وفعاليتها فى آن واحد ؛ وذلك لأن وجود ذمة مستقلة للوقف لا تنهدم بموت الواقف كان من شأنه يوماً أن يحفظ حقوقه فى حالة تعرضه للغصب ، أو الاعتداء ، حتى ولو كان من قبل السلطات الحكومية . وإلى ما قبل العصر الحديث ، وقبل نشوء الدولة الحديثة فى العالم العربى والإسلامى ، كان من الصعب إقدام تلك السلطات على إدماج أموال الوقف ومؤسساته فى الإدارة الحكومية ، أو إخراجها عن إطارها الشرعى والوظيفى الذى أنشئت من أجله .

عناصر فاعلية الوقف فى الممارسة الاجتماعية

فى ضوء ما قرره الفقهاء من أصول نظرية قانونية وفرت لنظام الوقف ضمانات استقلاليتها الإدارية والوظيفية ، تبلورت عناصر مؤسسية وتنظيمية أسهمت فى تفعيل هذا النظام عبر الممارسة الاجتماعية وتراكماتها التاريخية ^(٨) ، مع ملاحظة أن ثمة علاقة جدلية مستمرة ربطت بين اجتهادات الفقهاء وبين ممارسات المجتمع .

وتتلخص أهم عناصر فاعلية الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف فى الآتى :

١- المؤسسة

تعتبر "المؤسسية" من أهم العناصر التى كفلت فاعلية نظام الوقف فى الممارسة العملية^(١) ، وقد تجلت أهمية هذا العنصر منذ البدايات الأولى لنشأة الوقف ، وكان من الطبيعى فى تلك البدايات الأولى أن تتسم المؤسسة بالبساطة والبعد عن التعقيد ، ومحدودية العلاقات التنظيمية والإدارية ، ثم تطورت بمرور الزمن ، وتعمدت بفعل استمرارية التراكم التاريخى ، وأصبحت كثيفة العلاقات ، سواء على المستوى الخاص بكل مؤسسة وقفية على حدة ، أو على المستوى العام ، ومن حيث ارتباط نظام الوقف بغيره من النظم الفرعية الأخرى فى المجتمع .

لقد نشأ الوقف لبنةً فى صلب البناء المؤسسى للنظام الاجتماعى الإسلامى نفسه ، ولم ينشأ متأخراً عنه أو لاحقاً له . وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التى كفلت له الانتظام الإدارى والانضباط الوظيفى ، والفاعلية فى الأداء ، وجنبته العشوائية ، وتجسد ذلك فى كثير من الأمور ، منها إثبات الوقف فى صك مكتوب هو حجة الوقف ، وتسجيل كافة التصرفات التى تطرأ عليه ، وحفظ جميع وثائقه وأرشفتها ، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة وتحديد الوظائف ، وتعيين موظفين ، وتقسيم العمل بينهم ، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية ... إلخ ، وكلها عناصر أساسية لا غنى عنها لوجود أية مؤسسة ، ولتمكينها من أداء وظائفها ، ومدها بأسباب البقاء .

ب- استقلالية الإدارة والتمويل

استند عنصر استقلالية نظام الوقف إلى الإرادة الحرة للواقف من ناحية ، وتدعمت هذه الاستقلالية - من ناحية أخرى - عن طريق السلطة القضائية ،

التي كان لها - كما سبق أن ذكرنا - الولاية العامة على شئون الوقف ، واستوى في ذلك وقف السلطان - بصفته الشخصية أو بكونه حاكماً - مع وقف الشخص العادي مسلماً كان أو غير مسلم .

ومن المعروف أن الأصل في الإرادة الفردية هو الحرية ، كما أن الأصل في سلطة القاضي هو الاستقلال ، وعلى ذلك فالمؤسسة الوقفية ولدت بإرادة حرة ، واستتلت بسلطة مستقلة ، وارتبطت فعاليتها - إلى حد كبير - بمدى تحقق تلك الاستقلالية .

وعبر الممارسة الاجتماعية التاريخية برزت أهم سمتين لاستقلالية نظام الوقف في جانبين ، وهما :

- الاستقلال الإداري ؛ حيث اعتمدت إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية على القواعد والشروط التي وضعها الواقفون أنفسهم وأثبتوها في نصوص وقياتهم ، دون تدخل من أية سلطة إدارية حكومية ، ومن ثم لم يتم استيعاب الأوقاف داخل الجهاز الإداري للدولة ، إلا في الحالات الاستثنائية التي كانت تنتفي فيها إمكانية وجود إدارة أهلية مستقلة .

وفي الوقت الذي اتسمت فيه إدارة الأوقاف بالاستقلالية والتسيير الذاتي ، غلب عليها - تاريخياً - نمط الإدارة العائلية ، التي كانت لها إيجابيات تمثلت أهمها في الحرص على أعيان الوقف والالتزام بتنفيذ شروط الواقفين ، وكانت لها - أيضاً - سلبيات تمثلت أهمها في الإهمال وعدم المحاسبة وكثرة الخلافات ، وتراكم المنازعات بين الناظر والمستحقين ، وبخاصة في حالة عدم توافر عناصر ذات كفاءة من ذرية الواقف أو عائلته للقيام بمهام إدارة الوقف .

- الاستقلال المالي ؛ حيث اعتمدت المؤسسات الوقفية على التمويل الذاتي من ريع الوقفيات المخصصة لها ، ولم تكن الدولة تقدم لها أية مساعدات مالية تذكر ، بل إنه - في أغلب الحالات - لم يتم إعفاء أموال الوقف من الضرائب

الخراجية والعشورية (فى الأراضى الزراعية) ، وغير ذلك من الرسوم التى فرضت على العقارات والممتلكات ، وكانت تؤدى لخزينة الدولة باسم "النواب" أو "أموال الميرى" (١٠) .

جـ- اللامركزية

تجلى عنصر "اللامركزية" فى نظام الوقف عبر الممارسة الاجتماعية فى الناحية الإدارية ، حيث لم تظهر إدارة مركزية موحدة تتولى شئون جميع الأوقاف فى الدولة ، بل وجدت "إدارات" متعددة غلبت عليها الصفة المحلية ، وكان أساس عملها هو "التسيير الذاتى" وفقاً لشروط الواقف ، وتحت إشراف القاضى ، وبعبداً عن الاندماج فى جهاز الإدارة الحكومية . ولم يظهر النمط المركزى فى إدارة الأوقاف إلا فى ظل الدولة الحديثة التى نشأت فى العالمين العربى والإسلامى على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين .

كما تجلت "اللامركزية" - كأحد عناصر فاعلية نظام الوقف أيضاً - فى الناحية الوظيفية أو الخدماتية ، حيث لم تتركز الخدمات التى قدمها الوقف فى مجال بون غيره ، كما لم تقتصر تلك الخدمات على فئة ما ، أو فى جماعة بون أخرى ، بل انتشرت على أوسع رقعة من النسيج الاجتماعى للأمة ومرافقها العامة بتكويناتها المختلفة ، بغض النظر عن الجنس ، أو الدين أو المكانة ، أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى ، ولم تنحصر ممارسة الوقف ولا خدماته فى المراكز الحضرية بون غيرها من البوادرى والأرياف والمناطق النائية ، بل شملت كل تلك الجهات ، بنسب متفاوتة بطبيعة الحال .

وتكشف الممارسة التاريخية أيضاً عن أن الأوقاف استفادت من تعددية المذاهب والاجتهادات الفقهية فى دعم استقلاليتها وتقوية فعاليتها فى الاستجابة للحاجات المحلية التى تختلف من جهة لأخرى . وبما أنه لم يكن هناك مركز فقهى واحد ملزم للجميع - بل تعددت المذاهب والاختيارات - فقد أدى ذلك إلى إضفاء قدر كبير من المرونة على نظام الوقف ، وظل هذا التوجه قائماً حتى مشارف

العصر الحديث ، إلى أن تم اعتماد مذهب رسمى للدولة فى بعض الحالات ، وقننت أحكام الوقف فى حالات أخرى ، ومن هناك بدأت التعددية تقل ، وأخذت النزعة المركزية تزداد ^(١١) ، وآل الأمر - فى معظم الحالات - إلى الاندماج فى البيروقراطية الحكومية المركزية .

فاعلية نظام الوقف بين المجتمع والدولة

قبل التطرق لمدى تأثير المجتمع والدولة بحصيلة نظام الوقف - بعناصر فاعليته السابق ذكرها : الفقهية منها والتاريخية - نود التأكيد على أن الوقف فى نموذج التاريخى لم يتوافر له على الدوام كل تلك العناصر لا فى مصر ولا فى غيرها من بلدان العالم الإسلامى ، بل إن التدهور قد أصاب هذا النظام نتيجة لفقدان بعض عناصر فاعليته أو كلها - فى بعض الحالات - إضافة إلى أسباب أخرى اجتماعية وسياسية ، وبدلاً من أن يكون الوقف قوة دافعة للتقدم الاجتماعى العام كان عقبة فى طريق هذا التقدم ، وبخاصة فى مراحل الانحطاط العام التى مرت بها المجتمعات الإسلامية ، ومعنى ذلك أنه مثلاً يمكن الحديث عن "نظام وقف فاعل" يمكن الحديث أيضاً عن "نظام وقف غير فاعل أو معطل" ، ولكننا نركز هنا فقط على نموذج "الوقف الفاعل" الذى تتجه الجهود نحو إحيائه وتطويره ليكون رافداً من روافد التنمية والتقدم .

لقد سببت فاعلية نظام الوقف فى بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة معاً ضمن الإطار التعاونى التضامنى الحاكم للعلاقة بينهما ؛ ذلك لأن هذا النظام بخصائصه السابق ذكرها لم يكن مستوعباً بكامله فى مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر ؛ فهو لم يؤد إلى تقوية المجتمع وإضعاف الدولة ، كما لم يؤد إلى تضخم الدولة على حساب الحريات الاجتماعية ، وإنما تركز دوره فى تقوية "التوازن" بينهما عبر الإسهام فى بناء "مجال مشترك" ، وليس لبناء جبهة مواجهة يحتمى بها المجتمع ، على النحو الذى تؤدى إليه فلسفة المجتمع المدنى فى بعض تأويلاتها الحديثة على الأقل .

إن نظام الوقف "الفاعل" - فى نموذج التاريخى - كان بمثابة نسق فرعى من أنساق بناء الكيان العام للمجتمع ، بما فى ذلك بناء سلطته السياسية ، حيث اشتركت فى بنائه ، واستفادت منه فى الوقت نفسه ^(١٧) ؛ ومن ثم فإن نظام الوقف لم يقم بمواجهة هذه السلطة أو خلق حركية اجتماعية مضادة لها ، وإنما نشأ للقيام بدور تلقائى - أساسى فى الوقت نفسه - فى مجال ضبط العلاقة بين الأمة (المجتمع) والسلطة السياسية بطريقة تجعل إمكانيات تغلغل السلطة وهيمنتها على الكيان الاجتماعى فى حدها الأدنى ، وهو ما حدث على مر عصور الدولة الإسلامية التقليدية ؛ إذ ظل حيز السلطة السياسية محصوراً فى نطاق ضيق - هو نطاق النخبة - ومحدد الاختصاصات بالنسبة لمؤسسات الأمة التى دعمها نظام الوقف باستمرار ، وكان له دور أساسى فى ضبط هذه العلاقة من خلال إسهامه فى تلبية قسط كبير من مختلف الحاجات ، وتوفير كثير من خدمات المرافق العامة التى عادة ما اتخذتها الدولة - فى الخبرة الأوروبية وفى التجربة العربية المعاصرة - ذريعة لتمدها وبسط سلطتها على مختلف مناحى الحياة ، مثل : الحاجة للأمن ، والخدمة ، والمرافق العامة ، والتوظيف والحصول على فرص العمل . وعندما كانت تقدم الدولة تلك الحاجات والخدمات كانت تفرض فى الوقت نفسه هيمنتها وتحكم سلطتها على المجتمع ، لقد كانت تقدمها ترياقاً للقمع الذى تمارسه وتؤسس له ، الأمر الذى استوجب نهضة المجتمع المدنى فى مواجهة تسلط المجتمع السياسى .

ويندرج إسهام نظام الوقف فى بناء هذا المجال ضمن الدور الذى تؤديه "منظومة أعمال التضامن العام" التى تشتمل على أنظمة الزكاة ، والوقف ، والصدقات ، والوصايا ، والكفارات ، والنفوس ، والتطوع بالنفس والمال والوقت لعمل الخير وخدمة الآخرين ، فمن حصيلة هذه المنظومة التى يسهم بها المجتمع ، ومن حصيلة عديد من وظائف السلطة الحاكمة ، يتشكل "المجال المشترك" ضمن الإطار التعاونى الحاكم لعلاقة المجتمع بالدولة فى الرؤية الإسلامية .

ومن المنظور الشرعى والتاريخى نلاحظ أن أيًا من مكونات "منظومة التضامن" لم يكن حكرًا على فرد أو فئة أو جهة دون أخرى ، كما أن الإفادة منها لم تكن مجالاً احتكاريًا للمجتمع وحده ، أو للدولة وحدها ، وإنما كانت لمصلحتهما معاً ، وإن بنسب متفاوتة .

وعلى ذلك ، فإن معنى "المجال المشترك" هو تلك القاعدة التضامنية العامة التى تسهم فى بنائها عناصر من المجتمع ومن سلطة الدولة وممثليها ، عبر عديد من المبادرات والأنشطة والمشروعات التى تستهدف تحقيق المنافع العمومية (المادية والمعنوية) ، وتضمن فى الوقت نفسه عدم تمكين الدولة من إلغاء إرادة المجتمع ، وعدم وضع المجتمع فى حالة مواجهة مع الدولة . وتحليل "نظام الوقف" - محل اهتمامنا فى هذا البحث - من المنظور الفقهي والتاريخي معاً ، ومن حيث مدى إسهامه فى بناء "المجال المشترك" بين المجتمع والدولة ، يتضح لنا أن المحصلة النهائية لهذا النظام قد تمثلت فى أنه كان مصدر قوة مزبوجة لكل من المجتمع والدولة .

أما كون الوقف مصدراً لقوة المجتمع ؛ فبما وفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة تلقائية ، وقامت بتلبية حاجات محلية عامة وخاصة ، على أساس التمويل الذاتى (من الحلال) ، وتمتعت بالاستقلال الإدارى ، واتسمت بالاستقرار وبالتنوع الوظيفى ، وهذه المؤسسات وتلك الأنشطة تم من خلالها تقديم عديد من الخدمات والسلع العامة - بدون مقابل غالباً ، أو بأسعار رمزية تقل كثيراً عن أسعار السوق - سواء فى مجال العبادة ودعم القيم الروحية والبنى الأخلاقية للمجتمع ، أم فى مجالات التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية ، بمختلف صورها ، التى تشمل الفئات الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة . وأما كونه مصدراً لقوة الدولة ؛ فيما خفف عنها من أعباء القيام بأداء تلك الخدمات ، وبما عبأه للدولة ذاتها من موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية فى حفظ الأمن والقيام بواجب الدفاع ، هذا فضلاً عن أن احترام

الدولة لنظام الوقف ، ومشاركة رموزها وممثليها فى دعمه والمحافظة عليه ؛ كان من شأنه أن يقوى من شرعية سلطة الدولة نفسها ، ويوثق علاقتها بالمجتمع ؛ وذلك لكون احترامها لهذا النظام هو الوجه الآخر لاحترام إرادة المجتمع التى أسهمت فى بناء نظام الوقف ذاته .

٢- مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

يعتبر مفهوم "الإدارة المتكاملة" للمياه ومصادرها من المفاهيم الحديثة نسبياً فى حقل العلوم الإدارية بشكل عام ، وفى مجال الإدارة العامة بشكل خاص ، فقد بدأ فى الظهور ضمن سياق الاهتمام الدولى بتنمية الموارد المائية والبحث عن وسائل زيادتها وصيانتها وحل المنازعات التى تنشأ حولها أو بسببها . ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضى جرت مشاورات مكثفة بين الخبراء والمختصين فى هذا المجال ، وعقدت عدة مؤتمرات وندوات دولية ، كان أولها مؤتمر كوبنهاجن سنة ١٩٩١ ، تلاه مؤتمر دبلن سنة ١٩٩٢ ؛ وهو المؤتمر الذى صيغت فيه مبادئ الإدارة المتكاملة للمصادر المائية . وتتلخص هذه المبادئ فى الآتى :

أ - إن المياه العذبة مصدر محدود وناضب وحيوى لاستدامة الحياة والتنمية والبيئة .

ب - يجب أن تقوم تنمية الموارد المائية وإدارتها على أساس الشراكة بين المستخدمين ، والمخططين ، وصانعى السياسات على شتى المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ، المركزية واللامركزية .

ج - إن المرأة تؤدى دوراً أساسياً فى جلب المياه وفى إدارتها وصيانتها .

د - للمياه قيمة اقتصادية أياً كانت استخداماتها ، وينبغي الاعتراف بها كسلعة اقتصادية .

هـ - تدعو الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى ترشيد استغلال المصادر المائية على اختلاف أنواعها ؛ حتى تتاح فرصة أكبر لتنمية مشروعات الرى الصغيرة .

وإضافة إلى ما سبق ، يشدد خبراء إدارة المياه على ضرورة تحسين نظم تجميع البيانات المتعلقة بالموارد المائية واستخداماتها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها ، كما يؤكدون على أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تسعى للوقاية من أزمات المياه ، وخاصة في أوقات الأزمات الكبيرة التي قد تنشأ عن الفيضانات أو الجفاف أو التلوث .

وقد شكلت تلك المبادئ منطلقاً للمناقشات التي جرت أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ ، وقدمت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من أجل المياه تعريفاً للإدارة المتكاملة للموارد المائية ينص على أنها : "عملية تتيح التنمية المنسقة للموارد المائية البرية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها ، وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الإيكولوجية الحيوية" (١٣) .

وفي ضوء هذا المفهوم للإدارة المتكاملة لموارد المياه ، اتجهت مؤسسات دولية وإقليمية إلى التأكيد على ضرورة إرساء إطار للسياسات العالمية الخاصة بالمياه ، وإلغاء الطابع المركزي لإدارة الخدمات المائية ، ووضع تعريف اقتصادي الطابع للمياه ، وزيادة مشاركة أصحاب الشأن في صنع السياسات المائية واتخاذ القرارات المتعلقة بها .

وبالرغم من أن بلدان الوطن العربي توجد بها مصادر متنوعة للمياه العذبة: مياه أمطار وسيول ، ومياه جوفية (عيون وآبار) ، ومياه أنهار أو مياه سطحية ، فإن أهمية الاتجاه نحو الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في البلدان العربية تتضح بالنظر إلى أن أغلب مناطق الوطن العربي تعاني من ندرة المياه ؛ لوقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية ، ولا تضم البلدان العربية جميعها سوى خمسين نهراً - تدخل ضمنها روافد أنهار النيل والفرات ودجلة - وتمتد مشكلة المياه العربية إلى نوعيتها ، حيث تتدنى وتتحول - في بعض الحالات - إلى مياه غير صالحة للاستعمال الآدمي أو الحيواني أو

الزراعى . ولا تزال نسبة كبيرة تصل إلى ٨٣٪ من إجمالى الموارد المائية السطحية فى الوطن العربى تستخدم للزراعة المروية فقط ، ويعتمد عليها إنتاج ٧٠٪ من إجمالى الإنتاج الزراعى العربى ^(١٤) .

وتشير دراسات متخصصة فى مشاكل المياه فى البلدان العربية إلى أن الفاقد من إجمالى المياه المنقولة يصل إلى حوالى ٥٠٪ منها ، وأن نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ تفقد فى مرحلة الاستهلاك نتيجة تصرفات غير مشروعة تستخدم المياه فى غير ما هى مخصصة له ، مثل : استخدام مياه الشرب فى رش الشوارع ، وري الحدائق ، وغسيل السيارات ، إضافة إلى المفقود نتيجة رداءة الأدوات الصحية وإهمال صيانتها بشكل دورى ^(١٥) . ولواجهة مشكلات المياه والأزمات التى تتسبب فيها على مستويات متعددة ، تؤكد الدراسات نفسها على ضرورة رفع كفاءة شبكات نقل المياه وتطويرها وصيانتها ، ورفع كفاءة الري الحقلى ، وتغيير التركيب الحصى بما يتناسب مع الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة ، وتطوير نظم الري بما يحقق الاستخدام الكفء للموارد المائية السطحية والجوفية .

والحاصل هو وجود فجوة أخذة فى التزايد بين الموارد والاحتياجات المائية فى الوطن العربى ، وتتفاقم هذه الفجوة مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية . ويتطلب الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ، أولمياه البحر المحلاة استثمارات هائلة وتكنولوجيا متقدمة غير متاحة لأغلب البلدان التى هى فى حاجة إليها .

والسؤال هنا مرة أخرى هو : ما علاقة نظام الوقف بإدارة مصادر المياه ؟ وما الذى تقدمه خبرة نظام الوقف فى هذا المجال ؟

ثانياً: العلاقة بين نظام الوقف ومصادر المياه وإدارتها

ثمة علاقة تكاد تكون عضوية بين الوقف والمياه ؛ حيث يكشف لنا السجل التاريخى للأوقاف فى مختلف البلدان العربية والإسلامية عن تغلغل الماء فى جوانب نظام الوقف جميعها منذ نشأته على عهد رسول الله ﷺ إلى اليوم .

وليس من قبيل المصادفة أن يكون وقف بئر رومة في المدينة المنورة من أوائل الأوقاف التي ظهرت في عهد رسول الله ﷺ ، فقد روى عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، وكانت لرجل من بني غفارة ، وكان يبيع منها القرية بمد (١٦) ، فقال "تبيعنيها بعين في الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي ﷺ فقال : أتجعل لي ما جعلت له ؟ فقال نعم" ، وفي رواية أخرى قال ﷺ : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها - أي عثمان - من صلب مالي (١٧) .

وقد ظل الارتباط وثيقاً بين الماء والعمران المدني منذ العصور الموهلة في القدم ، وأدرك مؤسسو المدن والأمصار الإسلامية أهمية الماء كشریان للحياة المدنية المستقرة ، وكان توجيه النبي ﷺ بوقف بئر رومة نموذجاً احتذى به المسلمون في مختلف بقاع الأرض ، وعلى مر العصور . وسجلت كتب الحكمة السياسية الماء على رأس قائمة تضم ستة شروط ضرورية لعمارة المدن ، وهي : سعة المياه المستعذبة ، وإمكان الميرة المستمدة ، واعتدال المكان الموافق لصحة الهواء والتربة ، والقرب مما تدعو الحاجة إليه من المراعى والأحطاب ، وتحصين المنازل من الأعداء والزعار ، وأن يحيط بالمدينة سواد (أرض زراعية خصبة) تعين أهلها بموادها (١٨) .

وتؤكد الأحكام الفقهية الخاصة بالوقف على أن الوقف لا يصح إلا في مال مملوك : إما ملكية رقبة ، أو ملكية منفعة - في بعض الحالات - أو هما معاً . وللماء من حيث إمكانية تملكه حالتان هما : إما أن يكون مملوكاً ملكية عامة ، وخاصة في جميع مصادره السطحية (الأنهار والبحار والبحيرات وفروعها) ، وهو الأصل ؛ لقول رسول الله ﷺ : الناس شركاء في ثلاثة : الماء ، والكلا ، والنار" ، والشركة العامة تقتضى الإباحة . وإما أن يكون ملكية خاصة ، وذلك بحيازته .

ويكون مصدر الحق فى ملكيته فى هذه الحالة هو ما بذل فيه من عمل وجهد حتى يحوز به صاحبه ، وما يقتضيه ذلك من نفقات لجلبه أو استخراجه ، أو تخزينه ، أو تنقيته ، ونقله ، وتوزيعه ، وصيانة مستلزماته وأنواته . وأكثر مصادر المياه قابلية للتملك ملكية خاصة بهذا المعنى هى المصادر الجوفية .

ويثبت ملكية الماء أو مصدر من مصادره ، فإنه يعتبر : إما حقاً من حقوق الملكية الأصلية العينية فى بعض الحالات؛ وذلك عند حيازته ولو من مصدر عام للماء ، كنهر جارٍ أو سيل سارٍ ، أو عند حيازة مصدر من مصادره الجوفية ، مثل بئر معين ، أو عين عذبة . وإما حقاً من حقوق الارتفاق ، أو مادة لحق من حقوق الارتفاق^(١٩) .

وسواء كان الماء ملكاً عينياً ، أو كان حقاً من حقوق الارتفاق ، فقد اعتبره الفقهاء مالاً متقوماً * ، وأجازوا وقفه للانتفاع به وتخصيصه للمنفعة العامة . وأياً كانت نوعية ملكية المياه (ملكية عينية أصلية ، أو ملكية انتفاع عينية كحق من حقوق الارتفاق) فإن له ثمناً فى أغلب الأحوال ، ويعتبر سلعة اقتصادية داخلية فى التداول السوقي وإيست خارجة عنه . وبما أن له ثمناً مقدراً بتكلفة توفيره ، أو باكثر قليلاً أو أقل قليلاً من تلك التكلفة ، فلا بد من طرف يدفع هذا الثمن مقابل الحصول عليه ، وهذا الطرف إما أن يكون السلطة العامة التى تمثلها الحكومة ، أو المستهلك (الهيئات والأفراد) ، أو طرف وسيط يتحمل التكلفة ، ويوفر الماء مجاناً لمن يحتاجه ، وهذا الطرف الوسيط لم يكن سوى الوقف فى الخبرة العربية الإسلامية ، إلى جانب بعض أعمال الصدقات والتبرعات التى خصصها الواهبون لتقديم المياه لنوى الحاجة إليها .

وكما أسلفنا ، فقد توالى أوقاف المياه منذ بداية نشأة نظام الوقف ، وتأسى الواقفون برسول الله فى حثه على الوقف بصفة عامة ، ووقف بئر رومة بصفة خاصة بالنسبة لمن اختاروا تخصيص ريع وقفياتهم ، أو جزء منه لتوفير

* الشئ المتقوم - حسب الاصطلاح الفقهي - يعنى ماله ثمن وجائز شرعاً .

المياه ، أو قيامهم بوقف مصدر من مصادرها كينر أو عين أو حصة مقدرة من أى من تلك المصادر ، ومن ثم شملت أوقاف المياه أنواعاً متعددة منها :

١ - وقف مصدر من مصادر المياه

تكشف الخبرة العربية الإسلامية فى مجال الوقف عن أن أغلب وقفيات المياه قد انصبّت على المصادر الجوفية (العيون ، والآبار) ، إلى جانب بعض المصادر السطحية ، مثل : الجداول ، والأنهيرات ، والبحيرات الصغيرة . ولم يقتصر الأمر على مجرد وقف مصدر من تلك المصادر الموجودة فعلا ، وإنما أسهمت الأوقاف أيضاً فى استحداث المزيد منها ، وذلك بحفر آبار جديدة ، أو شق قنوات وجداول مائية لتيسير الحصول عليها ، وكان الهدف الغالب هو توفير المياه للاستخدام الأدمى والحيوانى ، وهو ما نجده بكثرة فى شروط وقفيات مصادر المياه المشار إليها : حيث حرص الواقفون على تخصيص استعمال الماء الموقوف لأغراض محددة لا يجوز الخروج عليها احتراماً لشروط الواقف ، وضماناً لاستمرار تحقيق المنفعة من المياه . والأمثلة على هذا النمط من أوقاف المياه كثيرة ، ومنها الآتى :

أ - وقف العيون : ومن أشهر نماذجها فى التاريخ العربى الإسلامى "وقف عين زبيدة" زوجة هارون الرشيد ، وقد وقفته للإسهام فى إمداد مكة بالمياه العذبة . ويذكر اليعقوبى فى تاريخه أن السيدة زبيدة أمرت خازن أموالها بعمل ما يلزم كى تصبح العين صالحة لإنتاج المياه وانتفاع أهل مكة بها ، ونقل عنها أنها قالت للخازن "اعمل ولو كلفك ضريبة الفأس ديناراً" (٢٠) . ويذكر المسعودى أن جملة ما صرف من أجل تجهيز عين زبيدة وتشغيلها بألف وسبعمائة ألف دينار ذهباً (٢١) . وحسب رواية الأزرقى عن أخبار مكة ، فإن السيدة زبيدة بعد انتهاء العمل وتمام المشروع قامت برمى المستندات فى نهر دجلة ، وقالت "تركنا الحساب ليوم الحساب ، ومن بقى عنده شئ من المال فهو له ، ومن بقى له شئ عندنا أعطناه" (٢٢) .

وأوقاف العيون كثيرة ومعروفة فى تاريخ الوقف فى بلدان عديدة ، مثل المغرب ، والجزائر^(٣١) ، ولكن أغلبها ما عاد له وجود أو أثر بعد أن عدت عليه عوادى الزمن ، وتغيرت نظم توفير المياه ، وامتدت شبكاتها الحديثة إلى معظم الأحياء السكنية فى المدن والقرى .

ب - وقف الآبار : والآبار قابلة بطبيعتها للتملك الخاص ، ومن ثم للوقف . ولكى تعتبر تابعة للأموال العامة ، أو محملة بحق ارتفاق مقرر للمنفعة العامة يجب أن تكون قد أعدت بالفعل أو قانوناً لاستعمال عام ، أو لمنفعة عامة^(٣٢) . ومن أكثر الآبار شهرة فى تاريخ الوقف بئر رومة التى سبقت الإشارة إليها . وقد عرف تاريخ الوقف كثيراً من الآبار الموقوفة داخل المدن ، وفى القرى والأرياف ، وعلى طرق السفر ، وخاصة طرق الحج القديمة ، ومنها طريق الحج اليمانى^(٣٣) ، وطريق الحج المصرى ، وطريق الحج العراقى^(٣٤) .

ج - وقف "الأفلاج" و"الغيول" : أما الأفلاج فهى معروفة فى سلطنة عمان وبعض الإمارات العربية فى منطقة الخليج ، والفلاج عبارة عن نظام لتوفير المياه لمجموعة من المزارعين لرى الأرض ، وتوجد ثلاثة أنواع منها هى : أفلاج غيلية ، وأفلاج عينية ، وأفلاج دافودية ، وجميعها يستمد مياهه من المياه السطحية المتحدرة من أعالي الأودية . وقد طور العمانيون نظاماً لإدارة الأفلاج ، بما فى ذلك تعيين موظفين ، وترتيب أولويات استخدام المياه : للشرب أولاً ، ثم لسقى الأرض الزراعية ، ثم لبعض الأغراض المدنية والصناعية فى حالة توافر فائض من المياه ، مع الاهتمام بجولة نويات الرى نهاراً وليلاً ، ومراعاة العدالة فى توزيع المياه ، وفى تحديد سعر لها . وأما الغيول فهى معروفة فى اليمن ، وهى قريبة من نظام الأفلاج^(٣٥) . وقد دأب أهل اليمن وأهل عمان على وقف ما يملكون من غيول أو أفلاج ، أو حصص منها للمصلحة العامة ، ولا تزال آثار وقياتهم

مائلة حتى اليوم ، وتظهر فى ميزانية وزارة الأوقاف اليمنية أرقام تشير إلى إيرادات بيع مياه الأوقاف^(٢٨) .

وقد وضع الفقهاء العديد من القواعد التى تنظم عملية تخصيص استعمال المياه الموقوفة ، أخذين فى الاعتبار شروط الواقف من جهة ، وتحقيق منفعة المستخدمين للمياه من جهة أخرى . فمثلاً ، إذا شرط الواقف أن تكون مياه البئر التى وقفها لشرب الإنسان وسقى الحيوان ، فلا يجوز الوضوء منها ، وخاصة إذا كانت مياه البئر قليلة وفى منطقة قاحلة . وإذا شرط الواقف أن تكون المياه لمسجد أو لمدرسة أو لمشفى أو تكية ، فلا يجوز الأخذ من تلك المياه لغسيل الملابس أو لتنظافة المنزل ، أو لسقى الحديقة^(٢٩) .

٢- وجود حق ارتفاق للماء على الوقف

قد يكون للماء غير الموقوف حق من حقوق الارتفاق - أو أكثر من حق - على عين من الأعيان الموقوفة ، ومن ذلك مثلاً: حق مرور مجرى المياه من أراضى الوقف ، أو حق مرور إمدادات المياه من مبانى الوقف ، أو حق مسيل (صرف) عبر أراضى أو مبانى الوقف . وفى جميع هذه الحالات ، وما شابهها ، فإن تنظيم حقوق ارتفاق المياه على أعيان الوقف يتم تنظيمها مع مراعاة مصلحة الوقف من جهة ، وضمان حقوق الارتفاق للغير من جهة أخرى . وبالرغم من أن حالات وجود حقوق ارتفاق للماء - غير الموقوف - على أعيان الوقف ليست كثيرة ، فإنها ذات أهمية خاصة ؛ لكونها تعتبر من حقوق الارتفاق الإدارية ، وهى تختلف عن حقوق الارتفاق المدنية التى عادة ما تكون حقوقاً سلبية لا تقتضى عمل شيء من الجهة الواقع عليها الحق ، كتحميل حق المرور ، أو المطلق . أما حقوق الارتفاق الإدارية^(٣٠) ، فقد تفرض التزاماً إيجابياً لمصلحة الجهة صاحبة الحق ، مثل وجوب القيام ببعض الأعمال الواقية من الفيضان لمنع طغيان المياه على الأراضى ، وفى مثل هذه الحالة ، فإن جهة الوقف تسهم فى عمل من أعمال صيانة مجارى المياه ، وتحمل نفقات هذه الصيانة أداءً لحق من حقوق الارتفاق الواجبة على الوقف .

٣ - وجود حق ارتفاق للوقف على المياه

قد يكون لوقف حق من حقوق الارتفاق - أو أكثر من حق - على مصدر من مصادر المياه (السطحية أو الجوفية) أو مياه الأمطار فى بعض الحالات ، ومن ذلك مثلاً : حق الشفة ، وحق الشرب . ويقصد بحق الشفة " حق شرب الماء ... والمراد بها شرب بنى آدم لدفع العطش ، أو للطبخ ، أو الوضوء ، أو الغسل ، أو غسل الثياب ونحوها ، والمراد بها فى حق البيهائم الاستعمال لدفع العطش ونحوه مما يناسبها" (٣١) . ويثبت حق الشفة بهذا المعنى لمستخدمى أرض الوقف ، والدواب التى تعمل فيها .

أما حق الشرب ، فيقصد به "النوية من الماء لسقى الأرض والزرع" (٣٢) . ويثبت حق الشرب لأراضى الوقف ومزارعه من القنوات أو الترغ أو الجداول أو البحيرات العذبة التى تقع بمحاذاة أراضى الوقف ، أو عقاراته المبنية ، أو تمر من خلالها ، على أن تتحمل جهة الوقف أية مصروفات أو رسوم أو ما شابه ذلك ؛ لضمان وصول المياه إليها أسوة بغيرها من الجهات أو الأراضى غير الموقوفة سواءً بسواء .

٤ - أن يكون الماء عنصراً أساسياً فى ذات اعيان الوقف

هذه الصورة هى الغالبة فى علاقة الوقف بالمياه ومصادرها وأنماط إدارتها على وجه العموم . وتتجلى هذه الصورة بوضوح إذا نظرنا إلى التكوين المادى لنظام الوقف ؛ إذ نجده يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية يدخل الماء فى كل قسم منها من باب أنه ضرورة لا تتم منفعة الوقف بدونها ، وهذه الأقسام هى :

١ - **الأراضى الزراعية** : شكلت الأراضى الزراعية العمود الفقري فى ممتلكات الأوقاف ، وخاصة فى البلدان التى تمثل فيها الزراعة قطاعاً رئيسياً من قطاعات الاقتصاد الوطنى، ومعروف أن مياه الري هى روح الزراعة ، ولا يمكن فصل وقف الأراضى الزراعية عن المياه ومجاريها ومصادرها وطرق

صيانتها وإدارتها . وقد بلغت مساحات الأراضي الزراعية الموقوفة نسبة يعتد بها في بعض البلدان ، مثل : مصر ، والعراق ، وسوريا ، والسودان ، واليمن ، والجزائر ، والمغرب . ومما يؤسف له أنه لا توجد بيانات إحصائية دقيقة ومتاحة عن مساحات الأراضي الزراعية الموقوفة في البلدان العربية بشكل عام ، أو في بعضها على الأقل بشكل خاص . وغالباً ما يواجه الباحث في هذا الموضوع بعبارات إنشائية مطاطة تشير إلى "اتساع" رقعة الأراضي الزراعية الموقوفة ، أو القول بأنها "شاسعة" ، أو "هائلة" ، نون تحديد مدى الاتساع أو الشساعة أو الهول الذي يشار إليه ، وما ذلك إلا تعبير عن واحدة من المشكلات "المعلوماتية" التي يعاني منها قطاع الأوقاف في البلدان العربية جميعها ، وإن بدرجات متفاوتة السوء من بلد إلى آخر .

كل ما نعرفه - مثلاً - عن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة في مصر حالياً أنها حوالي ٢٠٠.٠٠٠ فدان : منها مائة ألف فدان تبقت من الأوقاف القديمة الموروثة من العهود السابقة بعد أن تعرضت للتفكيك والضياع خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، ومنها حوالي مائة ألف فدان جديدة اشترتها هيئة الأوقاف المصرية في محاولة منها لإعادة تثبيت نظام الوقف في الأراضي الزراعية بعد أن قُلع منها في الفترة المشار إليها، منها ٤٨.٠٠٠ فدان شرق العوينات ، و٣٠.٠٠٠ فدان في توشكى ، و٢١.٥٠٠ فدان في الصالحية ، و٢٢.٠٠٠ فدان في أنشاص بمحافظة الشرقية^(٣) . وكانت آخر الإحصاءات قبل ثورة ١٩٥٢ تفيد بأن إجمالي الأراضي الموقوفة وصل إلى حوالي ثلاثة أرباع المليون فدان^(٤) . وكانت وزارة الأوقاف المصرية تقوم بإدارة المياه اللازمة لزراعة نسبة كبيرة منها عن طريق قسم خاص هو "قسم الزراعة" ، وقسم متخصص داخلاً هو "قسم الري والميكانيكا" ،

وكان أشبه بوزارة رى مصغرة داخل وزارة الأوقاف . وكان من اختصاصات هذا القسم : إنشاء المساقى والمصارف ، وضع المقايسات عن تطهير تلك المساقى والمصارف، والنظر فى تعدى الأهالى عليها ، وتبدير طرق الرى والصرف ، وصيانة وإنشاء الكبارى على الترع والمصارف ، والحصول على رخص آلات الرى، والنظر فى طلب الغير رى أطيانهم من فتحات الأوقاف (حقوق الارتفاق) ، وتحرير صور جداول المناوبات التى ترد من تقاتيش الرى ، ومباشرة الإجراءات اللازمة لشراء السواقى وآلاتها وتركيبها ... إلخ^(٣٥) . ولكن هذا القسم (الرى والميكانيكا) قد ألغى من وزارة الأوقاف بعد أن استولت الحكومة على معظم الأراضى الزراعية التى كانت تديرها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى وسلمتها لهيئة الإصلاح الزراعى لتوزعها على صغار الفلاحين .

وفى الجزائر ، تشير بعض الإحصاءات إلى أن إجمالى الأراضى الزراعية الموقوفة يبلغ ١١٥٣٩٦٤ هكتارا^(٣٦) ، وفى فلسطين يبلغ ١٠٠.٠٠٠ دونم^(٣٧) ، وهى تشمل فقط مساحة الوقف الصحيح فى الأراضى الزراعية . وفى الأردن ٩٩٤٦,٨ دونم بنسبة ٠,٣٨ ٪ من إجمالى الزراعية^(٣٨) . أما فى اليمن ، فإن مبيعات الحاصلات تشكل ١١ ٪ من إجمالى إيرادات الأوقاف بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال^(٣٩) . ولا تتوافر لدينا إحصاءات أخرى عن مساحات أراض الوقف فى بقية البلدان العربية .

ب - المباني السكنية والمنشآت الحرفية والصناعية الموقوفة : شكلت المباني السكنية والمنشآت الحرفية والصناعية القسم الثانى من ممتلكات الأوقاف ، وبخاصة فى المدن الكبرى ، والمراكز الحضرية ، إلى جانب بعض المساكن والمنشآت الخاصة فى القرى والبادى . وقد احتاجت تلك المباني والمنشآت باستمرار للمياه للاستعمال الأدمى ، أو لشرب الحيوان ، أو

لأغراض صناعية وحرفية مختلفة . ولا تتوافر لدينا أية بيانات تتعلق بمياه المباني والمنشآت السكنية والحرفية والصناعية ، ولا تظهر المصادر الرسمية المتاحة أية معلومات عن هذا الجانب فى مختلف البلدان العربية .

ج - **المؤسسات الوقفية** : ارتبطت بالوقف مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات التى أنشئت بأموال الأوقاف ، أو خصصت لها عوائد الأوقاف للإنفاق عليها وتسييرها حتى تقدم الخدمات والمنافع التى أنشئت من أجلها . ويمكن تصنيف تلك المؤسسات فى أربع مجموعات رئيسية هى :

- ١ - منشآت للعبادة ، وأهمها : المساجد ، والجوامع ، والزوايا .
- ٢ - مؤسسات تعليمية ، وأهمها : المدارس ، والكتاتيب ، والمعاهد ، والجامعات .
- ٣ - مؤسسات صحية ، وأهمها : المستشفيات ، والعيادات ، والصيديات .
- ٤ - مؤسسات اجتماعية ، وأهمها : دور الأيتام ، والملاجئ ، والتكايا ، والأرصفة ، ... إلخ .

وقد احتاجت تلك المؤسسات والمنشآت جميعها للمياه (للشرب ، للطهارة ، للنظافة ، للطعام ...) ، ولم يكن من سبيل للحصول عليها إلا بأن تتكفل جهة الوقف بتوفيرها والإنفاق من ريع الوقف من أجل ضمان وصولها للمؤسسة الوقفية ، مع ترتيب استعمال حقوق الارتفاق للوقف من موارد المياه القريبة منه فى مثل تلك الحالات . وشأنها شأن المباني والمنشآت الموقوفة ، لا تتوافر عن المؤسسات الوقفية أية معلومات عن الجانب الخاص باستهلاكها المياه من المصادر المختلفة ، سواء كانت مصادر خاصة بالأوقاف ، أو مصادر عامة أو خاصة لجهات أخرى .

والحاصل أن ثمة حضوراً كثيفاً للمياه فى نظام الوقف ، وأن هذا الحضور

قد نشأت عنه مجموعة من المؤسسات المائية التي ارتبطت أساساً بنظام الوقف ، وقامت من أجل الإسهام بشكل مباشر فى إدارة مياه الأوقاف ومؤسساتها ومصالحها المختلفة ، ولخدمة أغراضها المتنوعة ، سواء كانت للاستعمال الأدمى ، أو الحيوانى ، أو لأغراض الزراعة ، أو الصناعة .

ومن أهم مؤسسات الأوقاف التى نشأت للإسهام فى إدارة المياه (جلباً ، وتخزيناً ، وتنقية ، وتوزيعاً ، واستعمالاً لأغراض آدمية أو حيوانية): الأسبلة ، والحمامات ، والصهاريج ، والأحواض ، والخزانات ^(٤٠) . وتحتاج مثل هذه المؤسسات إلى دراسات خاصة تحلل كلاً منها تحليلاً متعمقاً من واقع الخبرات التى تراكت حولها فى الأزمنة الماضية ؛ وذلك بهدف استخلاص المبادئ والقيم التى تكفلت بنجاحها فى أداء مهماتها ، والنظر فى إمكانية الاستفادة منها فى مواجهة مشكلات الواقع الراهن ، والتخطيط للتعامل مع المشكلات التى قد يحملها المستقبل فى هذا المجال الحيوى .

ثالثاً: اقتصاديات إدارة الوقف المائى والإدارة المتكاملة لمصادر المياه

الجانب الاقتصادى فى نظام الوقف بصفة عامة ، وفى جانبه المائى بصفة خاصة ، لم يحظ بما يستحقه من اهتمام الجماعة العلمية فى المراكز البحثية والجامعات العربية ، اللهم إلا فى حالات استثنائية ونادرة ^(٤١) (والناذر لا حكم له) . ويكشف السجل التاريخى لعلاقة نظام الأوقاف بالمياه ومصادرهما عن مادة بالغة الثراء لإجراء بحوث اقتصادية متعمقة ومبتكرة فى الوقت نفسه .

وتفيد المعلومات المتوافرة - والتى تحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة - بأن اقتصاديات مياه الأوقاف قد تباينت بتباين الغرض من الوقف ذاته ، واختلفت طرق حسابها باختلاف نمط علاقة المياه بالوقف على النحو السابق شرحه . كما تفيدنا المعلومات المتوافرة بأنه ليس صحيحاً الانطباع السائد بأن الأوقاف المائية كانت تعمل - أو يجب أن تعمل - خارج نظام السوق وقواعده

الاقتصادية التى تقوم على أساس العرض والطلب ، وتحديد سعر للخدمة أو السلعة فى ضوء تفاعلات قوى العرض والطلب بشأن هذه الخدمة أو تلك السلعة . وقد مر بنا أن ميزانيات بعض وزارات الأوقاف تتضمن مبالغ تشير إلى إيرادات بيع مياه الأوقاف . كما أن وثائق الأوقاف المحفوظة بأرشيفات وزارات الأوقاف العربية ودوائرها الإدارية تحتوى على معلومات غزيرة تفيد بأن مياه الأوقاف كانت مدرجة باستمرار ضمن بنود ميزانية الأوقاف ^(١٢) : الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة ، وتلك التى كانت تدار إدارة أهلية خاصة ، أو تدار إدارة حكومية عامة .

ومن ثم ، يمكن القول أيضا إنه ليس صحيحا أن مياه الأوقاف كانت تدار إدارة غير اقتصادية ، أو أن قواعد إدارتها - على الأقل من الناحية النظرية أو الافتراضية - كانت غير رشيدة . ومن الحقائق المهمة التى تؤكد وثائق الأوقاف أنه فى جميع الأحوال كانت هناك جهة معينة تتحمل تكاليف توفير المياه ، وذلك على النحو الآتى :

أ - إذا كان الوقف عبارة عن مصدر مائى (بئر ، أو عين مثلاً) والهدف منه هو الإنفاق من ريعه على أعمال ومؤسسات ومنافع أخرى ، فإن مياه الوقف فى هذه الحالة تخضع بالكامل لنظام السوق ، ويكون لها سعر مساوٍ للمياه المعروضة فى السوق للبيع والشراء ، سواء بسواء . والقاعدة العامة الواجب تطبيقها فى المعاملات الوقفية هى أنه لا يجوز تأجير أعيان الوقف أو تقديم منتجاته بأقل من سعر المثل ، أو بأقل من سعر السوق ، وإنه يفتى دوماً بما فيه مصلحة الوقف ، والأنفع لجهته ، والأمر أخيره ، وإنه يجب الاحتياط له حتى لا تغتاله النفوس النهمة ، ولا تدعى ملكيته ^(١٣) ، وإلا وقع الإخلال بشروط الواقف ، ولم يمكن الصرف على المنافع أو أوجه البر التى قصدتها ، وهذا غير جائز لا شرعاً ولا قانوناً .

ب - إذا كان الوقف عبارة عن مصدر مائى ، وهدف الواقف هو توفير المياه

للأدمى أو للحيوان أو لرى الأرض دون مقابل ، فإن المياه الموقوفة لا تخضع لأسعار السوق ، بل تقدم مجاناً حسب شرط الواقف ، ويتكفل الوقف ذاته بتحمل نفقات تقديمها على الوجه الذى أراده منشئ الوقف . ومن الأمثلة على ذلك ما يظهر فى ملفات محاسبة وقف عمر مكرم - نقيب الأشراف فى مصر وزعيم المقاومة الشعبية ضد الحملة الفرنسية على مصر أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر - إذ اشترط تخصيص ثمانية أراذب قمح لملء السبيل ، وثلاثة أراذب قمح لإحضار قواديس للساقية وكيزان للسبيل وأباريق للشرب ، وأربعة أراذب أخرى لرجل يملأ السبيلين بمدينة أسيوط ^(٤٤) ، وكل ذلك من حاصل ريع أوقاف السيد عمر مكرم نفسه .

ج - المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية الموقوفة . وهذه المياه يتحمل الوقف الزراعى تكلفتها ، وتستنزى هذه التكلفة من ريع الأرض وفقاً للأسعار أو الرسوم المطبقة على الأراضى الأخرى غير الموقوفة . وكذلك تتحمل تكلفة مياه المبانى السكنية والحرفية والصناعية الموقوفة . ومن الأمثلة على ذلك أن أحمد باشا المنشاوى - من كبار الملاك ومن كبار منشئ الأوقاف فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين - قد وقف ١٢ وابلور مياه قوة الواحد منها تتراوح بين ٨ و ١٠ حصان بالإضافة إلى ظلمة ٨ بوصة ^(٤٥) ؛ وذلك لتوفير المياه اللازمة لرى الأراضى التى وقفها فى وجوه متعددة من المنافع والخيرات العامة .

د - المياه التى تلزم لمؤسسات الأوقاف (مدارس ، ومساجد ... إلخ) يجرى احتساب ثمنها باعتباره جزءاً من مصروفات هذه المؤسسات ، وتتكفل بدفعها موارد الوقف التى تمول تلك المؤسسات ، وانطبق ذلك على بعض أسبله المياه التى كانت ملحقة بمؤسسات وقفية أخرى ^(٤٦) ، أو كانت مستقلة عنها ولكنها تقدم خدماتها المائية للمتريدين عليها .

فى ضوء ما سبق ، يمكن القول إن خبرة نظام الوقف المائى تكشف عن أن قطاع الوقف الذى لا تخلو منه دولة عربية هو طرف فى توفير بعض مصادر المياه ، أو توفير خدمة المياه ذاتها وفق نظام السوق ، وأن هذا القطاع طرف فى إدارة جانب من الموارد المائية اللازمة للاستعمال الأدمى والحيوانى والزراعى والمدنى ، وخاصة تلك الموارد المستمدة من مصادر جوفية ، أو من مصادر سطحية . كما أن قطاع الأوقاف طرف فى تقديم المياه وفق منطق الاقتصاد الاجتماعى (خارج نطاق السوق أحيانا وطبقاً له أحيانا أخرى) .

وفى ضوء تلك الحقائق ، يتضح أن ثمة قواسم مشتركة بين تقاليد نظام الوقف فى إدارة المياه ، ومبادئ الإدارة المتكاملة . وتتخلص تلك المشتركات فى الجدول الآتى :

إدارة الوقف المائى	مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه
المياه أساس الحياة ، وهى نعمة يجب المحافظة عليها وترشيد استهلاكها .	المياه العذبة مصدر محدود وحيوى .
لا مياه بلا ثمن ، تضمين المياه قاعدة عامة فى نظام الوقف .	المياه سلعة اقتصادية اجتماعية بيئية ، أولوية البعد الاجتماعى ، ومراعاة البيئة .
لا مركزية إدارة المياه هى الأصل فى نموذج إدارة المياه الموقوفة .	إدارة المياه على المستوى الأدنى وفق مبدأ اللامركزية .
مراعاة البيئة ونظمها الفرعية المحيطة ، إلى جانب مراعاة الثقافة الفرعية المحلية .	رعاية النظم الإيكولوجية والمشاركة الأهلية مع إشراف حكومى عام .

ويضيف تراث إدارة أوقاف المياه بعداً أخلاقياً متميزاً إلى مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ، كما أنه يضيف بعداً شرعياً (قانونياً) من شأنه الإسهام فى تأصيل قواعد إدارة المياه فى مختلف مراحلها ، والعمل على تنمية مصادرها فى الوقت نفسه .

وبالرغم من أن أغلب تقاليد إدارة المياه فى نظام الوقف قد تجمدت ولم تواصل تطورها؛ وذلك لأسباب متعددة - لا مجال للخوض فيها هنا- فإنها تضمنت جوانب عدة لا تزال تحمل بداخلها عناصر بقائها وفعاليتها ، ومن أهم

هذه الجوانب الآتية :

١ - الجانب الشرعى ، ويكشف هذا الجانب فى تقاليد إدارة الوقف المائى عن عمق المحتوى الإنسانى - البيئى الذى نهبت إليه أحكام إدارة المياه من المنظور الشرعى . فقد تحدث الفقهاء عن أربعة حقوق متعلقة بالمياه بصفة عامة ، وهى : حق الشرب ، وحق الشفة ^(١٧) ، وحق المجرى ، وحق المسيل . أما حق المجرى ، فيقصد به حق صاحب الأرض البعيدة عن مجرى الماء فى إجرائه من ملك جاره إلى أرضه لسقيها ، وقد يكون المجرى نفسه مملوكا للجار ، أو لصاحب الأرض المحتاجة إليه ، أو لهما معاً ، أو مشتركا بينهما وبين آخرين ، وليس للجار أن يمنع مرور الماء لأرض جاره ، وإلا كان لهذا إجرائه رغم أنفه . وأما حق المسيل ، فهو أن يكون لشخص حق تصريف المياه الزائدة فى ملكه من ملك الغير ، وحكمه حكم المجرى ، فليس لمن يمر المسيل فى أرضه أن يمانع فى ذلك أو يعارضه ، إلا إذا أحدث ضرراً بيناً لا يمكن تلافيه فله منعه ^(١٨) . ولكل حق منها أحكام وقواعد تنظمه ، كما إن لكل منها طرقاً ووسائل لإدارته إدارة كفؤة تضمن تحقيق المنفعة المتوخاة منه . وهذا الجانب منقول لنظام الوقف من الفقه الإسلامى الذى تناول المرافق العامة ، وكيفية تنظيم العلاقات الإنسانية حولها ، وكيفية مراعاة الجوانب البيئية المرتبطة بها أيضاً .

٢ - الجانب الأخلاقى ، ويكاد هذا الجانب أن يكون غائبا عن المفهوم الحديث للإدارة المتكاملة لمصادر المياه . أما تراث الوقف المائى فيقدم فى هذا الجانب الكثير من المبادئ والآداب والأخلاقيات المرتبطة بإدارة المياه ، وطرق الحصول عليها ، وكيفية استهلاكها . ويستمد هذا الجانب الأخلاقى قوته من الوازع الدينى ومن ضمير الفرد الذى يتعامل مع المياه ، سواء كان مستهلكا ، أو موظفا فى إدارتها . ومن بين الآداب والأخلاقيات التى تمدنا بها خبرة الإدارة الوقفية فى هذا المجال :

أ - إن إدارة المياه يجب أن تسند لمن يكون ساعياً في جلب مصالحها ودفع المفاسد عنها ، ومن أعظم المفاسد أن يكون الموظف خائناً غير أمين ، ومن حق ولى الأمر أن ينزع يد من لم يكن أميناً عادلاً في إدارته لمياه الأوقاف ، وأن يحمله أية خسائر يكون قد ألحقها بالمياه أثناء إدارته لها .

ب - مبدأ أن "الحق في المياه يكون على قدر الحاجة" ، سواء كانت للاستعمال الآدمي ، أو الحيواني ، أو على قدر المساحة إذا كانت للاستعمال الزراعي .

ج - ما هو للشرب لا يصح اللجوء منه ، وإذا صح هذا بالنسبة للجوء وهو شرط صحة الصلاة ، فمن باب أولى أنه يجب أن يستهلك كل ماء فيما خصص له فقط .

د - يحرم السرف في استعمال المياه ، ولو للجوء ، فلا يجوز أن يزيد على ثلاث مرات ، وخاصة إذا كان الماء ماءً موقوفاً على التطهير ، كماء المساجد ، والمدارس .

هـ - أدوات استعمال الماء الموقوف ، مثل : الأباريق ، والدلاء ، والأكواب ... إلخ ، إذا تلفت بيد المستهلك لا يطالب بتعويضها ، إلا إذا كان متعدياً ، ومن التعدي استعمال مياه الوقف في غير ما خصصت له ، فإذا تلف شيء من تلك الأدوات أثناء الاستعمال المخالف كان على المستهلك تعويض ما تلف بعد محاسبته .

و - السقايات المسبلة على الطرق يمتنع أن تستعمل في غير الشرب ، أو نقل الماء منها للشرب ، وما سوى ذلك لا يجوز^(١٩) .

وثمة قواعد وأخلاقيات أخرى تحتاج إلى التنقيب والتفتيش عنها في المصادر التي تحتوى تراث نظام الوقف . وثمة أدلة تشير إلى أن مثل تلك الآداب والأخلاقيات قد روعيت في نظم ولوائح إدارة أوقاف المياه ، ومنها مثلاً : ما ورد

فى لائحة ديوان عموم الأوقاف المصرية التى أصدرها الخديوى عباس الأول ، فقد جاء فيها " ... وإن كان فى شرط الواقف ما ينص على ممنوعية بيع الماء من الصهاريج التابعة لتلك المساجد ، يصدر إلى ناظر الوقف وإلى شيخ السقائين تعليمات أكيدة لعدم بيع الماء من أمثال الصهاريج المشار إليها ... " (٥٠) .

الخاتمة

ليس لمثل هذا النوع من البحوث الجديدة فى موضوعها خاتمة يمكن أن تنتهى إليها وتغلق بها؛ إذ الأولى - والحال والشأن أن ما ورد فى هذا البحث كله يعتبر فاتحة لمزيد من البحث المتخصص - أن نورد بعض الأفكار التى أثارها النظر فى علاقة الوقف بالمياه ومصادرهما وطرق إدارتهما ؛ حتى تكون حافزا لباحثين وخبراء آخرين للخوض فيها وإخضاعها للدراسة ، ومن ذلك الآتى :

١ - دراسة فقه المعاملات الخاص بالمياه فى كتب الفقه الإسلامى ومصادره التراثية القديمة (كتب المذاهب الكبرى) ، ومقارنتها بما يخص المياه فى مدونات القوانين الحديثة (مثل مجلة الأحكام العدلية ، ومرشد الحيران لقدرى باشا مثلاً) ، ومقارنة ذلك بما هو وارد فى التقنيات المدنية المعاصرة ، وذلك للإفادة من هذه الدراسات فى تطوير قواعد إدارة المياه ، وربط النظم المعاصرة لإدارتها بتلك القواعد .

٢ - دراسة بعض المؤسسات التقليدية التى أسهمت فى إدارة المياه الموقوفة دراسة متعمقة وفق منهجية دراسة الحالة التى تستقصى جميع البيانات والخبرات المتعلقة بالمؤسسة محل البحث ، ومن تلك المؤسسات : أسبلة المياه ، والأفلاج ، والسقايات ، والحمامات ، ونظم الري التى طبقتها إدارات الأوقاف فى أراضيها الزراعية .

٣ - إعادة النظر فى قوانين ولوائح إدارة المياه - الموقوفة وغير الموقوفة - من منظور الإدارة المتكاملة للمياه . وفقه الوقف يساعد فى تطويرها ؛ لأنه

قائم أساساً على مراعاة "المصلحة" العامة والخاصة ، فالمصلحة هي لب مقاصد الشريعة كلها ، ونظام الوقف هو أحد النظم الاجتماعية الفرعية التي قامت من أجل الإسهام في تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع المدني الذي يعيشه المواطنون حيثما وجئوا ، وأينما كانوا .

٤ - ضرورة وضع ميثاق أخلاقي لإدارة المياه وأداب استعمالها ، على أن يكون مستنداً إلى تعاليم الدين الحنيف ، ومستلهماً لحصيلة الخبرات الإيجابية لتجارب الأمم في هذا الخصوص ، وأن يجرى تعميم هذا الميثاق على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتطبيقه والالتزام به .

٥ - تضمين أخلاقيات وأداب إدارة المياه في مقررات التربية المدنية بمراحل التعليم المختلفة في البلدان العربية والإسلامية ، وخاصة في مقررات مراحل التعليم ما قبل الجامعي .

٦ - أن الأوان أن تنهض جهة مسئولة لبناء قاعدة معلومات منظمة ومنظمة عن الأوقاف بصفة عامة ، وأوقاف المياه بصفة خاصة في البلدان العربية ، بحيث تبدأ ببناء هذه القاعدة المعلوماتية على المستوى القطري الخاص بكل دولة ، ثم تنتقل إلى المستوى الإقليمي العربي بعد ذلك ؛ حتى يمكن بناء سياسات ذات كفاءة عالية ، واتخاذ قرارات ملائمة في كل ما يتصل بقطاع الأوقاف ، أو بعلاقة هذا القطاع بغيره من القطاعات والمرافق الأخرى .

المراجع

- ١ - الخصاف ، أبو بكر ، كتاب أحكام الأوقاف (القاهرة : مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٣٢٢ - ١٩٠٤) ص ٤ .
- ٢ - لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيومي غانم ، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٨) ص ص ٤٨ - ٥٣ .
- ٣ - هذه القاعدة متصوص عليها في معظم كتب الفقه لدى المذاهب المختلفة ، بما في ذلك كتب المذهب الحنفي ، ومنها : الدر المختار للحصفي (بيروت : بت) ج ٣ ، ص ٣٦١ ، وحاشية ابن عابدين المسماة "رد المحتار على الدر المختار" ، وانظر أيضاً الشيخ أحمد فرج السنهوري ، في قانون الوقف (القاهرة ١٩٤٩) ج ١ ، ص ١٩٨ .
- ٤ - ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (القاهرة : كتاب الشعب ، ب ت) ص ١٩٨ ، وانظر رأياً مماثلاً في : أبو الحسن الماوردي ، أدب القاضي ، تحقيق محمد سرحان (بغداد : ١٩٧١) ص ٧٢ .
- ٥ - الماوردي ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ - ٢٣٦ .
- ٦ - لمزيد من التفاصيل انظر مثلاً : الخصاف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .
- ٧ - انظر : السنهوري ، في قانون الوقف ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٨٢٣ - ٨٢٤ .
- ٨ - انظر : غانم ، مرجع سابق ، ص ٨٨ و ص ٩٠ .
- ٩ - حول المعنى الاجتماعي للمؤسسية انظر : محمد المالكي ، محاضرات في تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية (مراكش : تينمل للطباعة والنشر ، ١٩٩٣) ص ١١ .
- ١٠ - الخصاف ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
- ١١ - من ذلك ما حدث للأوقاف في مصر مثلاً خلال القرنين الأخيرين ، انظر : غانم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٢ - ٤٩٩ .
- ١٢ - حول مفهوم نظام الوقف الفاعل انظر : إبراهيم البيومي غانم ، فاعلية نظام الوقف في توثيق التضامن بين المجتمع والدولة في دول الخليج العربي ، بحث قدم ونشر ضمن أعمال ندوة "واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي" ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠ .
- ١٣ - انظر : أعمال المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرين لإفريقيا الذي انعقد تحت عنوان "الإدارة التكاملية للموارد المائية والأمن الغذائي في إفريقيا" (جوهانسبرج - جنوب إفريقيا ٢٠٠٤/٣/٥) .
- ١٤ - مخيم ، سامر ، وحجازي ، خالد ، أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - كتاب عالم المعرفة رقم ٢٠٩ - مايو ١٩٩٦) ص ١٢١ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ١٣ ، و ص ١٢١ . ويتضمن دراسات أخرى اقتراحات تتناول إدارة مخاطر المياه ، واكتساب معارف وتقنيات تطوير مصادر المياه ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص ، انظر مثلاً : عادل أحمد بشناق ، الاستراتيجية المستقبلية لإدارة الموارد المائية في ظل متطلبات التنمية في المملكة العربية السعودية (نودة : الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي عام ١٤٤٠ - ٢٠٢٠ - وزارة التخطيط - الرياض ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣ ، ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢) ص ص ٢٦-٣٠ .

١٦ - "المد" نوع من المكابيل ، وكان يساوى فى فجر الإسلام ، وخاصة فى المدينة ربيع صاع ، وعند أبى حنيفة يتسع المد لرطلين بغداديين . والمد يساوى الآن ٥٨١٢ جرام قمح ، أى إنه يساوى ٥ر١ لتر تقريباً .

١٧ - محمد بن على الشوكاني ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ومحمود أمين النواوى (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٠٤) ج ٣ ، ٣١٣ ، والحديث رواه النسائي والترمذى ، وأخرجه البخارى تعليقاً .

١٨ - الماورى ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر فى أخلاق الملك وسياسة الملك ، تحقيق رضوان السيد (بيروت : ١٩٨٩) ص ٢١٩ .

١٩ - حق الملك هو الحق العيني الكامل ، وجميع الحقوق الأصلية الأخرى متفرعة عنه . فالملك التام هو ملك الرقبة ومنفعتها معاً ، ويتفرع عنه ملك الرقبة وحدها وملك المنفعة وحدها ، وحقوق الارتفاق . وأسباب ملك المنفعة ثلاثة : العقد ، والوصية ، والوقف . أما حقوق الارتفاق فتقسمى الحقوق المجردة . ويعرف حق الارتفاق بأنه "حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر" ، ومن أشهر حقوق الارتفاق الشرب والمسيل والمرور والتعلو والجوار . ولزيد من التفاصيل انظر : عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى : دراسة مقارنة بالفقه الفيرى (القاهرة ، معهد الدراسات العربى العالية ، ط ٢ - ١٩٥٨) ج ١ ، ٢٦ - ٣٠ .

٢٠ - اليعقوبى ، تاريخ اليعقوبى (مطابع بولاق - مصر) ج ٢ ، ٤٢٨-٤٢٩ .

٢١ - المسعودى ، مروج الذهب ومعادن الجواهر ، تحقيق محى الدين عبد الحميد (بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٣ ، ١٩٧٣) ج ٤ ، ٣١٧ .

٢٢ - الأزرقى ، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق رشدى صالح ملحق (مكة : دار الثقافة ١٤١٤ - ١٩٩٤) ج ٢ ، ص ٣٢٧ .

٢٣ - لمعرفة نبذة عن أوقاف عيون الماء فى الجزائر انظر مثلاً : عبد الجليل التميمى ، وثيقة أحباس الجامع الأعظم ، المجلة التاريخية المغاربية - العدد ٧ - ١٩٩٢ - ص ٢٤-٥٧ ، حيث تظهر الوثيقة المذكورة أن من بين وقيفيات الجامع عشر عيون مياه ، وعشر بحيرات . أما فى المغرب انظر مثلاً : أولاد على عبد السلام ، والفلبزورى بدر الدين ، الدور الاقتصادية والاجتماعى لأحباس مدينة تطوان (بحث غير منشور - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة عبد المالك السعدي ، ١٩٩٤) ص ١٧ ، حيث يحلل تاريخ شبكة مياه الأوقاف التى كانت تزود مدينة تطوان معتمدة على عيون بسفح "جبل درسة" عبر قنوات من الفخار إلى المساجد ، وباقى المؤسسات ، وتسمى هذه المياه حالياً باسم "مياه السكوندو" .

٢٤ - كامل مرسى ، محمد ، الأموال الخاصة والعامة فى القانون المصرى : دراسة تفصيلية

- أحكام المحاكم الأهلية والمختلطة ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد السابع ، السنة التاسعة ، شوال ١٣٥٨ - ديسمبر ١٩٣٩ ، ص ٧٢٧ .
- ٢٥ - انظر مثلاً : عبد الرحمن محيرز ، صهاريج عدن (عدن : الهداى للطباعة والنشر ، (٥٠-٧ ص) .
- ٢٦ - لمعرفة بعض التفاصيل انظر : أمينة حسين جلال ، طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي (رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة أم القرى ١٤٠٧-١٩٨٧) ص ٢٣ وما بعدها .
- ٢٧ - لمزيد من التفاصيل حول نظام وقف الأقالج في عمان انظر : عبد الله الخافري ، الأقالج العمانية تاريخها وهنستها وإدارتها (دراسة منشورة على الإنترنت : www.nizwa.com/volume) ، وانظر أيضاً : أحمد بن سعود السيابي ، التجربة الوقفية العمانية (الملتقى السنوي الرابع للأمانة العامة للأوقاف ١١/١٢/١٩٩٧) ص ٦-٨ .
- ٢٨ - انظر مثلاً : الموازنة العامة للدولة (١٩٩٩-٢٠٠٠) وزارة المالية - صنعاء ١٩٩٩ ، قسم ٣١ وزارة الأوقاف والإرشاد ، حيث بلغت إيرادات مياه الأوقاف اليمنية ١٠٠٠.٠٠٠ ريالاً يمينياً في سنة ١٩٩٩ .
- ٢٩ - حول قواعد استخدام المياه الموقوفة انظر : عبد الرؤوف الخافري الشافعي ، كتاب تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ، تحقيق مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة ، والرياض : مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٩٩٨) ج ١ ، ص ٢٧٥-٢٧٨ .
- ٣٠ - للترقية بين حقوق الارتفاق الإدارية والمدنية انظر : محمد كامل مرسى ، مرجع سابق ، ص ٧٣٨ .
- ٣١ - رستم ، سليم ، باز اللبناني ، شرح المجلة (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ مصححة ومنقحة ومزودة ١٤٠٦-١٩٨٦) المادة ١٢٦٣ ، ص ٦٨٣ .
- ٣٢ - على الخفيف ، تأثير الموت في حقوق الإنسان والتزاماته . مجلة القانون والاقتصاد ، القسم الأول ، العددان ٥٦ السنة ١٠ ، ١٣٥٩-١٩٤٠ ، ص ٤٢ .
- ٣٣ - وزارة الأوقاف بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة : وزارة الأوقاف المصرية ، ب ت) ص ١٠٩-١١١ .
- ٣٤ - البيومي غانم ، إبراهيم ، الأوقاف والسياسة ، مرجع سابق ، الفصل الخامس ص ٤٥٨-٤٩٩ ، حيث يحلل إجراءات ثورة يوليو للاستيلاء على أراضي الأوقاف وتفكيك البنية التحتية لنظام الوقف ، وص ٥٠٢ حيث يرد إحصاء عن إجمالي الأراضي الزراعية قبل ١٩٥٢ .
- ٣٥ - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف (القاهرة : مطبعة وزارة الأوقاف ، ١٩٤٦) ص ٥٧-٥٩ .
- ٣٦ - انظر : مشروع حصر الأملاك الوقفية (جمهورية الجزائر : وزارة الشؤون الدينية . مديرية الأوقاف - ١٩٩٨ - غير منشور) ص ٦ .
- ٣٧ - مصطفى الصليبي ، محمد ، الوقف والاقتصاد في فلسطين (بحث غير منشور ، ٢٠٠٠) ،

ص ٢١ .

٢٨ - الحوراني ، ياسر ، *الوقف والتنمية في الأردن* (عمان : من إصدارات اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢) ص ١٩٤ .

٣٩ - الدوسي ، حسن سالم ، *الوقف والاقتصاد في الجمهورية اليمنية* (بحث غير منشور ، ٢٠٠٠) ص ٤٧ .

٤٠ - لمعرفة نبذة عن تلك المؤسسات المائية الوقفية انظر : غانم ، المرجع السابق ، ص ٣١٧-٣٢٤ . وعن أسبلة تونس من منظور تاريخي انظر : راندى ديفيلم ، الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، في راندى ديفيلم (محرر) : *الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية وسياسية* (دمشق : المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، ١٩٩٥) ص ٢٩ .

٤١ - توجد محاولات محدودة ومعدودة لدراسة الجوانب الاقتصادية في نظام الأوقاف الإسلامية ، وقد أشرنا إلى هذه الفجوة في دراسات الأوقاف في تقديمنا لأعمال ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، في أكتوبر ٢٠٠١ ، وقد حرصنا على أن تتضمن محوراً كاملاً عن الجانب الاقتصادي في عدد كبير من البلدان العربية كمحاولة لفتح الطريق نحو سد هذا النقص . انظر : إبراهيم البيومي غانم (محرر) ، *نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، والأمانة العامة للأوقاف ، ٢٠٠٣) ص ١٧-١٨ والقسم الثالث من الكتاب في اقتصاديات الأوقاف من ص ٣١١-٣٩٢ .

٤٢ - انظر مثلاً حالة أوقاف لبنان : محمد حسن الرواس ، *الحياة الاقتصادية في صيدا العثمانية ١٨٤٠-١٨٨٨* (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، ١٩٩٧) ص ٧٠-٩٤ .

٤٣ - محمد أبو زهرة ، *الحكر ، مجلة القانون والاقتصاد* ، العددان الخامس والسادس ، السنة العاشرة ، ١٣٥٩/١٩٤٠ ، ص ٩٩ .

٤٤ - حجة وقف السيد عمر مكرم (سجلات وزارة الأوقاف المصرية - رقم ٢/١٨٨) .

٤٥ - حجة وقف المرحوم أحمد باشا المنشاوي الجديد ، الصادرة بتاريخ ١/٢٢/١٩٠٣ ، أمام محكمة مديرية القريية الشرعية (القاهرة : مطبعة وزارة الأوقاف المصرية ، ١٩٤٥) .

٤٦ - انظر على سبيل المثال حالة أسبلة بيت المقدس في فلسطين في العصر العثماني ، مروان عيد الحافظ أبو الزرع ، *أوقاف بيت المقدس وأثرها في التنمية الاقتصادية* (بحث غير منشور ، ١٩٩٩) ص ٨٤-٨٦ .

٤٧ - سبق تعريف كل من حق الشرب وحق الشفة ، انظر : سليم رستم باز ، شرح المجلة ، مرجع سابق ، ص ٦٨٢ .

٤٨ - سمرة ، حسين ، *الملك المشاع في الفقه الإسلامي : دراسة مقارنة (مكة المكرمة - الرياض : مكتبة فزار مصطفى الباز ، ٢٠٠١) ج ١ ، ٦٣-٦٧* .

٤٩ - المناوى ، تيسير *الوقف* ، مرجع سابق ، ج ١ ، ٢٧٥-٢٧٨ .

٥٠ - لائحة ديوان عموم الأوقاف الصادرة سنة ١٢٦٧-١٨٥١ (دار الوثائق القومية - محافظ
الأبحاث - محفظة ١٢٥- دفتر ١١٥٨ - قرار المجلس الخصوصي) .

Abstract

THE ISLAM WAQF CONTRIBUTION IN ADMINSTRING WATER RESOURCES

Ibrahim Bayoumi

This study aims to answer two main questions:

1. Is there a relationship between the Waqf system and the administration of the water resources ?
2. What is the main contribution of the Waqf system's experience to those efforts, which aim to inhancing water administration systems and develop its sources ?

Results showed that there is a need of revisiting the water administration laws, formulate an ethical code for consuming waters and include these ethics in civic education curriculums.

الذات المدركة كمفسر للاختيار الزوجي لدى الفتاة الكويتية

منى بدر الفناصي *

يُعدّ مفهوم الذات متغيراً أساسياً في السلوك الاجتماعي بما في ذلك الاختيار الزوجي ، كما ينعكس على استقرار الأسرة . وقد اهتمت الدراسة الحالية ببحث الذات المدركة Perceived Self كمفسر للاختيار الزوجي لدى الفتاة الكويتية . أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٢٨١ مفردة من الطالبات الكويتيات ، وقد تبين أن قيمة الخصائص المدركة في الذات تنخفض بغزو جوهري عن قيمة الخصائص المرغوبة في الشريك ($P < 0.001$) ، هذه الفروق تعبر عن تباعد جوهري يعكس النزعة المثالية لدى الكثير من الفتيات بشأن شخصية شريك الحياة ، تلك النزعة التي قد تتحقق وقد لا تتحقق في الواقع ، الأمر الذي يفسر مشكلات الطلاق وسوء التوافق الأسري .

مقدمة

يبدأ الزواج عادة باختيار الطرفين لبعضهما البعض فيما يعرف بالاختيار الزوجي ، والذي يتم بناء على أسس مادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وإن كان هذا الاختيار في الوقت نفسه يتم حسمه قبولاً أو رفضاً وفق اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية يستثيرها التفاعل بين شخصية الطرفين ، بما في ذلك مفهوم كل طرف عن ذاته ومفهومه عن ذات الطرف الآخر ^(١) . ومن هنا يكون مفهوم الذات عاملاً جوهرياً في الاختيار الزوجي ، مثلما هو مفهوم فاعل في السلوك الاجتماعي بوجه عام .

ومن المعروف أن مفهوم الذات يلعب دوراً محورياً في فهم السلوك الإنساني ؛ لأن الفرد - ككائن اجتماعي - لا يقتصر تفاعله مع البيئة سيكولوجياً

* قسم علم النفس ، كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، دولة الكويت .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثاني ، مايو ٢٠٠٧ .

على مجرد صدور الاستجابات وما يتبعها من عملية تعلم السلوك أو تعديله ، بل إن هذه الاستجابات تصبح ضمن المتغيرات الأخرى للبيئة موضوعا لإدراك الفرد بما يمكنه من تصور التنظيمات السلوكية والحكم عليها والانفعال بها . كما أن مفهوم الذات يلعب دورا رئيسيا فى الصياغات الحديثة المتعلقة بالشخصية ، سواء من منظور كونه مجموعة الأساليب التى يستجيب بها الفرد لنفسه ، أو من منظور تلك الرموز التى يعى الفرد نفسه من خلالها ، أى ما يعتقدده هو عن نفسه ، أو التى يضيفها عليه الآخرون وما يعتقدونه عنه ^(٢) . وتلعب صورة الفرد عن ذاته دورا أساسيا فى الإفصاح عن شخصيته والتعبير عن ذاته وتوكيدها بطرق متعددة ، فهو إما يؤكد ذاته بالسيطرة على الغير ، أو بالسيطرة على الأشياء ، أو بإدخال نوع من التغيير فى حالة الجسم ، أو بالانضواء فى كنف شخصية أو جماعة قوية ، أو غير ذلك من أساليب السلوك التى يحاول الفرد من خلالها تأكيد شخصيته وتحقيق ذاته ^(٣) .

ومع التسليم بتعدد أبعاد الذات ، فإن الذات المدركة Perceived Self تتضمن هى الأخرى أبعادا فرعية ، من بينها مدركات الفرد عن نفسه ، بمعنى رؤية الفرد واتجاهاته ومعتقداته عن ذاته . ومن هذا المنظور ، فإن الذات المدركة تنعكس على اختيارات الفرد الاجتماعية ، فالذات بمثابة محور تقوم عليه الإدراكات المؤثرة نحو الناس . وأن الفرد عندما يتقبل ذاته فإنه يتقبل الآخرين ، إذ إن الفرد من هذا المنطلق يعكس الاستجابات التى يكونها عن نفسه على الآخرين بدرجة كبيرة ، وقد أيدت هذه الفكرة آراء عدد كبير من أصحاب نظريات الشخصية والسلوك ^(٤) . كما تعتبر فكرة المرء عن نفسه عاملا مهما فى توجيه سلوكه الاجتماعى على أساس أنه يتصرف مع الناس وفق هذه الفكرة ، وهنا تظهر الذات المنعكسة ، والتى تخضع لها سلوكيات الفرد فى المواقف الاجتماعية المختلفة ، فسلوك الفرد فى مثل تلك المواقف يتأثر بالطريقة التى يرى نفسه فيها ، وما لديه من اتجاهات نحو الذات ، كما أن صورة الذات

Self-Image تنعكس على الوظيفة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي للفرد وتؤثر في التقييمات التي يضيفها الفرد على الآخرين ^(٥) .

وقد كشفت البحوث العلمية عن أن الذات المدركة ترتبط ارتباطاً دالاً بالكثير من أبعاد الشخصية في بعدها الاجتماعي ، وبموجب هذا الارتباط يتجه الفرد إلى إسقاط بعض الخصائص الإيجابية التي تشكل جزءاً من مفهومه عن ذاته على الأشخاص الذين يحبهم ، كما يتجه إلى إنكار هذه الخصائص في الأشخاص الذين يكرههم ^(٦) . كما أن الدقة التي يدرك بها الفرد خواص مفهومه عن ذاته في الأشخاص الآخرين تتزايد بزيادة الجوانب التي يتشابه فيها مع هؤلاء الأشخاص ، وتتأثر باتجاهاته نحوهم ، فإذا كان اتجاهه إيجابياً ، فإنه يسقط عليهم أهم صفاته الإيجابية ، والعكس صحيح ^(٧) . وعلى هذا الأساس ، ومن منظور الاختيار الزواجي ، فإن الفرد المقبل على الزواج يدرك الخصائص المركزية الإيجابية التي تشكل جزءاً من مفهومه عن ذاته ، وينسبها إلى الطرف الآخر الذي يحبه أو يفضل الارتباط به ، وكلما زاد التشابه بين الطرفين زادت دقة إدراك الفرد لخصائصه في شخصية الطرف الآخر ^(٨) . ومما يدعم إعمال الخصائص الذاتية المدركة في الاختيار الزواجي انتشار ثقافة حرية الاختيار ، والتي بموجبها أصبح الشباب من الجنسين أكثر تحملاً من القيود التي كان يفرضها الآباء والأمهات ^(٩) ، فتدعمت بذلك ممارسة الاختيار الشخصي في الزواج ، كما تغيرت أنماط العلاقة بين الجنسين ، حيث أصبحت أكثر انفتاحاً وتحراً من التقاليد التي كانت تقيد تلك العلاقات .

مشكلة الدراسة الحالية

تهتم الدراسة الحالية بالخصائص التي تدركها الفتيات الكويتيات عن نواتهن من حيث علاقاتها بالخصائص المرغوبة في شريك الحياة . وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تساؤل رئيسي هو : ما العلاقة بين الخصائص المدركة الذات

والخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ؟ ومن هذا التساؤل تنبثق مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما الأهمية النسبية للخصائص التى ترغبها الفتيات فى شريك الحياة ؟
- إلى أى حد تدرك الفتيات توافر تلك الخصائص فى ذواتهن ؟
- هل توجد فروق بين الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المدركة من الذات ؟ ما طبيعة ومجالات هذه الفروق إن وجدت ؟
- إلى أى حد يمكن للخصائص المدركة عن الذات أن تفسر الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ؟

وكما هو موضح من تلك التساؤلات ، فإنها تتضمن مصطلح "الخصائص المدركة" ، وكذلك مصطلح "الخصائص المرغوبة" . ويقصد بالخصائص المدركة تلك الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تدركها الفتاة فى شخصيتها . أما الخصائص المرغوبة ، فيقصد بها الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تفضلها الفتاة فى شريك حياتها ، وهذه الخصائص (المرغوبة) تعنى معايير الاختيار الزوجى من جانب الفتاة ، بمعنى تلك المواصفات المرغوبة فى شخصية الزوج ، وسيتم تحديد الخصائص المدركة والخصائص المرغوبة عند الحديث عن منهجية الدراسة وإجراءاتها .

هدف الدراسة وأهميتها

يتمثل الهدف الأساسى لهذه الدراسة فى التعرف على الخصائص التى تدركها الفتيات الكويتيات فى ذواتهن كمفسر للخصائص التى ترغبها هؤلاء الفتيات فى شخصية شريك الحياة ، وذلك من منظور متعدد الأبعاد ، يشمل الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية . ومن هذا المنظور تتبدى أهمية الدراسة فى إلقاء الضوء على جانب جوهري فى الأبعاد النفسية الاجتماعية Psychosociological للزواج باعتباره

أساس الأسرة ، التي بدورها نواة المجتمع . وإذا كان الزواج الناجح يعتمد على حسن الاختيار ، فإن هذه الدراسة من شأنها توضيح الدور الذي تلعبه الخصائص الذاتية المدركة من منظور دلالتها للخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، وكذلك توضيح مدى وطبيعة الفجوة بين ما هو مدرك في الذات وما هو مرغوب في شخصية الشريك ، هذه الفكرة تساعد على تفسير الكثير من مشكلات سوء التوافق في الأسرة الكويتية ، خاصة في ضوء تزايد معدلات الطلاق وتفسيره بعوامل خارجية ، بالرغم من أن هذا التفسير قد يتمثل في عوامل بنوية تتعلق بسوء الاختيار الزواجي ، وترتبط ارتباطا وثيقا بسلوكيات شخصية الزوجين أحدهما أو كليهما . من هنا ، فإن معرفة الذات المدركة كمفسر للاختيار الزواجي تجعل علم النفس يتفاعل تفاعلا إيجابيا مع قضايا المجتمع ومشكلات الأسرة ، وبالتالي يكون علما نافعا للناس . وعلى المستوى الأكاديمي ، فإنه بالرغم من تعدد الدراسات العلمية المعنية بالاختيار الزواجي ، فإن تلك الدراسات لم تتناول هذا الاختيار من منظور كونه يرتبط بالمدرجات عن الذات والمدرجات عن الآخر . ومن هنا ، تأتي الدراسة الحالية كمحاولة لسد بعض جوانب النقص في الدراسات السلوكية في الكويت ، حيث لم نعثر على دراسات تتناول سلوكيات الاختيار الزواجي .

الإطار النظري للدراسة

من المنظور السلوكي ، فإن المدخل البنائي أحد أبرز المداخل في دراسة الأسرة عبر دورة الحياة ^(١٠) . ويركز هذا المدخل على بناء الأسرة بما فيه من عمليات سلوكية ، كالتفاعل والعلاقات والانفعالات والمعايير والاتجاهات والقيم ، وغير ذلك مما يدخل ضمن الروابط الأسرية ، باعتبار الأسرة وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما روابط نفسية متماسكة مع الأطفال والأقارب ، ويكون وجودها قائما على الكينونة الاجتماعية والدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع أفرادها ^(١١) . ومنذ

منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ازدهرت النظريات التي تفسر الأسرة عبر دورة الحياة بدءاً من الاختيار الزواجي ، مروراً بالزواج والإنجاب والتربية ونضج الأبناء ثم زواجهم وتكوين أسر جديدة ، وانتهاءً بوفاة الأبوين الأصليين^(١٢) . غير أن أشد هذه النظريات دلالة للدراسة الحالية ، تلك النظريات ذات الصلة بالذات المدركة كمفسر للاختيار الزواجي ، من أبرز تلك النظريات ، نظرية التحليل النفسي ، وبموجب هذه النظرية ، فإن الصورة الذهنية التي تكونت لدى الفرد عن علاقة والديه ببعضهما البعض ، تنعكس لا شعورياً على موقفه من الزواج ، وقراره في الاختيار^(١٣) . وعلى افتراض أن الفرد استقر على اختيار معين وتم الزواج بالفعل ، فإن أساليب تعامله مع شريك حياته ، ومنطقه في الوالدية سوف تتأثر بما سبق أن خبره في الأسرة التي نشأ فيها ، وإن تفاوت هذا التأثير من حالة إلى أخرى . وينشأ هذا التفاوت ، ليس فقط من الاختلاف في سمات شخصية الفرد نسبياً عن والديه ، وإنما أيضاً بفعل العوامل والمؤثرات البيئية والخبرات التي مر بها ، وقد يكون اختلاف الفرد عن والديه في هذا المضمار في الاتجاه الإيجابي أو في الاتجاه السلبي ، ولكن الفرد يبقى متأثراً بدرجة أو بأخرى بما خبره عن علاقة والديه ونمط شخصيتهما وأساليبهما الوالدية^(١٤) .

أما نظرية تكامل الحاجات ، فترى أن الفرد يبحث عن الإشباع الأمثل أو الأكبر لحاجاته ، وبالتالي يسلك السلوك المفضي إلى هذا الإشباع . وفي الاختيار الزواجي ، فإن حاجات الفرد تدفعه إلى اختيار شريك الحياة الذي يكمل حاجاته ويشعره بالرضا . فالاختيار يقوم على أساس قدر من التباين أو التباين بين الطرفين في صفات معينة ، وعلى أساس التكامل في الحاجات ، فالشخص ينجذب إلى من يجد فيه تكميلاً لنقصه بما يشبع حاجاته^(١٥) ، هنا تتضح فاعلية الخصائص المدركة عن الذات كعوامل أساسية في اختيار شريك الحياة ، فالفتاة التي تدرك نفسها على أنها تقدر قيمة التعليم عالياً ، ولم تتح لها فرصة إكمال

تعليمها ، يمكن أن تنجذب أكثر إلى الشاب الذى أكمل تعليمه ، والفتاة التى تميل إلى السيطرة يمكن أن تنجذب أكثر إلى الشاب الذى يميل إلى الخضوع ... وهكذا . وعلى الرغم من ذلك ، فإن منطق نظرية تكامل الحاجات ينطبق على الخصائص التى تختلف الآراء بشأن أهميتها ودلالاتها للزواج ، وكذلك فى حالة وجود بدائل أو صفات شخصية أو ظروف معينة ترجح الاختيار ، فلا يمكن القول - مثلا - إن الفتاة الثرية تنجذب إلى الشاب الفقير لمجرد التفاوت بين الطرفين فى الفقر والثراء ، وإنما لابد أن تكون هناك مبررات أخرى ترجح هذا الانجذاب^(١٧).

وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزوجى يركز - فى المقام الأول - على مدى التشابه بين الطرفين فى الخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حيث يميل الأفراد إلى الاقتران زواجيا بمن يشبههم فى أكبر قدر ممكن من تلك الخصائص . وتتعترف نظرية التجانس بأن التشابه بين طرفى الزواج هو مسألة نسبية^(١٨) ، ولكن لابد من وجود أساس للتشابه فى بعض الخصائص^(١٩) . فإذا أخذنا عامل الدين - مثلا - نجد أنه عامل أساسى فى الاختيار الزوجى ، إذ إن معظم حالات الزواج أو غالبيتها على الأقل يكون فيها الطرفان من الديانة نفسها ، ولكنهما يختلفان بصورة أو بأخرى فى التمسك بالتعاليم الدينية . فالزوج المسلم - مثلا - قد يكون ملتزما بأداء الفرائض جميعها ، بينما تكون زوجته المسلمة ليست على نفس الدرجة من الالتزام ، أو العكس . والواقع أن التقارب بين الطرفين فى أكبر عدد ممكن من الخصائص يلعب دورا كبيرا فى الاختيار الزوجى ، لكن هناك عوامل أخرى يتعين أخذها فى الحسبان ، خاصة العواطف والميول ، كما أن الحراك الاجتماعى وبعض العوامل الشخصية قد قللت من تأثير العناصر المشتركة ، فالتشابه بين الطرفين فى المستوى التعليمى - مثلا - يقلل فى أحيان كثيرة من تأثير التباين فى المستوى الاقتصادى ، وقد يكون العامل الدينى - فى إطار التشابه وليس فى

إطار الاختلاف - عاملا قويا في الاختيار الزواجى بدرجة تقلل من تأثير التفاوت بين الطرفين في العناصر الأخرى^(١٩).

أما حسب نظرية المعايير ، فإن الاختيار الزواجى عملية إرادية تتم فى ضوء المعايير التى يضعها المجتمع للزواج ، سواء من حيث السن ، أو العرق Race ، أو الدين ، أو التعليم أو المكانة الاجتماعية ... إلخ . وهذه المعايير يستمدجها الأفراد فى نواتهم فى سياق عملية التنشئة الاجتماعية ، سواء داخل الأسرة أو خارجها . وعندما يقدم الفرد على الزواج يكون لديه مجموعة من "المعايير" التى تحدد ما يجب أن يكون عليه وما هو متوقع منه فى مثل هذا الموقف . فالمعايير التى تكونت لدى الفرد - إذن - تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول فى الاختيار ، وتمثل قوة موجهة له نحو الاختيار الذى يقبله المجتمع^(٢٠).

أما نظرية المنفعة الذاتية ، فهى تستند إلى نموذج تصورى عن اتخاذ القرار الأسرى . وتتخلص أفكار هذه النظرية فى أن المنفعة الذاتية تبدأ بتحديد العوامل الذاتية للفرد ، والتى تدفع سلوكه وتوجهه ، على أساس أن التوجيهات الذاتية هى تفضيلات للأهداف أو المصالح المنشودة ، مع مراعاة التدرج فى تحليل المواقف من البسيطة إلى المعقدة . وهناك فروق بين الجنسين فيما يتعلق بالتفضيلات المرتبطة بديناميات اتخاذ القرار ، وذلك حسب المنافع الذاتية والميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكلفة . وبناء على كل ذلك ، يتم تحديد أنماط الاستجابة فى اتخاذ القرار ، وتتأثر هذه الأنماط بالجوانب المعرفية والوجدانية ، كما تتأثر بنمط التنشئة الاجتماعية ، كل ذلك يؤثر على العلاقة بين الذكور والإناث والتعارف بينهما قبل الزواج ، من خلال القيم والمعايير التى تحدد اختيار الأصدقاء والتصادق والتعارف ، وغير ذلك من أنماط السلوك الاجتماعى^(٢١).

الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات السابقة التى اهتمت بالاختيار الزواجى ، لكن هناك دراسات

قليلة تطرقت إلى بعض الخصائص المدركة فى الذات من منظور علاقتها بالخصائص المرغوبة فى الشريك . وفى دراسة أجريت على عينة قوامها ١٣٧ مفردة من الذكور والإناث ، كان الهدف معرفة الفروق بين الجنسين فى التوجه الجنىسى نحو الشريك من منطلق التماثل والتغاير فى الجنس ، وكذلك معرفة مدى إسهام هذه الفروق فى الاختيار الزواجى . وكشفت نتائج الدراسة عن أن عوامل الجاذبية الجسمية (مثل ملامح الوجه وملمس الشعر ، وشكل القوام) محدّدات مهمة للتوجه الجنىسى نحو الجنس الآخر ، وإن كان إسهام هذه العوامل أقل مقارنة بالعوامل النفسية فى حالة التوجه نحو أفراد من الجنس نفسه (٣٣) .

وعلى الرغم من الفروق بين الجنسين فى معايير الاختيار الزواجى ، فإن هناك معايير مشتركة ، ومن أبرز تلك المعايير الانتماءات الثقافية والعرقية للشخص (٣٤) . فقد بينت دراسة فيبرت وزملائه (Fiebert et al, 2004) أن الشباب الأمريكيين من الجنسين يفضلون الزواج فى إطار العرق الواحد ، فالأمريكيون من أصول أوروبية يفضلون الزواج من أمريكيات ذوات أصول أوروبية ، والأمريكيون من أصل إفريقى يفضلون الزواج من أمريكيات ذوات أصول إفريقية ، وينطبق ذلك على الأمريكيين ذوى الأصول الآسيوية . كما تؤكد الدراسة عدم وجود فروق بين الجنسين فيما يتعلق بمعايير الاختيار الزواجى على أساس الأصول العرقية والانتماء القومى (٣٥) . وفى دراسة أخرى تبين أن الشخص الأكبر سناً - رجلاً كان أو امرأة - لديه استعداد أكبر للزواج من شريك سبق له الزواج ولديه أطفال ، أما الشخص ذو العائد المرتفع والتعليم العالى فهو أقل استعداداً لذلك ، وإن كان هذا التوجه يرتفع بين الذكور مقارنة بالإناث (٣٦) . كما بينت دراسات أخرى أهمية التشابه فى جوانب أو سمات معينة كمعامل حاسمة فى الاختيار الزواجى ، بمعنى تفضيل الشريك ذى الخصائص المتشابهة بدرجة أكبر من الشريك ذى الخصائص المغايرة . فالشخص الذى يدرك الطرف الآخر على أنه متشابه معه ، يفضلته كشريك مقارنة بما إذا كان يدرك هذا الطرف على أنه

مختلف عنه ^(٣٦). وفي دراسة أجراها سبرتشير وهافيلد ، تبين أن الاختيار الزواجي يتم على أساس السن والمظهر الشخصي والمكانة العلمية والمهنية ، كما كشفت النتائج عن رغبة الإناث في الزواج بمن هو أقل منهن وسامة وأكبر منهن عمرا بخمس سنوات ، ومن مستوى تعليمي ومهني أعلى من مستواهن . بينما يفضل الذكور الزواج بمن هي أكثر جمالا وأصغر منهم عمرا بخمسة أعوام ، ومن مستوى تعليمي أعلى ، وليس بالضرورة أن يكون لها عمل ^(٣٧) . وفي دراسة أجريت في جامعة ميتشجان الأمريكية ، تبين أن الزواج من داخل الطبقة تظهر بوضوح بين طلبة الجامعة . وكشفت المقابلات التي أجريت مع المتزوجين عن أن الرجال الذي ينتمون إلى عائلات عالية المكانة ، وأباؤهم من الأغنياء ، يفضلون الزواج من فتيات أبائهم من نفس المستوى المهني والطبقي والاقتصادي ، وكذلك يفعل الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة (الموظفين) والطبقات الفقيرة والمهين الزراعية ، ولكن هناك في الوقت نفسه نوعا من التداخل الطبقي Intra class عندما يقدم بعض الأفراد على الزواج للحصول على أفضل فائدة ممكنة بالنسبة لأنفسهم أو لأبنائهم ، سواء على المستوى المادي أو الاجتماعي ^(٣٨) .

هذه أبرز الدراسات التي تطرقت إلى بعض الخصائص المدركة في الذات ومعايير اختيار الشريك ، لكن هناك في الوقت نفسه دراسات عديدة عن معايير الاختيار الزواجي بحد ذاته ، نذكر منها دراسة قاسم (١٩٨٨) والتي استهدفت التعرف على نوافع الفتيات إلى الزواج وأسس اختيار الزوج ^(٣٩) ، وكذلك دراسة رزق (١٩٨٩) التي أجريت على الطالبات الجامعيات بهدف معرفة اتجاهاتهن نحو شريك الحياة ^(٤٠) . كما تناولت دراسة شحاتة (١٩٩٢) مواصفات شريك الحياة حسب تفضيلات الجنسين ^(٤١) . وهناك بعض الدراسات التي تناولت الاختيار الزواجي في المجتمع الكويتي ، منها دراسة الظفيري وآخرين (٢٠٠١) والتي تطرقت إلى طرق اختيار شريك الحياة في سياق دراسة الطلاق ^(٤٢) . كما تتعدد الدراسات الأجنبية التي تناولت معايير الاختيار الزواجي نذكر منها - على سبيل

المثال - دراسة أجريت عن الاختيار الزواجى بين الشباب الأمريكيين والشباب
الألمانيين^(٣٢) ، وكذلك دراسة فنجلود (Feingold, 1992) والتي استهدفت
التعرف على المؤشرات التي يستند إليها الجنسان عند تقييم جاذبية أفراد
الجنس الآخر^(٣٣) . وهناك أيضا دراسة راجيك وراسموزين (Rajceki &
Rasmussen, 1991) والتي اهتمت ببحث تقدير الجنسين لأهمية صفات شريك
الحياة^(٣٤) ، وفى الإطار نفسه تأتى دراسة شيانج (Chuang, 2002) عن الفروق
بين الجنسين فى تفضيلات الاختيار الزواجى لدى طلاب الجامعات فى
الصين^(٣٥) ، وكذلك دراسة ماير (Myers et al , 2005) عن الفروق بين الجنسين
فى إطار عينة من الشباب الأمريكيين وعينة من الشباب الهنود من حيث معايير
الاختيار الزواجى^(٣٦) . وهناك دراسات تناولت الدين فى الاختيار الزواجى ، منها
دراسة (Badahdah & Tiemann, 2005) والتي ارتكزت على تحليل محتوى
إعلانات الزواج الخاصة بالمسلمين فى الولايات المتحدة^(٣٧) .

بوجه عام ، فإن هناك تعددا فى الدراسات المعنية بالاختيار الزواجى مع
الندرة الشديدة فى الدراسات التى تتناول تفسير هذا الاختيار فى ضوء مفهوم
الذات ، ولا يوجد دراسة واحدة - عربية كانت أو أجنبية - تحمل عنوانا صريحا
ومباشرا عن هذا الموضوع . ومن واقع مسح الدراسات المعنية بالاختيار
الزواجى ، تبين أن علم الاجتماع له مساهمات ذات قيمة علمية عالية ، ليس فقط
من حيث التعدد والتنوع ، ولكن أيضا من حيث الرصانة الأكاديمية والأصالة
العلمية . ومن المؤسف أن علم النفس لا ترقى مساهماته إلى هذا المستوى ،
سواء فيما يتعلق بسيكولوجية الاختيار الزواجى بوجه عام ، أو بمفهوم الذات من
منظور دلالاته لهذا الاختيار بوجه خاص ، بالرغم من ثراء علم النفس الفارق
بالبحوث المتنوعة ، كثيرة العدد التى تفسر العديد من مظاهر السلوك فى ضوء
وجود الفروق الفردية من حيث مفهوم الذات ، والذات المثالية ، والذات الواقعية ،
والذات المدركة . الدراسة الحالية تتناول الذات المدركة كمفسر لتفضيلات

الاختيار الزوجي لدى عينة من الفتيات الكويتيات ، وهذه محاولة قد تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات النفسية التي تعنى بسلوكيات الاختيار الزوجي .

منهجية الدراسة وإجراءاتها

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التفسيري في رصد وتحليل الخصائص المرغوبة في شريك الحياة والخصائص المدركة في الذات لدى عينة من الفتيات الكويتيات ، وفيما يلي توضيح لإجراءات الدراسة من حيث العينة ، وأداة جمع البيانات ، والمعالجة الإحصائية ، وتنظيم النتائج :

١- عينة الدراسة

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٠٠ مفردة من الطالبات الكويتيات المقيّدات في الأقسام العلمية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، خلال العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، تتراوح أعمار هؤلاء الطالبات ما بين ١٨ و ٢٨ سنة بانحراف معياري ٢,٦ ، وجميعهن غير متزوجات . وقد روعي في اختيار تلك العينة أن تضم مفردات من مختلف التخصصات العلمية ، ومن سنوات مختلفة ، بالإضافة إلى مراعاة متغير محافظة الإقامة ، بحيث تقترب العينة في خصائصها من خصائص مجتمع الطالبات قدر الإمكان . وعلى الرغم من أن الدراسة أجريت على عينة قوامها ٣٠٠ مفردة ، فإنه تم استبعاد ١٩ مفردة بسبب عدم استيفاء البيانات كاملة ، وبالتالي أصبحت العينة الصحيحة ٢٨١ مفردة ، تتوزع على النحو المبين بالجدول الآتي :

جدول رقم (١)

عينة الدراسة

المتغيرات	ك	%
السن : ٢٠ سنة فأقل	١٥٢	٥٥
أكثر من ٢٠ سنة	١٢٩	٤٥
دخل الأسرة : ١٠٠٠ دينار فأقل	١٢٦	٤٤٫٨
أكثر من ١٠٠٠ دينار	١٥٥	٥٥٫٢
تعليم الأب : أقل من الجامعي	٢٠٦	٧٣٫٣
جامعي فأعلى	٧٥	٢٦٫٧
تعليم الأم : أقل من الجامعي	٢٢٧	٨١
جامعي فأعلى	٥٤	١٩
المحافظة : العاصمة	٣٩	١٣٫٩
حواي	٤٠	١٤٫٢
الفرانجية	٤٩	١٧٫٣
مبارك الكبير	٥٧	٢٠٫٢
الأحمدي	٤٠	١٤٫٢
الجهراء	٥٦	٢٠٫٣
الإجمالي	٢٨١	١٠٠

فإذا كان حجم العينة يبلغ ٢٨١ مفردة ، فإن تلك العينة تتوزع من حيث السن بواقع ٥٥٪ للطالبات ذوات العشرين سنة فأقل ، مقابل ٤٥٪ للطالبات فوق العشرين سنة . أما من حيث دخل الأسرة ، فإن الجدول يوضح أن ٤٤٫٨٪ من العينة أفادت بأن متوسط دخل أسرهن الشهري يبلغ ١٠٠٠ دينار كويتي أو أقل ، بينما أفادت ٥٥٫٢٪ منهن بأن متوسط دخل أسرهن الشهري يزيد على ١٠٠٠ دينار . أما من حيث تعليم الأب، فإن قرابة ثلاثة أرباع العينة أفادت بأن مستوى تعليم آبائهن أقل من الجامعي ، وترتفع هذه النسبة إلى ٨١٪ فيما يخص مستوى تعليم الأم . وبوجه عام ، فإن الغالبية العظمى من العينة تنتمي إلى أسر

يقل فيها تعليم الأمهات والآباء عن المستوى الجامعى . أما من حيث محافظة الإقامة ، فإن الجدول يوضح أن العينة تتوزع بين المحافظات الست بدولة الكويت ، بما يتراوح بين ١٣ر٩٪ و ٢٠ر٣٪ ، وذلك بعدد مفردات يتراوح بين ٣٩ و ٧٥ مفردة . بوجه عام فإن العينة تضم مفردات متنوعة قدر الإمكان حسب متغيرات السن ومتوسط دخل الأسرة ومستوى تعليم الآباء والأمهات ومحافظة الإقامة ، باعتبار تلك الخصائص من المحتمل أن تؤثر فى استجابات المفحوصات على البنود التى تقيس الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المدركة فى الذات .

ب- أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على مقياس تم تصميمه خصيصا بما يتفق مع موضوع الدراسة وأهدافها ، وقد ارتكز تصميم المقياس على تحديد الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المماثلة المدركة فى الذات . على سبيل المثال : إذا كانت الفتاة تترك نفسها على أنها تتصف بهنوء الطباع ، فإلى أى حد تضع أهمية لهنوء الطباع كخاصية مرغوبة فى اختيار شريك الحياة ؟ كانت المشكلة هى وجود معايير فى الاختيار لا تقابلها بالضرورة صفات مماثلة مدركة فى الذات ، والعكس صحيح ، بمعنى وجود صفات مدركة فى الذات لا تقابلها بالضرورة صفات مماثلة يمكن أن تتخذ كمعايير فى اختيار شريك الحياة . ومن هنا ، روعى فى تصميم أداة الدراسة أن يكون هناك موازنة دقيقة بين الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة من جهة ، والخصائص المدركة فى الذات من جهة ثانية . وقد تم حسم هذه المسألة بالاعتماد على الأدبيات المعنية بمعايير الاختيار الزواجى ، مع رصد الخصائص التى تصلح كعوامل مشتركة بين الخصائص المرغوبة فى الشريك والخصائص المدركة فى الذات ، هذا بالإضافة إلى تجريب المقياس أكثر من مرة ، وعرضه على المحكمين إلى أن تم إعداده فى صورته النهائية . تتضمن تلك الصورة أربعين بنداً ، تتوزع بين الخصائص فى

الشريك ، والخصائص المدركة فى الذات . على سبيل المثال ، فإن "التطلعات المرتفعة كإحدى الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، يقابلها مدى إدراك الفتاة لذاتها على أنها ذات تطلعات مرتفعة" ، وهكذا فيما يخص الخصائص الأخرى . وعلى وجه التحديد فإن أداة الدراسة تقيس أربعة أبعاد أساسية تتمثل فى :

- الخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الشخصية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : الجاذبية ، والوسامة ، والجمال ، وهدهو الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة والجرأة ، والاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة) .

- الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : لباقة الحديث مع الآخرين ، وأناقة المظهر بما يجذب انتباه الآخرين ، والانتماء العائلى المتميز ، والشهرة بمعنى أن يكون معروفا فى المجتمع ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، واحترام الآخرين) .

- الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : السخاء ، والنجاح المهني الذى يحقق دخلا عاليا ، وامتلاك الثروة والمال ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه) .

- الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الثقافية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : التعليم العالى ، والالتزام الدينى ، والمعرفة والثقافة) .

وفىما يخص البنود التى تقيس الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، فإنها تكشف عن مدى أهمية كل منها فى اختيار شريك الحياة . أما فيما يتعلق بالبنود التى تقيس الخصائص المدركة فى الذات ، فإنها تكشف عن مدى توافق تلك الخصائص فى شخصية الفتيات (المفحوصات) ، وتتخذ الاستجابات على بنود المقياس قيما كمية متدرجة حسب مقياس ليكرت (Likert) تبدأ من

١ إلى ٥ ، وبحيث تكشف القيمة الكمية المرتفعة عن أهمية كل خاصية كمعيار فى شريك الحياة ، وتكشف أيضا عن مدى توافر تلك الخاصية فى المفحوصات حسب إدراكهن لنواتهن . كما تضمن المقياس البيانات الأساسية للمفحوصات من حيث السن ، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة بالدينار الكويتي ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة .

وقد خضع المقياس لإجراءات التحقق من صدقه وثباته . فمن حيث الصدق تم اتباع طريقتين : الأولى هى الصدق الظاهري (Face Validity) ، وذلك من خلال المراجعة المدققة لبند المقياس (الخصائص المرغوبة والخصائص المدركة) والتأكد من أن كل بند يقيس جانبا معينا ، وهو الجانب المطلوب قياسه ضمن الأبعاد الأربعة التى يقيسها المقياس ، كما تم عرض المقياس على أربعة محكمين ، مع إجراء التعديلات التى اقترحوها ، وقد تم حذف البنود التى لم يتفق عليها ثلاثة محكمين على الأقل . أما الطريقة الثانية للتأكد من صدق المقياس ، فهى التماسك الداخلى ، حيث تم تطبيق المقياس على مجموعة تتكون من ٦٩ طالبة جميعهن من الدارسات المقييدات بكلية التربية ، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات ، مع حساب معامل ارتباط بيرسون بين الاستجابة على البنود ومجموع قيمة الاستجابات على أبعاد المقياس ، وتم حذف البند الذى لا يرتبط بدلالة إحصائية بالبعد الذى ينتمى إليه (بحيث تكون معنوية الارتباط عند مستوى ٠.٠١ على الأقل) . وفيما يخص الثبات ، فقد تم التحقق منه من خلال إعادة المعالجة الإحصائية لبيانات مجموعة الصدق (ن = ٦٩) وحساب معامل ألفا - كرونباخ Cronbach's Alpha ، وقد بلغت قيمة المعامل للمقياس ككل ٠.٨١٠ . فى الوقت نفسه تم حساب معامل ألفا إذا تم حذف البند (Alpha (If Item deleted) ، وقد تراوحت قيم هذا المعامل ما بين ٠.٧٩٩ إلى ٠.٨١٢ . ويتضح مما سبق أن المقياس المستخدم فى هذه الدراسة يتوافر فيه معايير الصدق والثبات بدرجة معقولة .

جـ - جمع البيانات والمعالجة الإحصائية

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال المقابلات الجماعية ، بمعنى تطبيق المقياس على المفحوصات فى غرفة الدراسة ، وذلك حسب القواعد الإدارية والتنظيمية المعمول بها فى هذا الشأن . وبطبيعة الحال ، كان التطبيق يتم مع المفردات التى تم اختيارها عشوائيا من قوائم أسماء الطالبات المقيدات فى الوحدات الدراسية المختلفة . ومراجعة الحالات المستوفاة تم إدخالها فى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا وفق خطة تتفق والإجابة على تساؤلات الدراسة . وقد تضمنت المعالجة الإحصائية ما يلى :

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيم الاستجابات على بنود المقياس .
- اختبار "T" لمعرفة معنوية الفروق بين القيم الكمية التى تعكس مدى أهمية الخصائص المرغوبة فى الشريك والقيم الكمية التى تعكس مدى إدراك تلك الخصائص فى الذات ، وذلك على مستوى البنود كل على حدة ، والأبعاد التى تنتظم تلك البنود ، ومجمل المقياس .
- تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Regression Analysis ، وذلك للقيمة التى تعكس الخصائص المرغوبة فى الشريك ، باعتبار تلك القيمة متغيرا تابعا . والقيمة التى تعكس الخصائص المدركة فى الذات باعتبارها متغيرا مستقلا ، ويتضمن ذلك حساب معامل الارتباط المتعدد ، قيمة الانحدار ، التباين المفسر ، وقيمة الثابت Constant ، مع الأخذ فى الاعتبار مستوى الدلالة الإحصائية بدلالة قيمة F .
- بموجب ذلك ، تم تنظيم المعطيات الإحصائية وجدولتها فى صورة نتائج تقابل هدف الدراسة ، وتجييب على التساؤلات المطروحة .

نتائج الدراسة

فيما يلى عرض للنتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص

المدركة فى الذات ، كعوامل منبئة بالخصائص التى ترغبها الفتيات الكويتيات فى شريك الحياة ، وتغطى النتائج الخصائص الذاتية المدركة حسب التصنيف السابق الإشارة إليه ، والذي يشمل : الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية ، كما تتضمن النتائج معنوية الفروق بين الخصائص المدركة فى الذات والخصائص المرغوبة فى الشريك ، ثم تختتم النتائج بمجمل الخصائص المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص المرغوبة فى الشريك .

اولاً: الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الشخصية تتمثل فى سبع خصائص هى : الجاذبية الشخصية ، والوسامة/الجمال ، وهندء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة والجرأة ، والاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة . فما أهمية تلك الخصائص كمعايير لاختيار شريك الحياة من قبل الفتيات الكويتيات ؟ وإلى أى حد تتوافر تلك الخصائص فى هؤلاء الفتيات حسب إدراكهن ؟ الجدول الأتى يوضح قيمة الاستجابات التى تعكس أهمية الخصائص المذكورة كمعايير مفضلة فى شريك الحياة ، وكذلك قيمة الاستجابات التى تعكس مدى توافر الخصائص المذكورة فى شخصيات المفحوصات حسب مدركاتهن :

جدول رقم (٢)

قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة في الشريك
مقابل قيمة الخصائص الشخصية المدركة في الذات

الخصائص الشخصية	المرغوبة في الشريك	المرغوبة في الذات	المدركة في الذات	قيمة
الجاذبية	٢٦	١٦	٢٣	٢٩**
الجمال	٢٩	١	٢٢	٢٧**
هدوء الطباع	٢٤	٢٢	٢٧	٦٦**
القوة الجسدية	٢٣	٢٢	٢٧	٦٧**
الشجاعة والجرأة	٤١	١	٢٨	١٦٣**
الاعتماد على النفس	٦٤	٦	٢٨	١١٥**
التطلعات المرتفعة	٤٤	١٦	٢٨	٤٨**
المجموع	٢٥٤	٤	٢٢٣	١١٤**

** P < 0.01

يتضح من الجدول أن الاعتماد على النفس يتصدر المعايير التي تفضلها الفتيات الكويتيات في شريك الحياة (م = ٤٦) ، تليه خاصية الشجاعة والجرأة (م = ٤١) . أما بقية الخصائص ، فتتراوح قيمتها ما بين ٢٦ إلى ٢٩ . ومن الملاحظ أن وسامة الشكل تأتي في الترتيب الأخير كأحد المعايير التي تفضلها الفتيات في شريك الحياة . وعلى مستوى الذات المدركة ، فإن هناك خاصيتين تتصدران الترتيب الأول ، وهما الاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة (م = ٣٨ لكل منهما) . أما أقل الخصائص التي تدركها الفتيات في شخصياتهن فهي هدوء الطباع ، والقوة الجسدية (م = ٢٧ لكل منهما) . كما يكشف الجدول عن أن المفحوصات يعطين أهمية أكبر لمعظم الخصائص الشخصية كمعايير مرغوبة في شريك الحياة مقارنة بإدراكهن لتوافر تلك الخصائص في شخصياتهن ، فمن بين الخصائص السبع المذكورة بالجدول ، هناك خمس خصائص ترتفع قيمتها المرغوبة بفروق جوهرية عن قيمتها المدركة ،

هذه الخصائص هي : الجاذبية ، وهنوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة ، والاعتماد على النفس . وهناك خاصيتان فقط ترتفع قيمتهما المدركة بفروق جوهرية عن قيمتهما المرغوبة ، وهاتان الخاصيتان هما : جمال الشكل ، والتطلعات المرتفعة . وعلى مستوى مجمل الخصائص الشخصية ، يتضح من الجدول أن الفتيات عينة البحث يعطين قيمة أعلى ، أى أهمية أكبر لتلك الخصائص كمعايير مفضلة فى شريك الحياة بدرجة ترتفع بفروق جوهرية عن القيمة التى تعكس إدراكهن لتوافر تلك الخصائص فى شخصياتهن . فالجدول يوضح أن متوسط القيمة المدركة للخصائص الشخصية تبلغ ٢٢ر٣ ، بينما يرتفع هذا المتوسط إلى ٢٥ر٤ للقيمة المرغوبة فى الشريك ، والفارق بين المتوسطين جوهري ، ولا يرجع إلى الصدفة ($P < 0.01$) . وعند التحقق من الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، خلصت الدراسة إلى أن هناك أربع خصائص مدركة (من إجمالى سبع صفات) هى التى تنبئ بمجمل قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، وذلك على النحو الموضح بالجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كعوامل منبئة
بالخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك

الخصائص الشخصية المدركة	الارتباط	الاتحاد	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
التطلعات المرتفعة	٣٢٢٢ر	٢٩ر	١٠ر	٣٢٣ر**	٢١ر١
الاعتماد على النفس	٣٥٢ر	١٠٤ر	١٢ر	٦ر٤**	١٩ر٦
الجمال	٣٧٧ر	١٤٢ر	١٣٣ر	٨ر٥**	١٨ر٣
الجاذبية	٣٩٦ر	١٢١ر	١٤٤ر	٨ر٤**	١٦ر٧
مجمل الخصائص الشخصية المدركة	٣٢٤ر	٣٢٤ر	١١٢ر	٣٢٧ر**	١٨

** $P < 0.01$

يتضح من هذا الجدول أن التطلعات المرتفعة تنبئ فى الترتيب الأول من حيث كونها عاملا منبئاً بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، إذ إن

التطلعات المرتفعة تفسر ١٠٪ من التباين في قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة . وعلى الرغم من أن الخصائص الشخصية المدركة الأخرى تفسر نسبيا دالة إحصائية ، فإنها تعتبر قليلة مقارنة بما تفسره الخاصية الأولى (التطلعات المرتفعة) . فالفتيات اللاتي يدركن أنفسهن على أنهن يتصفن بارتفاع التطلعات ، هن الأكثر تمسكا بالخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة . ويلاحظ من الجدول أن مجمل الخصائص الشخصية المدركة تفسر ١١٪ تقريبا من التباين في القيمة التي تعكس أهمية الخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة . وقد كشف معامل ارتباط بيرسون عن أن هناك ارتباطا طرديا موجبا بين قيمة الخصائص الشخصية المدركة من جهة ، وقيمة الخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة من جهة ثانية ، وذلك عند درجة عالية من الثقة ($P = 0.000$) .

ثانياً، الخصائص الاجتماعية المدركة في الذات تفسر للخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الاجتماعية التي تم بحثها هي : لباقة الحديث مع الآخرين ، وأناقة المظهر بما يجذب انتباه الآخرين ، والانتماء العائلي ، والشهرة ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، واحترامهم . وقد استهدفت الدراسة التعرف على قيمة هذه الخصائص كمعايير مرغوبة في شريك الحياة ، وكذلك التعرف على قيمة الخصائص كخصائص مدركة في الذات ، مع رصد وتحليل العلاقة بين هاتين القيمتين بما في ذلك الفروق بينهما . وفي ضوء استجابات الفتيات عينة البحث ، خلصت الدراسة إلى نتائج أساسية نبينها بالنتيجة المبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

قيمة الخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك
مقابل قيمة الخصائص الاجتماعية المدركة في الذات

الخصائص الاجتماعية	المرغوبة في الشريك		المدركة في الذات		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
لباقة الحديث	٤ر١	٩ر	٣ر٣	١ر١	١١ر٢**
أناقة المظهر	٣ر٦	١	٣ر٩	٩ر	٤٧ر**
الانتماء العائلي	٤ر٢	١ر١	٣ر١	٤ر١	١٠ر٦**
الشهرة	٧ر١	٩ر	٢	١ر١	٤ر٢**
الميل إلى المرح مع الآخرين	٤	١	٣ر٨	١ر١	٢**
احترام الآخرين	٤ر٧	٦ر	٤ر٦	٧ر	١ر٤**
المجموع	٢٢ر١	٣	٢٠ر٦	٣ر٥	٦٧ر**

** P < 0.01

يتضح من الجدول أن "احترام الآخرين" يتصدر الخصائص المرغوبة في شريك الحياة (م = ٤٧ر) ، كما يتصدر أيضا قيمة الخصائص المدركة في الذات (م = ٦ر١) ، ولا توجد فروق جوهرية بين القيمتين ، أى أن الفتيات يرونها هامة في الشريك كما يدركنها فى أنفسهن بدرجة عالية . ويلاحظ من الجدول أن هناك بعض الخصائص التى ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة في الشريك مقارنة بكونها خصائص مدركة في الذات ، وتتمثل تلك الخصائص فى : لباقة الحديث ، والانتماء العائلي ، والميل إلى المرح مع الآخرين . فى الوقت نفسه هناك بعض الخصائص التى ترتفع قيمتها كخصائص مدركة في الذات بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة في الشريك ، وتتمثل تلك الخصائص فى : أناقة المظهر ، والشهرة . وعلى مستوى إجمالى الخصائص الاجتماعية ، يتضح من الجدول أن هذه الخصائص كمعايير مرغوبة في شريك الحياة ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كخصائص تدركها الفتيات فى نواتهن ، إذ إن متوسط قيمة الخصائص المرغوبة يصل إلى ٢٢ر١ ، بينما متوسط قيمة الخصائص المدركة يبلغ ٢٠ر٦ . وعلى

الرغم من أن الفرق يبدو صغيراً بين القيمتين ، فإنه جوهري من المنظور الإحصائي ($P < 0.01$) . أما فيما يخص الخصائص الاجتماعية المدركة في الذات كموامل منبئة بالخصائص الاجتماعية المرغوبة في شريك الحياة ، فقد خلصت الدراسة إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتي :

جدول رقم (5)

الخصائص الاجتماعية المدركة هي الذات كموامل منبئة
بالخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك

الخصائص الاجتماعية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
أناقة المظهر بما يجذب الآخرين	٢٢٢ر	٢٧٣ر	١٠٤ر	٣٢٢٢**	١٨٣ر
الشهرة (أن يكون معروفاً في المجتمع)	٣٩٢ر	٢٣٥ر	٠٠٥ر	١٦٥ر**	١٧٣ر
احترام الآخرين	٤١٦ر	١٤٥ر	٠٠٢ر	٦٠٦*	١٤٨ر
مجمّل الخصائص الاجتماعية المدركة	٣٣٢ر	٣٣٢ر	١١ر	٣٤٥ر**	١٦١ر

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

إن الخصائص التي استبعدناها نموذج تحليل الانحدار هي : لباقة الحديث ، والانتماء العائلي ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، بمعنى أن هذه الخصائص الثلاث - كخصائص تتركها الفتيات في نواتهن - ليس لها القدرة التنبؤية بمجمّل الخصائص الاجتماعية المرغوبة في شريك الحياة . أما الخصائص التي تمتلك تلك القدرة ، فهي تلك الخصائص الموضحة بالجدول ، والتي يأتي في مقدمتها أناقة المظهر ، ثم الشهرة ، ثم احترام الآخرين . كما يوضح الجدول أن مجمّل الخصائص الاجتماعية التي تتركها المفحوصات في أنفسهن تفسر ١١٪ من التباين في القيمة التي تعكس الخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تفسر تلك القيمة .

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات كمفسر للخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الاقتصادية تتمثل في : السخاء ، والنجاح المهني الذي يحقق عائداً مالياً مرتفعاً ، وامتلاك الثروة والمال ، والميل إلى الإنفاق على الجوانب الترفيهية . وفي ضوء تحليل استجابات المفحوصات عينة البحث على البنود التي تقيس تلك الخصائص كمعايير مرغوبة في شريك الحياة ، وكذلك كخصائص تدركها هؤلاء المفحوصات في نواتهن ، تبين أن الخصائص المذكورة تلعب دوراً حاسماً في الاختيار الزوجي . فعلى مستوى القيمة الكمية ، جاءت المتوسطات المعبرة عن الخصائص الاقتصادية المرغوبة والخصائص الاقتصادية المدركة على النحو المبين بهذا الجدول :

جدول رقم (٦)

قيمة الخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك
مقابل قيمة الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات

الخصائص الاقتصادية المدركة	المرغوبة في الشريك		المدركة في الذات		قيمة
	٢	٤	٢	٤	
السخاء	٤	١	٣	١٣	١١**
النجاح المهني ذو العائد المالي المرتفع	٤	٠.٩	٤.٤	١	٨.٨**
امتلاك الثروة والمال	٧.٢	١.٩	١.٧	١.٩	١٠.٦**
الميل إلى الإنفاق على الترفيه	٤	٠.٩	٤.٢	٠.٩	٢.٨**
المجموع	١٤.٦	٢.٧	١٣.٣	٢.٣	٧.٦**

* P < 0.05

** P < 0.01

يوضح الجدول ارتفاع قيمة الخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك ، بفروق جوهريّة عن الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات ، وذلك فيما يخص خاصيتين فقط هما : السخاء ، وامتلاك الثروة والمال . العكس نجده فيما يخص الخاصيتين الأخريين (النجاح المهني ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه) ، حيث ترتفع قيمة الخاصيتين في الذات المدركة مقارنة بالخصائص المرغوبة في

الشريك . وعلى المستوى الإجمالي ، يوضح الجدول أن الفتيات عينة البحث يعطين قيمة أكبر للخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك ($m = 14.6$) مقارنة بإدراكهن لتلك الخصائص في نواتهن ($m = 13.3$) . وعلى الرغم من صغر الفروق بين هاتين القيمتين كما هو واضح ، فإن تلك الفروق جوهريّة من المنظور الإحصائي ($T = 7.6, P < 0.01$) . أما من حيث الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات كعوامل منبئة بالخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك ، فقد تبين من تحليل البيانات أن هناك خاصيتين فقط لهما القدرة التنبؤية ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي :

جدول رقم (٧)

الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات كعوامل منبئة
بالخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك

الخصائص الاقتصادية المدركة	الارتباط	الاحتمال	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
السخاء	٣٢٦	٢٩١	١١	٣٢٢	١٢٦
الميل إلى الإنفاق على الترفيه	٣٩٢	٢٢١	٠٥	١٥٧	١٠٢
مجمّل الخصائص الاقتصادية المدركة	٣٢٤	٣٢٤	١٦٢	٢٢٧	٩٧

$P < 0.01$

ومن الواضح أن خاصية السخاء (كخاصية تدركها الفتيات في نواتهن) تفسر أكبر نسبة من التباين (١١٪) من مجمل القيمة التي تعكس الخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك . أما الميل إلى الإنفاق على الترفيه ، فإنه يفسر ٥٪ من هذا التباين . أما مجمل الخصائص الاقتصادية المدركة في الذات ، فإنها تفسر ١٦٪ تقريبا من التباين في القيمة التي تعكس الخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك ، وهذا يعني أن الفتيات اللاتي يدركن أنفسهن على أنهن يتصفن بالسخاء ، ويميلن إلى الإنفاق على الترفيه ، يعطين أهمية أكبر لأن يكون شريك الحياة يتصف بالسخاء ، وناجحا في المهنة بما يحقق عائدا ماليا أعلى ، ويمتلك الثروة والمال ، وفي الوقت نفسه يميل إلى الإنفاق على الجوانب الترفيهية .

رابعاً، الخصائص الثقافية المدركة في الذات كمفسر للخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك في إطار الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الثقافية تتمثل في : الالتزام الديني ، والتعليم العالي ، والمعرفة والثقافة العامة . فقد كشفت الدراسة عن أن الفتيات عينة البحث يعطين أهمية لتلك الخصائص كمعايير مرغوبة في شريك الحياة ، كما أن هؤلاء الفتيات في الوقت نفسه يدركن تلك الخصائص في شخصياتهن بدرجة معينة ، وإن كان هناك فروق جوهرية بين ما هو مرغوب وبين ما هو مدرك ، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي :

جدول رقم (٨)

معنوية الفروق بين قيمة الخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك

وقيمة الخصائص الثقافية المدركة في الذات

قيمة	المرغوبة في الشريك		المدركة في الذات		قيمة
	ع	م	ع	م	
الالتزام الديني	٤.٤	٨	٢.٩	١	٨*
التعليم العالي	٢.٣	١.١	٤.٧	٧.٢	١٧.١**
المعرفة والثقافة العامة	٣.٥	١.١	٢.٣	١.١	١٢.٧**
المجموع	١١.٢	٢.٣	١٠.٩	١.٨	٢.٣*

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

من الواضح أن الالتزام الديني يتصدر الخصائص الثقافية التي ترى الفتيات ضرورة توافرها في الشريك (م = ٨.٤) ، كما أن الإيمان بقيمة وأهمية التعليم العالي يتصدر الخصائص التي تدركها الفتيات في شخصياتهن . ومن الملاحظ أن تلك الخاصية (الإيمان بقيمة وأهمية التعليم العالي) ترتفع بفروق جوهرية من حيث كونها خاصية مدركة مقارنة بكونها خاصية مرغوبة في الشريك ، وذلك عكس الخاصيتين الأخريين (الالتزام الديني ، والمعرفة والثقافة العامة) ، حيث ترتفع قيمة كل منهما بفروق جوهرية كخاصيتين مرغوبتين في الشريك مقارنة بكونهما خاصيتين مدركتين في الذات . ومرة أخرى ، ترتفع قيمة

الخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك ($m = 112$) مقارنة بقيمة تلك الخصائص كخصائص مدركة في الذات ($m = 109$) ، وإن كانت دلالة الفروق عند مستوى ٠.٠٥ ، وقد كشف تحليل البيانات عن أن امتلاك المعرفة والثقافة العامة - كخاصية مدركة في الذات - ليس له القدرة التنبؤية بالقيمة التي تعكس مجمل الخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك ، أما الخاصيتان الأخريان (الالتزام الديني ، والتعليم العالي) فإن لهما تلك القدرة ، وذلك على النحو المبين بهذا الجدول :

جدول رقم (٩)

الخصائص الثقافية المدركة في الذات كعوامل متنبئة

بالخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك

الخصائص الثقافية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
الالتزام الديني	٢٣ر	٢٣٣ر	٠٥٣ر	١٥٦ر**	٩٢ر
التعليم العالي	٢٧٥ر	١٥١ر	٠٢٣ر	٧ر**	٧ر
مجمل الخصائص الثقافية المدركة	١٩٧ر	١٩٧ر	٠٧٧ر	٧٦ر**	٧٠٣ر

** $P < 0.01$

فالالتزام الديني يأتي في الترتيب الأول من حيث نسبة التباين التي يفسرها في القيمة التي تعكس أهمية توافر الخصائص الثقافية في الشريك (٠.٥٣) . أما التعليم العالي ، فيفسر ٠.٢٣ . أما قيمة مجمل الخصائص الثقافية المدركة في الذات ، فتفسر ٨٪ تقريبا من قيمة مجمل الخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك . هذا يعني أن الفتيات اللاتي يدركن أنفسهن على أنهن أكثر التزاما بالدين وأكثر حرصا على التعليم العالي ، هن الأكثر إيمانا بضرورة أن يكون شريك الحياة متصفا بالالتزام الديني ، ومن نوى التعليم العالي ، ولديه المعرفة والثقافة العامة .

خامسا ، معنوية الفروق بين الخصائص المدركة في الذات والخصائص المرغوبة في الشريك
لقد كشف تحليل البيانات عن أن قيمة الخصائص المرغوبة في شريك الحياة بلغت
٧٣٫٣ بانحراف معياري ٩٫٢ ، ولم تكن هناك فروق جوهرية بين مجموعات العينة
فيما يخص هذه القيمة ، وذلك حسب جميع المتغيرات ، وهي : السن ، ودخل
الأسرة ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة .
فالمفحوصات الأكبر سنا - مثلا - لا يختلفن عن المفحوصات الأصغر سنا فيما
يخص أهمية الخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، وهكذا بالنسبة لمجموعات
العينة مصنفة وفق بقية المتغيرات . وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة نفسها فيما
يخص قيمة الخصائص المدركة في الذات ، حيث لا توجد فروق جوهرية بين
مجموعات العينة ، وقد جاءت هذه القيمة بمتوسط قدره ٦٧٫٠٣ بانحراف معياري
٨٫٤ .

ومن الواضح أن قيمة الخصائص المدركة في الذات تقل عن قيمة
الخصائص المرغوبة في الشريك ، ومن أقم تحليل البيانات تبين وجود فروق
معنوية بين القيمتين ($T = 11, P < 0.001$) ، أي أن المفحوصات يولن أهمية أكبر
للخصائص المرغوبة في الشريك بدرجة أعلى مما يدركن توافر تلك الخصائص
في نواتهن ، فهؤلاء المفحوصات - مثلا - يعطين قيمة أعلى للتطلعات المرتفعة
كخاصية مرغوبة في الشريك ، لكن هؤلاء المفحوصات في الوقت نفسه يدركن
هذه الخاصية في نواتهن بقيمة أقل . وهكذا ، فيما يخص مجمل الخصائص
المرغوبة والخصائص المدركة ، سواء على مستوى العينة ككل ، أو على مستوى
مجموعات العينة ، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

معنوية الفروق بين قيمة الخصائص الثقافية المرغوبة في الشريك
وقيمة الخصائص الثقافية المدركة في الذات

مجموعات العينة	المرغوبة في الشريك		المدركة في الذات		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
السن : ٢٠ سنة فأقل	٧٣٫١	٩٫٣	٦٦٫٦	٨٫٧	٨**
أكثر من ٢٠ سنة	٧٣٫٣	٩	٦٧٫٦	٨٫١	٧٠**
دخل الأسرة : ١٠٠٠ دينار فأقل	٧٣٫٢	٩٫١	٦٦٫٨	٨٫٦	٧٣**
أكثر من ١٠٠٠ دينار	٧٣٫٤	٩٫٣	٦٧٫٢	٨٫٣	٨١**
تعليم الأب : أقل من الجامعي	٣٧٫٧	٩	٧٠	٨	١٠٫٦**
جامعي فأعلى	٧٢٫٤	٩٫٧	٦٧٫٥	٩٫٦	٤١**
تعليم الأم : أقل من الجامعي	٧٣٫٤	٩٫٥	٦٦٫٧	٨٫٣	١٠٫٢**
جامعي فأعلى	٧٣٫٢	٧٫٨	٦٨٫٣	٨٫٤	٤١**
المحافظة : العاصمة	٧٣٫٣	٩٫١	٦٧٫٤	٩٫١	٢٥*
حولى	٧٥	٧٫٨	٦٩٫٣	٨٫٢	٢٩*
الفرانجية	٧٥	٩٫٣	٦٨	٩٫٢	٨٥**
مبارك الكبير	٧٣٫٢	١٠	٦٥٫٥	٧٫٨	١٦**
الأحمدى	٧٥	٨٫٥	٦٦٫٥	٧٫٢	٧٥**
الجهراء	٦٩٫٧	٩	٦٦٫٣	٨٫٦	٢٧*
العينة	٧٣٫٣	٩٫٢	٦٧٫٠٣	٨٫٤	١١**

* P < 0.05

** P < 0.01

يتضح من الجدول أن قيمة الخصائص المدركة في الذات تنخفض بفروق جوهرية عن قيمة الخصائص المرغوبة في الشريك ، وينطبق ذلك على جميع مجموعات العينة نون استثناء حسب متغيرات السن ودخل الأسرة ومستوى تعليم الأب ومستوى تعليم الأم ومحافظة الإقامة . فإذا أخذنا مجموعات العينة حسب متغير السن - مثلا - نجد أنه على مستوى المجموعة الأصغر سنا ، يبلغ متوسط

قيمة الخصائص المدركة في الذات ٦٦,٦٪ ، أما متوسط قيمة الخصائص المرغوبة في الشريك فيرتفع إلى ٧٣,٢ والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً ($P < 0.01$) ويتحقق النتيجة نفسها على مستوى المجموعة الأكبر سناً ، وهكذا ، فيما يخص مجموعات العينة حسب بقية المتغيرات .

سادساً : الخصائص المدركة في الذات كعوامل منبئة بالخصائص المرغوبة في الشريك
في النقاط السابقة تم بحث الخصائص المدركة في الذات ، والخصائص المرغوبة في الشريك ، كل على حدة ، وهنا يثار تساؤل جوهري حول شكل العلاقة بين الخصائص المدركة والخصائص المرغوبة في الشريك على المستوى الإجمالي .
وتوضيح تلك المسألة تمت معالجة البيانات لتقدم رسدا تحليليا لجميع الخصائص التي يدرکها الفتيان في شخصياتهن ، باعتبار تلك الخصائص عوامل منبئة بالخصائص المرغوبة في شريك الحياة . وقد تمت معالجة جميع البنود التي تقيس الخصائص المدركة باعتبارها متغيرات مستقلة (Independent Variables) . أما البنود التي تقيس الخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، فقد عولجت كمتغيرات تابعة (Dependent Variables) ، وباستخدام تحليل الانحدار متعدد الخطوات خلصت الدراسة إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتي :

جدول رقم (١١)

الخصائص المدركة في الذات كعوامل متنبئة

بالخصائص المرغوبة في الشريك

الخصائص المدركة في الذات	الارتباط المتعدد	الارتباط الجزئي	التباين المفسر	التباين المفسر التراكمي	قيمة F	الثابت
التطلعات المرتفعة	٣١	١٨	١٠	١٠	٣٠٤	٦٤
الاهتمام بالمظهر	٣٩	١٨	٥٠	١٥	٢٥٦	٥٦٧
الميل إلى الترفيه	٤٣	١٨	٥٣	١٨	٢١	٥١٦
الرغبة في الشهرة	٤٥	١٦	٥١	١٩	١٨	٥٠
الجاذبية	٤٧	١٤	٥٢	٢١	١٥٧	٤٦٤
السخاء	٤٩	١٣	٥١	٢٢	١٤	٤٥٧
الحرص على النجاح المهني	٥٠	١٢	٥١	٢٣	١٢٧	٤٢٤

هذه هي الخصائص المدركة في الذات ، والتي تنبئ بالخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، علما بأن جميع قيم (F) شديدة الدلالة ($P = 0.000$) . بمعنى أوضح ، فإنه من بين ٢٠ خاصية مدركة ، هناك سبع خصائص فقط لديها القدرة التنبؤية بمجمل القيمة التي تعكس أهمية الخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، هذه الخصائص السبع هي : التطلعات المرتفعة ، والاهتمام بالمظهر ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، والرغبة في الشهرة ، والجاذبية ، والسخاء ، والحرص على النجاح المهني . أما الخصائص الثلاثة عشر الأخرى فقد استبعدت من نموذج تحليل الانحدار ؛ لأنها لا ترتبط بعلاقة خطية Linear بالقيمة التي تعكس مجمل الخصائص المرغوبة في الشريك . ومن الواضح بالجدول أن الخصائص السبع المدركة تفسر ٢٣٪ من التباين في هذه القيمة ، وتأتي التطلعات المرتفعة باعتبارها العامل الذي يفسر أكبر نسبة من هذا التباين (١٠٪) . كما يوضح الجدول أن هناك ارتباطا موجبا بين كل خاصية من الخصائص الموضحة بالجدول والقيمة التي تعكس مجمل الخصائص المرغوبة في الشريك .

الخلاصة ومناقشة النتائج

تقدم النتائج السابق عرضها رصدًا تحليليًا للخصائص المدركة في الذات من حيث دلالتها للخصائص المرغوبة في شريك الحياة لدى عينة من الفتيات الكويتيات (ن = ٢٨١) . وفيما يتعلق بالخصائص الشخصية ، كشفت الدراسة عن أن خاصية الاعتماد على النفس تنصدر المعايير التي تفضلها الفتيات الكويتيات في شريك الحياة ، تليها خاصية الشجاعة والجرأة ، بينما تأتي وسامة الشكل في الترتيب الأخير . أما على مستوى الخصائص الشخصية المدركة في الذات ، فقد كشفت الدراسة عن أن هناك خاصيتين تنصدران الترتيب الأول ، وهما الاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة . أما أقل الخصائص التي تتركها الفتيات في شخصياتهن فهي هدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، كما كشفت الدراسة الحالية ، كذلك فإن بعض الخصائص الشخصية ترتفع قيمتها كخصائص مرغوبة في شريك الحياة مقارنة بالقيمة التي تعكس تلك الخصائص كخصائص تتركها الفتيات في شخصياتهن ، وهذه الخصائص هي : الجاذبية ، وهدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة ، والاعتماد على النفس ، حيث ترتفع قيمة هذه الخصائص - كخصائص مرغوبة - بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة . وعلى مستوى مجمل الخصائص الشخصية المرغوبة في الشريك ، تبين أن قيمتها ترتفع بفروق جوهرية عن الخصائص المدركة في الذات . وكشف تحليل الانحدار عن أن التطلعات المرتفعة تأتي في الترتيب الأول من حيث كونها عاملاً منبئاً بالخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة ، وهناك ارتباط طردي موجب بين قيمة الخصائص الشخصية المدركة وقيمة الخصائص الشخصية المرغوبة في شريك الحياة .

وفيما يخص الخصائص الاجتماعية المدركة في الذات كمفسر للخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك ، فإن تلك الخصائص تتمثل في : لباقة الحديث ، وأناقة المظهر ، والانتماء العائلي ، والشهرة ، والميل إلى المرح مع الآخرين ،

واحترام الآخرين . وقد كشفت الدراسة عن أن خاصية احترام الآخرين تنصدر الخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، كما تنصدر أيضا الخصائص المدركة في الذات . وهناك بعض الخصائص الاجتماعية التي ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة في الشريك مقارنة بكونها خصائص مدركة في الذات ، ويتمثل تلك الخصائص في : لباقة الحديث ، والانتماء العائلي ، والميل إلى المرح مع الآخرين . في الوقت نفسه هناك بعض الخصائص التي ترتفع قيمتها كخصائص مدركة في الذات بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مرغوبة في الشريك ، ويتمثل تلك الخصائص في أناقة المظهر ، والشهرة . وعلى مستوى إجمالي الخصائص الاجتماعية ، كشفت الدراسة عن ارتفاع قيمتها كخصائص مرغوبة في شريك الحياة بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص يدركها الفتيات في نواتهن . وكشفت الدراسة عن أن أناقة المظهر ، والشهرة ، واحترام الآخرين - كخصائص مدركة في الذات - هي التي تفسر نسبة دالة إحصائيا من القيمة التي تعكس الخصائص الاجتماعية المرغوبة في الشريك .

أما فيما يخص الخصائص الاقتصادية في الذات كمفسر للخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك ، فقد كشفت الدراسة عن أن السخاء وامتلاك الثروة والمال ترتفع قيمتهما كخصائص مرغوبة في الشريك ، بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة في الذات . أما النجاح المهني والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، فترتفع قيمتهما بفروق جوهرية كخاصيتين مدركتين في الذات مقارنة بقيمتها كخاصيتين مرغوبتين في الشريك . وعلى المستوى الإجمالي ، كشفت الدراسة عن أن الفتيات يعطين قيمة أكبر للخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك مقارنة بإدراكهن لتلك الخصائص في شخصياتهن . وكشف تحليل الانحدار عن أن خاصية السخاء وكذلك الميل إلى الإنفاق على الترفيه (كخاصيتين تدركهما الفتيات في نواتهن) تنصدران الخصائص الاقتصادية المدركة ذات القدرة التنبؤية بمجمل الخصائص الاقتصادية المرغوبة في الشريك .

وفيما يخص الخصائص الثقافية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك ، كشفت الدراسة عن أن الالتزام الدينى يتصدر الخصائص الثقافية التى ترى الفتيات ضرورة توافرها فى الشريك . كما أن الاقتناع بأهمية التعليم العالى يتصدر الخصائص التى تدرکہا الفتيات فى شخصياتهن ، وترتفع قيمة هذه الخاصية بفروق جوهرية كخاصية مدركة مقارنة بكونها خاصة مرغوبة فى الشريك . أما الالتزام الدينى والثقافة العامة ، فترتفع قيمة كل منهما بفروق جوهرية كخاصيتين مرغوبتين فى الشريك مقارنة بكونهما خاصيتين مدركتين فى الذات . وعلى مستوى مجمل الخصائص الثقافية ، كشفت الدراسة عن ارتفاع قيمتها كخصائص مرغوبة فى الشريك مقارنة بقيمتها كخصائص مدركة فى الذات . كما كشفت الدراسة عن أن الالتزام الدينى والتعليم العالى هما الصفتان المدركتان فى الذات ، اللتان لهما القدرة التنبؤية بمجمل الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك .

وفى ضوء الأدبيات المعنية بالاختيار الزوجى ، فإن بعض هذه النتائج يتفق مع نتائج دراسات أخرى ، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الفتيات يعطين الأولوية لخاصية الاعتماد على النفس كخاصية مرغوبة فى شريك الحياة ، هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات الحديثة من أن النساء يعطين الأفضلية لخاصية الاعتماد على النفس فى شريك الحياة ؛ لأن من يتصف بهذه الخاصية يمكن الاعتماد عليه ^(٣٩) . كما كشفت تلك الدراسة عن أهمية التطلعات المرتفعة والتعليم العالى وتوافر الموارد كخصائص مرغوبة للفتيات فى شريك الحياة ، وهذا يتفق مع نتائج أکدتها دراسات أخرى ^(٤٠) . كما أن نتائج تلك الدراسة تؤكد منطق نظريات الاختيار الزوجى ، فهناك بعض النتائج التى تتفق ونظرية التجانس التى تذهب إلى أن الاختيار الزوجى يكون على أساس وجود تشابه بين الطرفين فى الخصائص والسمات المختلفة ^(٤١) ، ومن أبرز الخصائص التى تتفق وتلك النظرية خاصة الاعتماد على النفس ، إذ إن الفتيات اللاتى

يدركن أنفسهن على أنهن أكثر اعتمادا على النفس يعطين وزنا أعلى لهذه الخاصية مرغوبة في شريك الحياة . في الوقت نفسه ، فإن نتائج الدراسة تتفق ومنطق نظرية تكامل الحاجات ، والتي تذهب إلى أن الشخص ينجذب إلى من يجد فيه تكملة لنقصه بما يشبع حاجاته ^(١٦) . على سبيل المثال ، فإن الفتيات يعطين أهمية كبيرة نسبيا للشجاعة والجرأة في شريك الحياة ، إذ إن الثقافة تفرض عليهن الالتزام بالحياء في سلوكهن ، وبالتالي يفتقدن الجرأة في الكثير من المواقف ، كما أن خاصية الجرأة - على نمط جرأة الرجال - تناقض التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالدور التقليدي للمرأة عموما ، في الوقت الذي تثبت الدراسات العلمية أن المرأة تعطى أهمية للمواصفات التي تعزز هذا الدور ^(١٧) .

وهناك بعض النتائج التي تتفق ونظرية المعايير التي ترى أن الاختيار الزواجي عملية إرادية تتم في ضوء معايير يضعها المجتمع للزواج ، وهذه المعايير تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول في الاختيار ، وتمثل قوة موجبة له نحو الاختيار الذي يقبله المجتمع ^(١٨) . من هذه النتائج ما يتعلق بخاصية الاحترام وخاصية الالتزام الديني . فالمعايير في المجتمع الكويتي ترفض عدم الاحترام ، كما أنها تدعم الالتزام الديني ، ليس فقط كمعايير للاختيار الزواجي ، بل أيضا كمعايير ضابطة للسلوك الاجتماعي بكافة مظاهره ؛ ولذلك تأتي خاصية احترام الآخرين ، وكذلك الالتزام الديني في مقدمة الخصائص المرغوبة في شريك الحياة . كما كشفت الدراسة الحالية عن بعض النتائج التي تتفق ومنطق نظرية المنفعة الذاتية ، تلك النظرية التي ترى أن المنفعة الذاتية تدفع سلوك الفرد وتوجه هذا السلوك ^(١٩) ، من تلك النتائج أن السخاء وامتلاك الثروة والمال ترتفع قيمتهما كخصائص مرغوبة في الشريك ، بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة في الذات .

وعلى مستوى مجمل الخصائص المرغوبة في الشريك ، كشفت الدراسة

عن عدم وجود فروق بين مجموعات العينة فيما يخص قيمة هذه القيمة حسب متغيرات السن ، وبخل الأسرة ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة . وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة نفسها فيما يخص قيمة الخصائص المدركة في الذات ، حيث لا توجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة أيًا كان المتغير أساس التصنيف ($P > .05$) . كما كشفت الدراسة عن أن هناك سبع خصائص مدركة في الذات هي الأشد دلالة للخصائص المرغوبة في شريك الحياة ، وهذه الخصائص هي : التطلعات المرتفعة ، والاهتمام بالمظهر ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، والرغبة في الشهرة ، والجاذبية ، والسخاء ، والحرص على النجاح المهني . وهناك ارتباط طردي موجب دال إحصائيا بين الخصائص المدركة في الذات والخصائص المرغوبة في الشريك .

ومن النتائج الأساسية لهذه الدراسة أن قيمة الخصائص المدركة في الذات تنخفض بفروق جوهرية عن قيمة الخصائص المرغوبة في الشريك ($P < 0.001$) ، ليس فقط على مستوى العينة ككل ، وإنما أيضا على جميع مجموعات العينة أيًا كان المتغير أساس التصنيف ، كما ينطبق ذلك على الأبعاد الأربعة مجال الدراسة (الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية) منفردة ومجموعة ، وهذا يعني أن هناك نوعا من التباعد بين الخصائص المدركة في الذات والخصائص المرغوبة في الشريك . وعلى الرغم من أن ذلك يؤكد صحة نظرية تكامل الحاجات ، فإنه من جهة أخرى يعكس النزعة المثالية لدى الكثير من الفتيات بشأن شخصية شريك الحياة ، تلك النزعة التي قد تتحقق وقد لا تتحقق في الواقع ، ولا يمكن تجاهل هذه المسألة عند تفسير مشكلات الطلاق وسوء التوافق في الأسرة الكويتية بوجه عام .

المراجع والهوامش

- ١ - Cramer, Robert Ervin et al., Identifying the Ideal Mate: More Evidence for Male Female Convergence. In: Love, romance sexual interaction: Research Perspectives from Current Psychology. Pallone, Nathaniel J. (Ed) New Brunswick, NJ, US: Transaction Publishers, 2003. pp. 61-73.
- ٢ - أبو زيد ، إبراهيم أحمد ، سيكولوجية الذات والتوافق ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ، ص٩٤-٩٥ .
- ٣ - جلال ، سعد ، المرجع في علم النفس ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ، ص٢٧٢-٢٧٣ .
- ٤ - Klein, Stanley B. et al., On the Acquisition of Knowledge about Personality Traits: Does Learning about the Self Engage Different Mechanisms than Learning about Others. Social Cognition, Vol. 22 (4), 2004, pp. 367-390.
- Morrison, Jason, Understanding Others by Understanding the Self: Neuro Biological Models of Empathy and their Relevance to Personality Disorders. Canadian Child and Adolescent Psychiatry Review, Vol 13 (3), 2004. pp. 68-73.
- Oltmanns, Thomas F. & Turkheimer, Eric, Perceptions of Self and Others Regarding Pathological Personality Traits.; In: Personality and Psychopathology. Krueger, Robert F. & Tackett, Jennifer L. (eds.) NewYork, Guilford Press, 2006. pp. 71-111 .
- ٥ - زهران ، حامد ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ص٢٤٧ .
- ٦ - Karp, Ellen S. et al., Ideal-Self Fulfillment in Mate Selection: A Corollary to the Complementary Need Theory of Mate Selection. Journal of Marriage & the Family, Vol. 32 (2). 1970. pp. 269-272.
- ٧ - Schmitt, David P.; 121 Members of the International Sexuality Description Project, Patterns and Universals of Mate Approaching Across 53 Nations: The Effects of Sex, Culture, and Personality on Romantically Attracting Another Person's Partner. Journal of Personality and Social Psychology. Vol. 86 (4), 2004. pp. 560-584.
- ٨ - أسعد ، يوسف ميخائيل ، السعادة في الخطوبة والزواج ، القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٨٩ ، ص ٣٨ .
- ٩ - Okonjo, Kamene, Aspects of Continuity and Change in Mate-Selection Among the Igbo West of the River Niger. Journal of Comparative Family Studies, Vol 23 (3), 1992. pp. 339-360.
- Worthman, Carol M. & Whiting, John W., Ethos, Social Change in Adolescent Sexual Behavior, Mate Selection, and Premarital Pregnancy Rates in a Kikuyu Community, Vol 15 (2), 1987. pp. 145-165.

- ١٠ - الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم محمد ، سيكولوجية الأسرة والوالدية ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢ .
- ١١ - الخشباب ، سامية (١٩٨٧) النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٥-١٠٦ .
- Eckland, Bruce K., Theories of Mate Selection. Social Biology, Vol 29 (1-2), - ١٢ 1982. pp. 7-21.
- Jedlicka, Davor, Indirect Parental Influence on Mate Choice: A test of the - ١٣ Psychoanalytic Theory. Journal of Marriage & the Family, Vol 46 (1), 1984. pp. 65-70 .
- ١٤ - الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
- Cohen, Jo, Spouse Type Similarity and Prediction Accuracy: Testing a Theory - ١٥ of Mate Selection. Journal of psychological Type, Vol 24, 1992. pp. 45-53.
- Winch, Robert F. (1985) The Theory of Complementary Needs in Mate - ١٦ Selection: A Test of One Kind of Complementariness. American Sociological Review, 20, pp. 52-65.
- Husain, Akbar Physical Factors of Mate Selection: Testing Assortative Mating - ١٧ Theory; Psychologia: An International Journal of Psychology in the Orient, Vol 33 (2), 1990, pp. 118-122.
- Rushton, J. Philippe & Nichololson, Ian R., Genetic Similarity Theory, - ١٨ Intelligence, and Human Mate Choice. Ethology & Sociobiology, Vol 9 (1), 1988. pp. 45-58.
- ١٩ - الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .
- Johannesen- Schmidt, Mary Claire, Social Role Theory and Sex Ddifferences - ٢٠ in Preferred Mate Characteristics: Correlational and Experimental Approaches Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol. 65 (1-B), 2004. pp. 479.
- Sobel, Jordan H., Utility Theory and the Bayesian Paradigm. Theory and - ٢١ Decision, Vol. 26 (3), 1989. pp. 263-293.
- Baily, J. Gaultin et al., Effects of Gender and Sexual Orientation on - ٢٢ Evolutionary Relevant Aspects of Human Mating. Journal of Personality & Social Psychology, Vol 66, 1994. pp 1081-1093.
- Guoan, Yue et al, Verification of Evolutionary Hypothesis on Human Mate - ٢٣ Selection Mechanism in Cross-Culture Contest Act A Psychologica Sinica, Vol 37 (4), 2005. pp. 561-568.
- Fiebert, Martin S. et al., Dating and Commitment Choices as a Function of - ٢٤ Ethnicity Among American College Students in California Psychological Reports, Vol. 94 (3, Pt 2), 2004. pp.1293-1300.
- South, Scott J., Mate Availability and the Transition to Unwed Motherhood: A - ٢٥ Paradox of Population Structure. Journal of Marriage & the Family, Vol 58, 1996. pp. 265-279.

Mehrabian, Albert, Marital Choice and Compatibility as a Function of Trait – ٢٦
Amilarity-Dissimilarity Psychological Reports, Vol. 65 (3,pt 2), 1989.
pp.1202.

Sprecher, S. Sullivan & Hafield, E., Mate Selection Preferences: Gender – ٢٧
Differences Examined in a National Sample. Journal of Personality & Social
Psychology, Vol. 66, 1994, pp. 1074-1080.

Judith, M., Psychology of Women. NY. Harper & Row Publishers, 1983. – ٢٨

٢٩ – قاسم ، نادية حسن ، أسس اختيار الزوج لدى طالبات الجامعة ، رسالة ماجستير ، القاهرة ،
كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

٣٠ – رزق ، كوثر ، دراسة مقارنة في اتجاهات طالبات الجامعة نحو اختيار شريك الحياة ، مجلة
كلية التربية بدمياط . العدد ١٢ ، ١٩٨٩ ، ص٣٦١-٣٨٨ .

٣١ – شحاتة ، عبد المنعم ، خصائص الزوج المفضل لطالبات الجامعة وطلابها ، مجلة بحوث كلية
الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد ٨ ، ١٩٩٢ ، ص١-٢٥ .

٣٢ – الظفيري ، عبد الوهاب وآخرون ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في
الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الكويت ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٤-٧٨ .

Buss, David M.& Angleeitner, Alois, Mate Selection Preferences in Germany – ٣٣
and the United States. Personality and Individual Differences, Vol 10 (12),
1989. pp. 1269-1280.

Feingold, Alan, Gender Differences in Mate Selection Preferences: A test of – ٣٤
the Parental Investment Model, Psychological Bulletin, Vol. 112 (1), 1992.
pp.125-139.

Rajecki, D. Bledsoe & Rasmussen, J., Successful Personal ads: Gender – ٣٥
Differences and Similarities in Offers, Stipulations and Outcomes. Basic &
Applied Social Psychology, Vol. 12, 1992. pp. 457-459.

Chuang, Yao- Chia, Sex differences in Mate Selection Preference and Sexual – ٣٦
Strategy: Tests for Evolutionary Hypotheses, Chinese Journal of Psychology,
Vol. 44 (1), 2002. pp.75-93.

Myers, Jame E. et al, Marriage Satisfaction and Wellness in India and the – ٣٧
UniTed States: A Preliminary Comparison of Arranged Marriages and
Marriages of Choice, Journal of Counseling & Development, Vol 83 (2), 2005.
pp.183-190.

Badahdah, Abdallah Mohammed & Tiemann, Kathleen A., Mate; Evolution – ٣٨
and Human Behavior, Vol 26 (5), 2005. pp. 432-440.

Schmitt, op. cit. – ٣٩

Newman, Solowcy, Debra L. Ideal-self Fulfillment and Sex Roles in Mate – ٤٠
Selection. Dissertation Abstracts International, Vol. 50 (4-B), 1989. pp. 1653.

Kostakos, Emanuel, *Mate Preference in Relation to Needs*, Emotional Adjustment, and Self Esteem. Dissertation Abstracts International, Vol. 50 (1-B), 1989. pp. 372.

Husain, op. cit. — ٤١

Sergeant, Mark. J. T. et al., The Self-Reported Importance of olfaction during Human Mate Choice. *Sexualities, Evolution & Gender*, Vol. 7 (3), 2005. pp. 199-213.

Cohen, op. cit. — ٤٢

Johannesen, op. cit. — ٤٣

Ibid. — ٤٤

Sobel, op. cit. — ٤٥

Abstract

PERCEIVED SELF CONCEPT AS AN INTERPRETATION OF THE KUWAITI GIRLS MARIATAL CHOICE

Mona Badre El-Kenae

Self concept is a significant variable for the Social behavior including marital choice, which it reflects on the family stability. This study investigated the perceived self concept as an interpretation of the Kuwaiti girls' marital choice. A valid and reliable scale was administered on 281 Kuwaiti female university students. Results showed that quantitative value reflecting characteristics of the perceived self was significantly low in comparison with the quantitative value reflecting the desired mate characteristics ($p < 0.001$). Differences between the two values reflected a real gap demonstrating an ideal aspiration which may or may not be achieved. The gap between perceived self and desired mate characteristics interpreted many forms of problems related to divorce and familial maladjustment.

مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية فى ظل العولمة

”دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية“ *

محمد عبد المنعم **

مقدمة

حظيت العولمة - كمفهوم نظرى من ناحية ، وعمليّة ذات آليات تتغلغل فى كافة مناحى الحياة على مستوى الكوكب من ناحية أخرى - بقدر كبير من الاهتمام ، سواء على مستوى النخب الثقافية ، والسياسية ، أو على المستويات الشعبية . هذا المفهوم الذى حفل بكافة تناقضات الواقع الذى يعكسه ويحتويه ، فكان واسعاً فضفاضاً إلى حد الميوعة واللا تحديد فى بعض الطروح ، وكان ضيقاً وحيد الاتجاه ، تنميطياً فى البعض الآخر منها ، كل حسب إطاره النظرى وتوجهه الأيديولوجى الذى انطلق منه فى تحديده للمفهوم ، وموقفه من محتواه ، وكيفية عمل آلياته ، وما تفضى إليه من نتائج على كافة المستويات . وقد كان من أهم المهام التى سعت إليها دراستنا - منذ البداية - مناقشة مفهوم العولمة وفقاً للمقاربات النظرية التى انطلق منها ، وبالتركيز على جوهر

* ملخص رسالة دكتوراه ، التى حصل عليها الباحث من قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقد نوقشت بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢ .
** خبير ، قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرأسمالى المهيم من ناحية ، ومناقضات هذا الجوهر الرأسمالى ومضاداته من ناحية أخرى .

ورغم أن للوعلة "الرأسمالية تحديداً" تأثيرات عديدة على كافة البنى والعمليات المجتمعية على مستوى الكوكب ، فإن تركيزنا الأساسى قد انصب - فى هذا الصدد - على الدور الذى تقوم به هذه العملية فيما يتعلق بأنساق القيم الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، وبالتأسيس على وجود شرائح طبقية متعددة الجنسية ، خلقتها العولة الرأسمالية على مستويات مختلفة : اقتصادية ، وسياسية ، وأيديولوجية . حيث تبلور هدفنا الرئيسى فى تبين ماهية أنساق قيم بعض من هذه الشرائح الطبقية المعولة - متعددة الجنسية - المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية ، تلك المواقع التى تمثل مفصل البنية الطبقية ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وإحدى أهم ساحات الصراع داخلها .

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم - فى أحد تحديداتها المجردة - تمثل حكماً عقلياً و/ أو انفعالياً على أشياء مادية أو معنوية توجه اختيارنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعى بكل ما تحفل به من تناقضات فى لحظة تاريخية دنيامية بعينها ، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية ، فى نفس الوقت الذى قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة ، ولتر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلى والكوكبى ، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات .

إشكالية الدراسة

وبالترتيب على ما سبق ، تبلورت إشكالية الدراسة فى تساؤل رئيسى مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البارزة من المواقع

الطبقة الوسطى المصرية فى علاقتها بالعملة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز - فى هذا الصدد -
تحديداً على :

- القيم الاقتصادية : العمل ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار .
- قيم المشاركة السياسية : الحزبية ، والنقابية ، والأهلية .
- قيم الزواج والنوع : حرية العلاقات بين الجنسين ، والزواج ، ومكانة المرأة .
- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية : الأفلام السينمائية ، والمسرح ، والتلفزيون .

أهمية الدراسة

١ - تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقي ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقيّة الوسطى ، أو البنية الطبقيّة المصرية فى كليتها .

٢ - يتمتع اختيار تلك الشرائح "البازغة" بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية "رواداً Pioneers" ، ليس بالمعنى الإيجابى أو السلبي ، أو أى حكم قيمي أو معيارى آخر ، وإنما هم رواد نظراً لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، ودينامية وحركية عناصرهم . ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياساً إلى غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى .

وبالترتيب على ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضاً من ملامح المستقبل على مستويات متعددة ، وذلك مع ضرورة الوعى بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكلياً وتفعيلياً وحراكاً .

٣ - كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تنطلق فى دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة concrete ، فى ابتعاد عن

التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الأيديولوجية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، ودينامياته المتعددة والمختلفة .

٤ - وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات إنسانية بينامية . تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية - بمستوياتها المختلفة - مدى التأثير الذى تمارسه العولة عليها ، ومدى انطباق مقولات الإدماج والتنميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية .

الأسلوب المنهجى

لجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لا تنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما ، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة ، وذلك وفقاً للأطر النظرية المتبناة . وهو ما يمثل فرصة علمية لاختيار تلك الأطر وفقاً لمحاكات واقعية . حيث يطرح الواقع الاجتماعى - محل الدراسة - مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته ... ، وتصيب الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لاختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تدعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كلياً أو جزئياً . ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس .

وعليه ، فالأسلوب الوصفى التفسيرى يتيح الأرضية التى تسمح برؤيته الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق . ورغم أن الأسلوب "فى صيغته التقليدية" يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمنى ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل . تم ذلك بالاتجاه إلى

إحدى المقاربات المستخدمة فى الاستشراف ، أو التحليل المستقبلى -The Pros- pective analysis ، والتي تعتمد - بالأساس - على أحد المحددات أو المؤشرات "الرائدة" ، والتي قد تكون متمثلة فى اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سبقة فى مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى إسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع فى الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة فى هذا الصدد .

ومن ثم ، كان اختيار شريحة طبقية "بازغة Emergent" بفرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات ، تتعلق بالقيم تحديداً نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقاً لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كماً وكيفاً .

جمهور البحث واختيار العينة

تمثل جمهور البحث فى الشريحة الطبقية الوسطى البازغة المصرية ، والتي تتجسد أبرز فئاتها فى جملة العاملين فى مهن ثلاث رئيسية هى :

- ١ - المبرمجون فى مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة نولية .
 - ٢ - الكوادر الوسطى فى الإدارة والمبيعات فى شركات كبرى متعدية الجنسية .
 - ٣ - مديرو البرامج والمشروعات فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى أنشطة حديثة كحقوق الإنسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة . والتي تعتمد - بشكل رئيسى - على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية .
- لم يعثر الباحث على بيانات إحصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاثة المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ، وتوزيعهم على مستوى الجمهورية أو حتى محافظة القاهرة .
- ومن ثم ، كان الطرح هو اختيار مفردات العينة وفقاً للطريقة العمدية ، وفقاً لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المستهدفة بالدراسة : نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة .

تم تطبيق الطريقة العمدية فى اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف
بكثرة الثلج ، والتي قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنه يتم
التوصل إلى أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث .
وقد تمثل حجم العينة الإجمالى فى ٩٠ مفردة ، تتوزع عليها الفئات المهنية
الثلث بواقع ٣٠ مفردة لكل فئة منها .

استخلاصات النتائج

وقد تبلورت تلك الاستخلاصات ، والتي تعد بمثابة مناقشة مكثفة لأهم نتائج
الدراسة وأكثرها بروزاً وتأثيراً فى النقاط الأساسية التالية :

١ - للعولة دور فاعل فى خلق جماعات وفئات طبقية عديدة ، وعلى مستويات
مختلفة ، ولكل مستوى من مستويات العولة الرأس مالية فى جوهرها تقل
نسبى فى عملية التشكيل النوعى لتلك الفئات والجماعات بسماتها
وخصائصها المختلفة .

٢ - الشرائح الطبقية الوسطى التى بزغت فى مجتمعنا المصرى فى ارتباط
بعملية العولة وفواعلها المختلفة ، والتي تعمل فى مجالات متعددة :
اقتصادية ، وخدمية ، ومعلوماتية ، ومدنية ... ، ترتبط بالمؤسسات
والمنظمات العالمية من خلال شبكات مصالح وقيم ، ومعايير العمل يتم
الالتزام بها بمقايير مختلفة .

٣ - لا تتخذ أنماط العلاقات بين السياق الكوكبى من ناحية ، والسياق المحلى
- من ناحية أخرى - شكل العلاقة الخطية وحيدة الاتجاه ، من مركز إلى
محيط ، وإنما هناك أشكال ودرجات للالتقاء : المتوتر " بين نزعات ثقافية
 واجتماعية محلية عميقة من ناحية ، وضرورات تطور الرأس مالية ، وبالتالى
العولة من ناحية أخرى . وهو مانجده متجسداً بقدر كبير من الوضوح لدى
مختلف الفئات المشكلة للشريحة الطبقية الوسطى البازغة المصرية محل
الدراسة .

٤ - رغم ما يتمتع به "المستوى الاقتصادي" للعولة من قوة نسبية ، فإنه لا يعد مطلق اليد فى المستويين : الاجتماعى ، والثقافى ، بل إن هذين المستويين الأخيرين قد يساهمان - بقدر ملحوظ - فى إعادة تشكيله - أى المستوى الاقتصادي - وفقاً لخصوصيات نابعة منهما تقليدياً ، وهو ما قد يسم أنساق القيم فى المجتمعات المحلية المتفاعلة مع عملية العولة بنوع من التناقض ، وهو ما بدا جلياً فى تنوع مصادر الاشتقاقات القيمة لدى مبحثينا ، والتي تراوحت - فى عديد من الأحيان - بين التقليدية والحداثة وما بعدها لدى فئات تنتمى موضوعياً - وعلى مستويات متعددة - إلى أنماط وجود ووعى ساهمت عملية العولة بقدر وافر فى تشكيلها .

٥ - وبناء عليه ، وجدنا أن مبحثينا يتسمون - فى مجملهم - بقدر من التقارب "النسبى" على مستويات وجودهم الاجتماعى/الطبقي ، إلا أن أنماط وجودهم تلك ، بمستوياتها المختلفة ، داخل نطاق التكوين الاجتماعى ، وفى تواصلاتها وتقاطعاتها مع الخارج ، قد لا تمثل الفصيل فى كافة الأحوال ، وبشكل مطلق للحكم على أنماط ووعيهم المختلفة . ذلك أن التحولات المجتمعية ، الداخلية والخارجية ، أو المحلية والكوكبية ، والتي تخلقت بفاعلها عناصر ومكونات متسقة من ناحية ، ومتناقضة من ناحية أخرى ، جعلت من الوارد والمستساغ وجود كيانات - أفراداً أو جماعات - تحمل فى تكويناتها كماً من التناقضات الكمية والكيفية ، المتصالحة مع نفسها ، والمتعايشة فى سلام ، وتجد تبريراتها من مصادر متعددة ومختلفة ، منها ما هو متقدم تغلب عليه قيم الحداثة وما بعدها ، ومنها ما هو رجعى محافظ تغلب عليه قيم بالغة التقليدية ، ومن ثم أصبحت لدينا أنماط وجود متسقة نسبياً تحايتها أنماط وعى تنطوى على تناقض .

وبالتطبيق على نتائج بحثنا ، نجد أنه وعلى الرغم من الاتساق

"النسبي" لأنماط الوجود الطبقي الذي يسم شريحتنا الوسطى البازغة فى علاقتها بغيرها من الشرائح الشبيهة ذات الامتداد الكوكبى ، وبحكم محددات ومؤشرات متعددة كالمهنة ، ونوعية التعليم ، والمهارات ، والخبرات ، ومستويات الدخول المادية ... وكل ما يمكن أن نصنفه فى هذا الصدد على أنه يمثل بالنسب إلينا - تحليلياً - أنماطاً للوجود الطبقي ، نقول رغم ذلك ، فإن أنماط وعى شريحتنا الطبقية هذه ، وبتركيز على أنساقها القيمية تحديداً ، لا تتسم بنفس القدر من الاتساق "النسبي" الذى ميز أنماط وجودها على المستوى الكوكبى ، حيث لاحظنا وجود تباينات عديدة ، قد تصل إلى حد التناقض ، بين نوعيات ومستويات القيم التى تتبناها نسب مقدرة من هؤلاء المبحوثين ، وتمثل موجهاً لاختياراتهم وسلوكياتهم فى المواقف المختلفة . فعلى سبيل المثال ، وفى الوقت الذى نجدهم فيه يتبنون قيماً اقتصادية ذات نزوع رأسمالى واضح فيما يتعلق بالعمل وسوقه ومتطلباته ، وكذا فيما يتعلق بقيمهم المرتبطة بالاستهلاك ، نجدهم - وعلى الجانب الآخر - يتبنون قيماً اجتماعية تغلب عليها المحافظة والتقليدية ، كما هو حادث فى اختياراتهم القيمية إزاء الزواج ، وحرية العلاقات بين الجنسين ، فضلاً عن موقفهم المتعلق بالمكانة الحالية للمرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل ، وذلك من منطلقات اجتماعية ودينية ، تصنف على أنها محافظة .

بالإضافة إلى ذلك ، وبالتأكيد عليه ، نجد أنه وعلى الرغم من العلاقة المفترضة بين التوجهات الحداثية من ناحية ، والعلمانية المؤسسة على قواعد المنطق ، والتفكير العقلانى من ناحية أخرى ، فإننا نجد أنه وعلى الرغم من الحداثة البادية على أنماط وجود ، وبعض مكونات وعى مبحوثينا من الشرائح البازغة المعولة ، فإن ذلك لم يؤثر "بشكل حاسم" على تبنيهم لبعض القيم المشتقة من أنساق قيم تغلب عليها التفسيرات الدينية السلفية .

ولعل المثال الواضح على ذلك ، هو رفض نسبة مقدرة منهم لنظام الفائدة على الودائع البنكية بدعوى مخالفته للشريعة الإسلامية .

هذه الوضعية التي لا تتمتع فيها أنماط الوجود والوعى باتساق كاف ، على مستويات مختلفة ، تدلنا على بنية مجتمعية غير حاسمة ، وغير متبلورة ، يصح أن نصفها بأنها هجين من أنماط الوجود والوعى متباين المصادر ، وهو ما يعد نتاجا لما أطلق عليه - من خلال كتابات وتحليلات متعددة - حالة تفصل أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبلها .

وعلى مستوى آخر من التحليل ، نجد أن الحالة الكوكبية المتحولة قد عرضت ثوابت عديدة للتهوى والانهييار ، وهى الحالة التي سعت قواها المتنفذة فى الأساس ، وفعل غلبة توجهاتها البراجماتية ، إلى تسليع كل شئ ، وعرضت الإنسان إلى وضعية التشيي ، بحيث أفضت إلى نشوء حالات من الضياع ، وافتقاد المعنى ، وهو ما دفع إلى صعود بعض التيارات والأخطار والقيم التي تتيج إشباعات روحية ومعنوية على مستويات مختلفة ، تجلت فى مجتمعنا - وفى غيره بطبيعة الحال - فى صور وأنماط للتدين ، بكافة رموزه ومظاهره وطقوسه ، بحيث أصبح يمثل أحد أهم المكونات الملحوظة ، والتي تصدر العديد من الجماعات والفئات الاجتماعية هوياتها الثقافية من خلاله ، ومن بينها بعض الفئات الاجتماعية البازغة بفعل العولة ، والتي كان الظن السائد بشأنها ، أنها قد تكون من أكثر الفئات نقداً لهذه القيم وابتعاداً عنها .

بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون من الممكن رد هذه الحالة إلى كون هذه الفئات والشرائح "المعولة" المصرية هى الأكثر ، أو من أكثر ، الفئات تعرضاً لاختبارات الهوية الثقافية إزاء الآخر أياً كان . ويقدر ما يحدث اتصال ثقافى ، فى ظل بيئة وسياق اجتماعى/ثقافى مشبع بالتناقضات الحدية ، يكون من المقبول تصور الالتجاء والاحتماء بعناصر الهوية الثقافية

التقليدية ، والتي من أهم مكوناتها المكون الدينى .

ولكن ، ورغم التأثير الملحوظ لهذا المكون الدينى على مجمل أنساق قيم مبحثنا - أو لنقل نسبة مقدرة منهم تصل إلى حوالى الثلثين - فإننا لا نستطيع تقرير أنه يمارس تأثيراً حرجاً critical على اختياراتهم ، بحيث يفضى بهم إلى حالة من حالات التغيب أو الإعاقة عن التفاعل والتعامل الناجع مع متغيرات العصر من حولهم ، خاصة فى نطاق العمل بقيمه الحاكمة ، إن هو إلا جزء أو مكون مهم يمنح قدراً من التمييز أو التمايز فيما يتعلق بالهوية الثقافية من ناحية ، فضلاً عن دوره فى الدفاع الروحى والنفسى للأفراد فى مواجهة صراعات وتناقضات العالم ، أو الواقع المادى القاهر من ناحية أخرى .

وعلى مستوى آخر ، هناك إمكانية للفهم من خلال ما تطرحه مقولات ما بعد الحداثة من شكوك حول العقلانية ذاتها ، حيث يطرح التساؤل حول ماهية الإنسان ، وتكوينه ، واتساقه مع ذاته ، ومدى إمكانية التناول العقلانى للأمور "كافة" ، والحد أو السقف الذى من الممكن أن يكون مسموحاً به لمعتقدات غيبية أو ميتافيزيقية ، فى إطار تكوينه ذات أسس ومرتكزات علمية - عقلانية ؟ والأهم هل من حق أحد إصدار حكم بصواب أو خطأ هذه التكوينات ؟

٦ - وفى اتصال بالهوية الثقافية وتساؤلاتها ، ورغم أننا قد انطلقنا منذ البداية من قناعة مؤداها : أن الفئات والشرائح التى ساهمت عملية العولة "الرأسمالية" بقدر وافر ومؤثر فى تشكيلها على المستوى الطبقي ، تتبنى - فى الغالب - قيماً هى الأكثر اتساقاً وتناغماً مع هذه العولة بكافة مستوياتها . إلا ان ذلك لم يصدق إلا على بعض المستويات ، ولدى بعض المبحوثين ، فى حين لم يصدق على معظم المستويات ، ولا على معظم المبحوثين . ذلك أننا نجد أنه وعلى الرغم من الصلات الوثيقة بين شرائحنا

الوسطى البازغة بالعولة ، فإنهم يعدون الأكثر قدرة على التعامل معها ومع آلياتها بقدر ملحوظ من الوعي "النقدى" ، فهم وبحكم تكوينهم يتعاملون مع العالم وتحولاته دون "انبهار" يجعلهم منساقين أو مشدودين إزاء مستحدثاته . ومن ثم فهم لا يعدون بأى حال من الأحوال مجرد متلقين سلبيين لكل ما طرحه العولة من قيم ، ولعل هذا هو ما لاحظناه - على سبيل المثال - من خلال قيمهم الثقافية ، والتي ركزنا فيها على قيم المشاهدة الفنية بالتحديد ، حيث تعكس أنماط استهلاكهم الفنى جانباً مهماً من هوياتهم الثقافية ، هذه الهويات التى تظهر قدراً عميقاً من الكفاءة والسلاسة فى هضم الثقافة الغربية واستيعابها من ناحية ، والسعى إلى تجاوزها ومغايرتها بالتعرض إلى ثقافات متميزة عنها من ناحية أخرى .

يحدث ذلك كله من خلال ذوات قادرة على الفرز الواعى ، وهو ما يجعلنا نخلص إلى أن مقولات التنميط الثقافى التى تشاع بصدد العولة ، وتفلح - فى أحيان عديدة - فى تسويقها وتكريسها ، لا تنطبق على هذه الشرائح والفئات بالبساطة التى تصادفها لدى غيرها من الفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية الأخرى على مستوى مجتمعنا المصرى .

ومن ثم ، وبالترتيب على كل ما سبق ، نخلص إلى أن فاعليات التشكيل البنائى ، بمفهومها الموسع ، تفرز فى علاقتها بمتغيرات الخارج - العولة - تكوينات اجتماعية تتسم بخصوصيتها على كافة المستويات ، والتى يحتوئها ويجسدها كل موقع طبقى ، فى تفاعلات أبعاده ، وتنوع وتباين نتاجاته ، والتى تفضى بنا إلى حد تقرير أن كل تكوينة محددة فهى تمثل - بذاتها - كيانا متفرداً يحتاج إلى دراسات حالة معمقة ، تتبين دينامياته وتواصلاته الداخلية والخارجية الراهنة ، وتستشرف آفاق تطوره المستقبلية .

المؤتمر الدولي الثالث حول الإدراك المكانى

روما - بروچيه ١٢-١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ *

هالة رمضان **

انعقد المؤتمر الدولي الثالث حول الإدراك المكانى فى الفترة من ١٢ - ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ بمدينة روما وبروجيه بايطاليا ، على مدار أربعة أيام متصلة فى جلسات صباحية ومساءية . وانعقدت الجلسات من ١٢-١٤ سبتمبر ، بكلية علم النفس ، جامعة سابيانزا بمدينة روما ، أما اليوم الختامى للمؤتمر فانعقدت جلساته بمدينة بروچيه الايطالية .

اشتملت الجلسات على عدد من المحاضرات العامة والأوراق البحثية وورش العمل ، شارك فيها عدد كبير من علماء علم النفس بمختلف دول العالم من المهتمين بدراسة إدراك الفرد للكان المحيط به .

أهداف المؤتمر

تمثلت أهداف المؤتمر فى محاولات جادة من جميع الباحثين المشاركين لدراسة عملية إدراك وتصور الفرد للكان المحيط به .

وتتاول المؤتمر مصطلح المكان بمفهومه الشامل والواسع ، حيث امتد المصطلح ليشمل كل ما يحيط بالفرد كالمدينة ، والمنزل ، ومكان العمل ،

I. C. S. C. 2006 Third Edition, International Conference on Spatial Cognition. *

** خبير ، قسم التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والشوارع ، والسيارة ، ومواقع الأشياء الخاصة به فى مكان ما ... إلخ .
وكانت الموضوعات الأساسية التى تناولتها أعمال المؤتمر :

- تصور المكان .
- الذاكرة المكانية لدى الفرد .
- عملية الانتباه لما يشمله المكان المحيط بالفرد .
- كيف تعمل حواس الفرد المختلفة وتتكامل فى عملها لإدراك المعلومات المكانية ؟
- أوجه العجز والقصور فى الإدراك المكانية .
- الفروق الثقافية فى كيفية الحصول على المعلومات المكانية بين الأفراد .
- إدراك المسافات الحقيقية لدى الفرد .

المحاور الأساسية للمؤتمر

تركزت أعمال المؤتمر حول ستة محاور أساسية ، تضمن كل محور منها عددا من أوراق العمل المقدمة .

المحور الأول : التصور المكانية

ركزت الأوراق البحثية فى هذا المحور على عملية التصور المكانية لدى الفرد ، وحاولت مناقشته فى علاقته بعدة تطبيقات ، منها على سبيل المثال : التصور المكانية للفرد أثناء تعرضه لعروض سمعية ، والوعى المكانية بداخل السيارة أو كابينة القيادة بالطائرة ، وتصور المسافات لدى سائق السيارة أثناء القيادة .
كما حاول الباحثون تطوير نظريات ونماذج حول التعرف المكانية ، مع تقديم التطبيقات الخاصة بتلك النظريات والنماذج من خلال مواقف واقعية حية .

المحور الثانى : الذاكرة المكانية

تضمن هذا المحور العديد من أوراق العمل التى تعلق بالذاكرة المكانية والاتجاهات لدى الكائن البشرى ، والعمليات المعرفية المعقدة للغاية التى يعتمد

عليها عمل الذاكرة المكانية والاتجاهات لدى الفرد ، والتي تساعد الفرد على إنجاز العديد من مهامه بنجاح ، كأن يجد طريقه إلى المنزل ، أو يتذكر أين ترك مفاتيح السيارة ، أو يرشد شخص ما إلى أقرب مستشفى ، حيث إنه بدون تلك الوظائف المعرفية تكون معيشة الحياة مستحيلة على الفرد .

كما قدمت الأوراق محاولة لوضع قاعدة معرفية عصبية للذاكرة المكانية والاتجاهات . وتناولت العلاقة بين الذاكرة المكانية وبين عدة عوامل كالجنس ، والعمر ، والكيفية التي تنمو وتتطور بها القدرات المكانية أثناء حياة الفرد .

المحور الثالث : الذاكرة البصرية العاملة

اهتمت الأوراق البحثية فى هذا المحور بالاتجاهات البحثية الحديثة فى دراسة الذاكرة البصرية العاملة ، حيث أشارت أوراق العمل إلى أن الإجراء التجريبي المعتاد والمستخدم فى دراسة الذاكرة البصرية - المتمثل فى أن يطلب من المبحوث استدعاء مواقع مكانية قد عرضت عليه سابقا - أصبح عرضة للجدل والمناقشة حول دقته ومدى صلاحيته . مما استدعى بعض الأوراق لمناقشة النقاط الآتية :

- ما يمكن استخدامه لقياس المحيط المكاني .
- نوع الإطار المرجعى المستخدم عند التذكر واستدعاء الأماكن أو المواقع .
- كيف يعرض المكان على الفرد تجريبيا ؟
- أثر طول الفترة الزمنية بعد العرض التجريبي ، ودرجة تعقيده على دقة استدعاء المعلومات المكانية .

المحور الرابع : العجز المعرفى

حاولت أوراق العمل فى هذا المحور تقديم إطار مفاهيمي للمسافات الجغرافية والخرائط المعرفية لدى الأفراد المصابين بنوع من أنواع العجز المعرفى ، وإعطاء أمثلة واقعية للأساليب التكنولوجية المستحدثة لمساعدة الأفراد العاجزين .

بالإضافة إلى مناقشة مدى حاجتنا لأساليب تقييم أوجه العجز المعرفى ، وأكثر الأساليب التكنولوجية ملائمة لمساعدة الأفراد ، والعمل على استحداث أى شكل من أشكال التدعيم الأخرى لهم .

المحور الخامس : الإدراك المكانى والعجز البصرى

ركز هذا المحور على محاولة تطوير جيل جديد من الأساليب المساعدة للأفراد المصابين بالعجز البصرى . كما ركزت أوراق العمل على الأمان الشخصى للعاجزين بصرياً وإدراكهم للأمن الشخصى . وأشارت إلى أن الأمان والأمن رغمًا عن التوسع فى دراسته ، إلا أنه يدرس من مفهوم ضيق وهو الأمان الجسمى ، مع التأكيد على ضرورة مناقشة مفاهيم الأمان والأمان من منظور نفسى واجتماعى ، وتطوير مؤشرات تقديرية جديدة بناء على هذه المفاهيم .

المحور السادس : الذاكرة المكانية العاملة

اتجهت أوراق العمل المتضمنة فى هذا المحور نحو التوصل إلى وضع نموذج متكامل للذاكرة المكانية العاملة ، على أساس أن الذاكرة المكانية لا تعتمد فقط على المعلومات المكانية التى تصل إلى المجال البصرى للفرد ، ولكن تعتمد أيضا على جميع المعلومات المكانية التى تصل إلى الفرد بمختلف حواسه . كما عرضت الأبحاث المقدمة فى هذا المحور العملية المكانية بنماذج حسية مختلفة/أو فى مهام مختلفة .

نتائج وتوصيات المؤتمر

استطاعت الأوراق المقدمة بالمؤتمر أن تقدم عددا من النماذج والنظريات الجديدة الخاصة بإدراك المكان ، كما استطاعت أن تقدم فهما أفضل للذاكرة المكانية وواقعها العصبى ، ووضع نموذج معرفى للذاكرة المكانية ، نمونجا يمكن تعميمه بدرجة أكبر ، ويغضى العديد من وجهات النظر المختلفة بالمقارنة مع النماذج السابق مناقشتها قبل ذلك .

وأوصت بضرورة الاستمرار فى المحاولة لاستحداث أساليب تجريبية جديدة ، بهدف الوصول إلى أكبر درجة ممكنة من نقّة التجريب ، والقيام بمحاولات جادة لاستحداث أساليب تكنولوجية جديدة لمساعدة الأفراد المصابين بنوع من أنواع العجز التى قد تؤثر على الإدراك المكانى السليم للفرد .

الممارسة فى البحوث الاجتماعية وبحوث التسويق : مقدمة *

عرض كتاب

هبة الزعبلأوى**

المقدمة

لقد كان لاقتصاديات السوق والشركات متعددة الجنسيات بالغ الأثر الممتد إلى البحوث عبر الدول وإلى تقنيات جمع البيانات التى تمكن الباحثين من أداء عملهم بكفاءة ودقة . ويعد وضع الأسس العامة وتعلمها وتعليمها فى بحوث السوق والبحوث الاجتماعية أمراً عظيماً الأهمية فى التطبيق العملى ، سواء على مستوى المراكز البحثية ، أو حتى فى سنوات التعليم الأكاديمى . ذلك أن الممارسين للبحوث لابد من تنمية مهارات التفكير والتحليل النقدي لديهم ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الممارسة العملية وإجراء البحوث المختلفة . من أجل ذلك خرج هذا الكتاب حتى يحدد النقاط التى يسير عليها الباحث عند إجراء بحثه بمراحله المختلفة الجزئية والكلية . ومن هنا ، تأتى أهمية هذا الدليل لكل باحث فى العلوم الاجتماعية عامة ، وبحوث السوق والإعلان بصفة خاصة ، فهو دليل موجز وموجه ومرشد لإجراءات

* Yvonne McGivern, The Practice of Market and Social Research: An Introduction, England, Prentice Hall, Second Edition, 2006.

** باحث مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجائنية .

البحث الاجتماعى ، ومعين لكل باحث فى العلوم الاجتماعية ، ولابد من قراءته والاهتمام بمقترحه عند الممارسة العملية للبحوث ، فضلاً عن قيمة اقتنائه .

وصف للعمل الذى بين ايدينا

يقع هذا العمل الموسوعى الضخم فى ٥٥٣ صفحة ، وتتوزع مادته بين مقدمة وثلاثة أجزاء ، وملاحق .

أما الأجزاء الثلاثة فهى :

١ - الجزء الأول : مقدمة فى البحث الاجتماعى وبحوث التسويق ، ويشمل الفصلين الأول والثانى .

٢ - الجزء الثانى : البداية الفعلية ، ويشمل الفصول الثمانية من الثالث حتى العاشر .

٣ - الجزء الثالث : كتابة التقرير ، ويشمل الفصول الأربعة المتبقية من الحادى عشر حتى الرابع عشر .

أولاً : الجزء الأول "مقدمة فى البحث الاجتماعى وبحوث التسويق"

الفصل الأول : "الممارسة العملية فى البحث الاجتماعى وبحوث السوق"

يتحدث الفصل الأول عن ماهية البحث الاجتماعى وقيمه وأخلاقياته وحدوده وكيفية استخدام التكنولوجيا فى ممارسته ومدى إسهامه فى مجالى السوق وبحوث الإعلان . وينتهى هذا الفصل إلى أن البحث يلعب دوراً هاماً فى التخطيط وعمليات صنع القرار فى المنظمات العامة والخاصة ، وأن القيمة العلمية للبحث يمكن أن تحدد بمعايير تتمثل فيما يلى :

تصميم البحث وحدود المناهج المستخدمة ، وتفسير النتائج ، والاستفادة منه فى صنع القرار أو عدم ذلك .

وعن أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، ينتهى الفصل إلى وضع تعريف محدد لها بأنها تلك المبادئ الأخلاقية التى ترشد السلوك البحثى وترسى

مستويات التواصل بين المجموعات المختلفة ، وهى هامة فى عملية إجراء البحث الذى يشمل على البحث نفسه والباحثين والمساهمين فيه ، وكذلك كل المستخدمين له والمستفيدين منه إلى أن تشمل المجتمع الأكبر . ويمكن التعبير عن تلك المبادئ الأخلاقية بالمشاركة الطوعية ، وعدم الإضرار بالمشاركين فى البحث ، والشفافية وعدم تزيف الحقائق .

أما الفصل الثانى : "أنواع البحوث" ، فيغطى حديثه أنواع البحوث وطبيعتها وطرق جمع البيانات ونوعيتها ومصدرها والمنهج المتبع فى ذلك ، وقد انتهى إلى إمكانية تصنيف البحوث وتقسيمها إلى البحوث الاستطلاعية ، والبحوث الوصفية ، والبحوث السببية أو التشخيصية ، وقد خلص إلى أن عملية جمع البيانات قد تكون مستمرة أو لحظية ترتبط بأهمية قضية ما مثارة . وتستخدم أدوات عدة فى إتمام ذلك : الملاحظة ، والمقابلة ، والتحدث عبر التليفون ، والبريد العادى ، والآخر الإلكتروني .

ويتوقف نوع البيانات التى يتم جمعها على نوع البحث كىما كان أو كيفيا ، وعلى العينة محل الدراسة ، فتختلف من بحوث المستهلك عن البحوث الاجتماعية . وقد يكون البحث الواحد كىما وكيفيا فى الوقت ذاته ، ولا مانع من أن يبدأ بالملاحظة وينتقل إلى الاستبارة .

ثانيا : الجزء الثانى "البداية الفعلية"

ويبدأ بالفصل الثالث ، ويتناول "التخطيط للبحث وتصميمه" ، حيث يحدد ما يكون متضمنا فى تخطيط البحث وتصميمه ، ويبدأ بتعريف مشكلة البحث وهى الخطوة الأكثر أهمية ثم يعرض لتساؤلاته ، ووحدات التحليل ، والوقت المتوقع أن يستغرقه البحث . وقد انتهى هذا الفصل إلى أن تصميم البحث يلزم معه تحديد المشكلة بكل وضوح ، وكذلك عنوانه لابد أن يكون بعيدا عن الغموض . ويقع هذا التصميم فى مستويين : الأول ويتضمن كيفية بناء البحث بالطريقة التى تمكنا من تحقيق

أهدافه ، والثانى ويتمثل فى تحديد وتجميع البراهين والدلائل على أهمية البحث الذى يبدأ بتحديد مشكلته ، وهو أمر هام ودقيق ، وتبنى بقية خطوات البحث عليه . ذلك أن صلاحية البحث وجودته تتوقف على ارتباط عنوان البحث بمشكلته بأهدافه ، ويكون النتائج التى يتوصل إليها ممثلة وقابلة للتعميم على المجتمع الأكبر نسبيا .

ننتقل إلى الفصل الرابع : كتابة الخطة المقترحة ، ويتناول المقترح الخاص بتصميم البحث وتحديد تساؤلاته والاستجابة المتوقعة أن تتحقق منه ، والاعتبارات الأخلاقية ، والجهة التى ترمى البحث وتدعمه وتموله . وقد خلص إلى أن الخطة المقترحة تشتمل على ضرورة أن يبدأ البحث بتحديد مشكلته ووضع تصور للبيانات التى يحتاج إلى توافرها وكيفية استخدامها وتوظيفها ، وتحديد أى المداخل النظرية التى يستخدمها ، وعرض أهمية البحث والدراسات السابقة عليه ، وتحديد العينة ، وأنوات التحليل ، والتكلفة الزمنية والاقتصادية التى يتوقع أن ينفقها البحث .

واضمان إتمام مهمة بحثية جيدة النوعية ، ينبغى على الباحث بناء علاقة اتصال وتواصل مع فريق العمل والالتزام بأخلاقيات البحث العلمى .

وعن "كيفية جمع البيانات" يتحدث الفصل الخامس ، حيث ينتهى إلى أن البيانات التى يتم جمعها تعتبر مصدرا هاما فى المراحل المبكرة للبحث ، وتقيد فى تصميم البحث وتحديد مشكلته ، وكذلك فى تفسير النتائج فى المراحل النهائية .

وتتمثل مصادر جمع البيانات فى الأجهزة الرسمية المنوط بها إصدار إحصاءات مقننة فى منظمات بحوث المستهلك والإعلان ، وغالبية هذه البيانات متاحة فى ديسك أو على أسطوانة (سى دى : قرص مضغوط) ، أو من خلال دار نشر ، أو من المكتبة ، أو عن طريق الاتصال التليفونى ، أو من خلال قواعد البيانات المتوافرة .

وتعد أجهزة إدارة المعلومات وأجهزة دعم واتخاذ القرار وسجلات حفظ

المعلومات من مصادر جمع البيانات أيضا .

وقد تم إدماج البيانات الديموجرافية فى البيانات الجغرافية لنتج لنا البيانات الديموجيوجرافية بتصنيفاتها التى تمدنا بفهم أعمق لسلوك المستهلك فى بحوث السوق أفضل من كون البيانات ديموجرافية وحدها أو جغرافية وحدها .

الفصل السادس : "جمع البيانات بأسلوب كیفى" ، ويتحدث عن وسائل جمع البيانات التى تشمل : الملاحظة ، والاستبصار ، والاتصال عبر التليفون . وقد خرج الفصل بنتائج عديدة :

- توجد طريقتان لجمع البيانات الكيفية هما : الملاحظة ، والمقابلة . وتزيد الملاحظة عن الأخيرة بخاصية رؤية الباحث للمستجيب فى وضع سلوكه الطبيعى وليس الانتقالى ، فى حين أنه فى أثناء المقابلة يحاول المستجيب أن يظهر المثالى من سلوكه أمام الباحث .

- إن عددا قليلا من المناهج التقليدية المستخدمة فى البحوث الاجتماعية صارت أكثر شيوعا فى بحوث الدعاية والإعلان ، مثل المنهج الإثنوجرافى والسيموطيقا (علم دراسة دلالات الصور والرموز والأشكال ومعانيها وارتباطها بالثقافة المحيطة بها) .

- وتعد الإثنوجرافيا منهجا للدراسة والتعلم للشخص كوحدة مفردة أو لمجموعة أو أكثر من البشر مثلا فى بيئتهم الخاصة ولدة زمنية محددة ، ويتضمن كلا من الملاحظة والمقابلة ، وقد تكون الإثنوجرافيا منهجا مكلفا ومستهلكا للكثير من الوقت ، لكنها تفيد فى إمدادنا بالتفاصيل والتعمق فى فهم الطرق التى يتصرف بها الناس وما يفكرون فيه ويشعرون به وقت مسلكهم ، وأن استخدام هذه الوسيلة أو تلك يتوقف على طبيعة البحث والهدف منه .

- إن الشكل الأساسى لإجراء المقابلة يتمثل فى اللقاء بين الباحث والمبحوث وجها لوجه بشكل متعمق ، وتستغرق قرابة الساعة ، أما فى حالة المناقشة الجماعية والتى تتكون من ثمانية مستجيبين إلى عشرة فإنها قد تستمر لوقت أطول ،

وتفيد المقابلات الفردية إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة ، أو إذا كان البحث عن اتجاهات الفرد وسلوكه .

أما المناقشات الجماعية ، فإنها تناسب فى حال احتياج الباحث إلى تحديد الاختلافات بين اتجاهات مجموعة النقاش ، وفى حال الاحتياج إلى فهم التأثيرات الاجتماعية والثقافية أو استنباط حلول غير تقليدية .

ويمكن أن تعقد مجموعات النقاش المختلفة بشكل متزامن أو غير متزامن أو عبر البريد الإلكتروني ، وتختلف قائمة الموضوعات التى تناقش من قائمة بسيطة إلى أخرى ذات كثافة موضوعية ، وأن اختيار مجموعة النقاش يعتمد على أهداف البحث ، وتعتمد المقارنة بين المجموعات المختلفة على خبرة الذين يعقون هذه الحلقات للنقاش ويديرونها .

وعن دور السيموطيقا فى جمع البيانات الكيفية ، فإنها تشير إلى دراسة دلالات العلامات والرموز فى كل أشكال الاتصال ، وتفيد خاصة فى بحوث الإعلان ، حيث تفسر معانى الرموز والصور والأشكال المستخدمة فى الإعلانات وتطلها وتربطها بالثقافة المحيطة .

ويتناول الفصل السابع : "جمع البيانات بأسلوب كمى" إذ يغطى

موضوعات المقابلة ، ودور القائم بالمقابلة ، وأنواعها . وقد خلص إلى عدة نقاط :

- تعتمد جودة البيانات التى يتم جمعها على مدى ما يتمتع به الباحث من مهارات اتصال فى إجراء المقابلات وفى العمل الميدانى وفى إدارة البيانات التى يمكن أن تسجل الكترونياً ، حيث إدخال البيانات إلى الحاسب الآلى ، وذلك كله يعتمد على التدريب الجيد .

- يمكن إجراء الاستبصار - المقابلة وجها لوجه - فى المنزل ، أو فى الشارع ، أو فى مركز بحثى أو فى مكان عمل المبحوث ، معتمدين فى ذلك على طبيعة المسح . وتكمن مميزات الاستبصار فى : المرونة فى إجراء المقابلة ، وتمكين الباحث من كتابة تقرير تفصيلى ودقيق ، مما يؤثر بالإيجاب على جودة

البيانات . ومن المأخذ على الاستتار التكلفة العالية نسبيا ، والاستهلاك الكبير للوقت ، ولتلافيهما تصدد العينات العنقودية ، وتقليل التكلفة الاقتصادية والزمنية كذلك .

- ويمكن إجراء المقابلة عن طريق الاتصال التليفونى ، وتفوق هذه الطريقة الاستتار بخصائص : على المستوى الجغرافى ، فإنه يمكن تحديد العينة العشوائية بكل سهولة ، وبالتالي تقل نسبة خطأ العينة ، وهى أسرع فى إجرائها ، وذات تكلفة أقل ، ويعظم التحكم فى جودة إجرائها - ويمكن إتعام المسوح ذاتيا إما بالبريد العادى أو بالبريد الإلكترونى والإنترنت .

الفصل الثامن : "العينات" إن أهم مايدور الحديث حوله عن العينات هو طرق اختيارها ، والتي لابد أن تبعد عن التحيز ، وأن تختار بكل دقة وإحكام من مجتمع البحث : أشخاصا كانت ، أو أشياء . إذ ربما تكون العينة فى البحوث الاجتماعية وبحوث السوق أفرادا ، أو أسرا معيشية أو مؤسسات ، أو حتى ربما تكون مكانا أو أحداثا أو خبرات . ويعد اختيار العينة أحد أهم إجراءات البحث التى تشتمل على الفئة المستهدفة من البشر مع اختيار أدوات مناسبة للعينة ولخصائصها ولحجمها .

وتوجد ثلاثة تصنيفات لأنواع العينات هى : العينات الاحتمالية أو العشوائية ، والعينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) ، والعينات شبه العشوائية . إن الإطار الذى يمكن أن تنتقى منه العينة قاعدة بيانات أو قائمة أو تسجيل أو خريطة ، ويشترط فى العينة دقتها ، وأن تكون متاحة بسهولة ، وملائمة لمشكلة البحث ، وقابلة لتطبيق الإجراءات البحثية عليها .

- ويعتمد حجم العينة على طبيعة البحث والهدف منه ومتطلبات التحليل ، خاصة مع الجماعات الثانوية فى العينة التى يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية حتى تمكننا من دقة النتائج والثقة بها .

- وبالنسبة لبحوث السوق ، فإنه يشيع استخدام العينة الحصصية ، وليس

العشوائية (الاحتمالية) ، وتعتمد جودة اختيار العينة الحصصية على درجة العشوائية التى يحددها القائم بالمقابلة فى اختياراته ودقتها وحداتها .

الفصل التاسع : "جمع البيانات بالاعتماد على رصد الاتجاهات" ، ويجب

هذا الفصل عن هذا التساؤل : كيف تجمع البيانات الكيفية اعتمادا على الاتجاهات ؟ حيث تقع الاتجاهات فى نطاق اهتمامات الباحثين فى العلوم الاجتماعية والباحثين فى مجال السوق ، وحيث تتباين التعريفات ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مفهوم الاتجاه يقصد به الميل المسبق إلى شىء ما أو موضوع ما ودراسته بطريقة خاصة حينما تتعلق الظروف المحيطة بهذا الميل . وعليه فإن إجراء البحث اعتمادا على الاتجاه مسألة صعبة ومعقدة وذات جوانب متعددة ، ويعتمد على ظروف خاصة لابد من تهيئتها عند إجراء الدراسة ، وفى نفس الوقت ربما يكون الباحث غير ذى اهتمام بدراسة الاتجاهات . ويمكن زيادة التعويل على صحة الاتجاه علميا من خلال استخدام بنك الأسئلة أو الجمل الخبرية الموحية بأدوات الاتجاه وأشكاله ، وشمولها لجوانبه المختلفة .

وتتكون الأسئلة التى تقيس الاتجاهات الكيفية من جزأين :

الأول : تصميم واختيار قائمة العبارات التى توضح أبعاد الاتجاه فيما يتعلق بمتغير الاتجاه الخاص ، والثانى : اختيار شكل الاستجابة ، وأن أكثر الاتجاهات شيوعا تتضمن تقنيات ومقاييس الدلالات اللفظية المختلفة ، وترتيب المكانة ، والمقاييس الخطية . ويقوم المستجيبون باختيار العبارات التى تتوافق مع ميولهم ، مما يسمح بتحليل البيانات فى تنوع كبير ، بدءا من حساب النسبة الاحتمالية لأفراد العينة ، والذين لهم علاقة ارتباطية بمنتج معين أو علامة تجارية محددة ، إلى عقد المقارنات بين الأشكال المختلفة لكل علامة تجارية من خلال استعراض كل العبارات ، وصولا إلى تقنيات معقدة فى رسم خريطة للمتغيرات المتعددة .

الفصل العاشر : "تصميم الاستبيانات" ، ويغضى هذا الفصل أهمية

التصميم الجيد للاستبيان ونظام الأسئلة ومحتواها ووضوحها وطولها ، وقد انتهى إلى أن الاستبيان هو الأداة التي تستخدم في جمع البيانات ، وتعتمد جودة البحث وتأثيره على جودة البيانات التي تم جمعها ، والتي لا بد من اتصالها بعنوان البحث ومشكلته وأهدافه ومناسبتها للمراحل التطبيقية أثناء إجرائه .

ويمكن تصميم أسئلة لموضوعات محددة ، وقد تكون لاختبار فروض توصلت إليها دراسات سابقة . وتعد الأسئلة المتدرجة ضرورية في حالة عقد المقارنات بين المسوح وفي حالة دمج البيانات من مسوح مختلفة .

وينبغي ألا يكتنف الأسئلة الغموض ؛ حتى لا يصعب قياسها . كما ينبغي الاهتمام جيداً بصياغة السؤال وبناؤه ، مفتوحة نهايته كانت أم مغلقة ، ويتعدى هذا الاعتناء إلى ترتيب الأسئلة والتدرج فيها ومراعاة طولها حتى شكل نموذج طباعتها .

ثالثاً: الجزء الثالث "الانتهاء من البحث وكتابة التقرير"

الفصل الحادي عشر : "إدارة مشروع البحث"

ويقدم لنا هذا الفصل تصوراً حول كيفية إدارة مشروع البحث حيث :

- ينبغي على الباحث إدارة بحثه يوماً بيوم ، والتأكد من إحرازه تقدماً في الإجابة على ما يطرح من أسئلة في الميدان كانت أو من العمل .
- يجب عمل دليل مرشد وموجه للأسئلة داخل الاستبيان ، والتأكد من ملائمة للعمل الميداني وقابليته للتحليل .

- وعمل محددات للتحليل ، وإجراء الترقيم والتكويد ، وذلك كله يعتمد على مهارة الباحث التي تكمن في قدرته على إدارة الوقت بكفاءة وفعالية ، إذ يمكنه الانتهاء من مراحل البحث قبل حلول ميعاده .

الفصل الثاني عشر : "تحليل البيانات الكيفية" ، ونخرج من هذا الفصل

بأن تحليل البيانات الكيفية يتضمن البحث عن النماذج ، والعلاقات بينها ، وهي

عملية مستمرة ، حيث تبدأ مع نقطة بداية مشروع البحث ، وتمتد في أثناء العمل الميداني ، وهي عملية صعبة ومستهلكة لكثير من الوقت .

ولا يوجد بشكل محدد ونهائي تقنيات متدرجة أو حتى تعريف موضع للإجراءات ، ولكن يوجد فقط مداخل واتجاهات عديدة مختلفة ، وأن هذه التقنيات تحدد من علوم اجتماعية مختلفة خصوصا من الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع .

وليس هناك مدخل واحد خاص للتحليل ، ولكن من الأفضل لو استخدم الباحث مداخل متعددة تفيد في صياغة الفروض والأفكار من البيانات التي تم جمعها وإخضاعها للتحليل الكيفي . وقد يكون النموذج النظري غير ذي قيمة في التحليل ، ولكن يساعد في إعادة صياغة الأسئلة وإعطائها الترابط المنطقي المطلوب ، وإمدادنا بالأفكار التي تساعدنا على التعميط ، ويخضع هذا النموذج النظري للاختبار النظري والإمبيرقي .

ويعد تأكيد البيانات وعنوانها أداة تحليل مهمة ، وكذلك الشأن عند استخدام الرسوم التوضيحية والجداول والخرائط في تصنيف البيانات وتوضيح العلاقات بين الأشكال المختلفة .

وتوجد برامج حوسبية عديدة تسهم في تحليل البيانات الكيفية . ويفيد البرنامج في تخزين وتصنيف وبحث واسترجاع البيانات . إن كفاءة التحليل الحوسبي - الآلي - لا تتوقف على جودة البرامج المستخدمة في ذلك فحسب ، ولكن على الكيفية التي يستخدم بها الباحث هذه البرامج .

الفصل الثالث عشر : تحليل البيانات الكمية ، وتنتقل البيانات من

الاستبيان إلى التحليل في عملية تعرف بإدخال البيانات ، ويمكن أن تحوسب هذه الخطوة . وتسمى وحدة التحليل المفردة بالحالة ، وتطلق أيضا على الاستبيان الواحد بمستجيب واحد ، وتتكون المتغيرات من الفرد والأسئلة والإجابات عنها تعرف بالقيم .

وتحديد نوع التحليل المناسب يعتمد على نوع البيانات الذى بدوره يحدد اختبار الإحصاء الدال المستخدم من خلال حساب تكرارات الاستجابات لكل مائة حالة ، وهى تعبر عن نسبة من يقولون نعم ولا ولا أعرف .

إن انتشار أو توزيع الإجابات فى العينة أمر مهم ، وذلك من خلال حساب عدد مرات تكرار كل قيمة من المتغيرات . وتوجد طريقة أخرى هى حساب الإحصاءات التى تؤدى إلى نفس النتيجة ، وتعرف بالإحصاءات الوصفية .

ويعرف التحليل المعتمد على متغير واحد بالتحليل النوعى ، ويتضمن التحليل الثنائى والمتعدد المتغيرات فحص العلاقات بين اثنين أو أكثر من المتغيرات ، وتخطط الجداول بناء على إجابات أفراد العينة . ورغم عدم توجيه كل الأسئلة إلى كل أفراد العينة فإن التحليل يبنى على أفراد العينة بكاملها . وفى مثل هذه الحالات ، فإن الجداول تنقى وترشح لتمثل فى الاستجابات الخاصة بالأسئلة أكثر من العينة الإجمالية .

ويمكننا الاختبارات الإحصائية الدالة من تحديد ما إذا كانت العلاقات بين المتغيرات أو الاختلافات بين النسب المئوية الحقيقية أو كونها قد ظهرت أكثر بطريق المصادفة ؛ وأن اختيار نوع الأسئلة يعتمد على ما الذى نريد اختباره : هل إيجاد علاقات أم تحديد فروقات ؟ هل على مستوى عين واحدة أو أكثر ، وإذا كان هل كانت العينات منسجمة أم غير ذلك ؟

ولقد صممت آليات لتمكننا من تحليل المتغيرات العديدة ، وهذه التقنيات تشتمل على عامل التحليل ، وعنقودية التحليل ، وتطابقه وتوافقه .

الفصل الرابع عشر : كتابة التقرير ، ويغطى كتابة التقرير النهائى ، وجدولة البيانات ووضعها فى رسوم بيانية ، وتقييم جودة البحث . وقد خلص إلى ما يلى :

- إن التقرير النهائى والعرض المبدئى خطوتان فى غاية الأهمية ؛ لأنهما وسائل لبورة الفكر حول النتائج ، ويستخدمان كقنوات لتفسيرها ، وكطريقة لإحداث

- التأثير على العميل فى منهج الفعل ، وكطريقة لتسويق خبرة الباحث .
- وتعطى التقارير والعروض فرصة لكل من الباحث والعميل لمناقشة النتائج التى توصلوا إليها ، واكتشاف المعنى المتضمن فىهما . وتفيد هذه التقارير فى تقييم جودة البحث .
 - إن الهدف من العرض وكتابة التقرير هو التواصل مع النتائج بوضوح ودقة وكفاءة ، حيث يجب أن يكون الباحث واضحاً فى نقل الرسالة إلى الجمهور العادى ، وأن يقوم بتحرير المحتوى بشكل محدد ، وأن يتضمن العرض فقط ما يتصل بالنتائج ويسلط الضوء عليها .
- وفيما يتعلق بالقضية محل البحث :**
- يقوم الباحث بإعداد مفهومات البحث ، وأن يختار التصميم الذى يعزز وصول رؤيته للرسالة إلى الجمهور ، وأن يفكر فيما يتعلق بالمنطق الرمزي ، وبالتجهيزات ، وفى حجم الغرفة ، وحجم الجمهور وكثافته .
 - يجب أن يوضح الباحث الهدف من بحثه ، ويعد الإطار الذى يدور فيه محتوى البحث .
 - أن يستخدم الباحث لغة الحياة اليومية ، وأن يستخدم الأسلوب القصصى ؛ حتى يسهل قراءة التقرير من قبل المثقف والجمهور العادى ، وأن يلتفت النظر إلى كيف أن مشكلة البحث تهم صناعات القرار ، وأن يعيد النظر فى النتائج .

تصميم الاختبار الأمثل لاختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة ثابتة لتوزيع ويبل في حالة البيانات المتوترة

ماجدة عبد الفتى

هذه الدراسة تتناول التصميم الأمثل لاختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة ثابتة لتوزيع ويبل ذو معلمتين في حالة البيانات المتوترة زمنيا . وتقسم المفردات تحت الاختبار إلى جزئين : جزء من المفردات يعمل تحت ضغط معين ثابت طول فترة الاختبار ، والجزء الآخر يعمل في ظروف عادية ، وينتهى الاختبار بعد فترة زمنية معينة يتم تحديدها مسبقا . ويتم تحديد النسبة المثلى المخصصة للعمل في ظروف عادية بإحدى الطريقتين : الطريقة الأولى من خلال تباين تقديرات الإمكان الأكبر لمعلمات التوزيع ، والطريقة الثانية من خلال تباين تقدير معامل التعجيل .

- [15] Kielpinski, T. J. & Nelson, W. (1975). Optimum censored accelerated life tests for normal and lognormal life distributions. IEEE trans. Reliability, R-24(5), pp. 321-32.
- [16] Nelson, W. & Meeker, W. Q. (1978). Theory for optimum accelerated censored life tests for Weibull and extreme value distributions. Technometrics, 20(2), pp. 171-7.

- [5] Bhattacharyya, G. K. and Soejoeti, Z. (1989). A tampered failure rate model for step-stress accelerated life test. *Communication in Statistics-Theory and Methods*, 18(5), pp.1627-1643.
- [6] Bai, D. S. and Chung, S. W. (1992). Optimal design of partially accelerated life tests for the exponential distribution under type-I censoring. *IEEE Transactions on Reliability*, 41(3), pp. 400-406.
- [7] Bai, D.S., Chung, S. W. and Chun, Y. R. (1993). Optimal design of partially accelerated life tests for the lognormal distribution under type-I censoring. *Reliability Engineering and System Safety*, 40 , pp. 85-92.
- [8] Attia, A. F., Abdel-Ghaly, A. A. and Abdel-Ghani, M. M.(1996). The estimation problem of partially accelerated life tests for the Weibull distribution by maximum likelihood method with censored data. *Proceedings of the 31st Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR, Cairo University*, pp. 128-138.
- [9] Abdel-Ghani, M.M.(2004): The estimation problem of the log-logistic parameters in step partially accelerated life tests using type-I censored data. *The National Review of Social Sciences*, vol. 41, no 2, pp. 118-134.
- [10] Abdel-Ghaly, A. A., Attia, A. F., and Abdel-Ghani, M. M.(1997). The Bayesian estimation of Weibull parameters in step partially accelerated life tests with censored data. *Proceedings of the 32nd Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR, Cairo University*, pp 45-59.
- [11] Bai, D. S. and Chung, S. W., op. cit., pp. 400-406.
- [12] Abdel-Ghani, M.M. (1998): Investigation of some lifetime models under partially accelerated life tests, Ph. D., Department of Statistics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt.
- [13] Bai, D. S., Kim, M. S. & Lee, S. H. (1989). Optimum simple step-stress accelerated life tests with censoring. *IEEE Transactions on Reliability*, 38(5), pp. 528-32.
- [14] Chernoff, H. , op. cit., pp. 381-408.

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \theta}\right) = -\frac{\alpha^2}{\theta \beta} n p P_a$$

where,

$$E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial \beta}\right)\Big|_{\beta=\hat{\beta}, \theta=\hat{\theta}} = 0, \quad E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial \theta}\right)\Big|_{\theta=\hat{\theta}, \beta=\hat{\beta}} = 0,$$

$$E(\delta_{ui}) = \int_0^{\eta} f(t; \theta) dt = 1 - e^{-\left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}} = P_u$$

and,

$$E(\delta_{aj}) = \int_0^{\eta} f(x; \beta, \theta) dx = 1 - e^{-\left(\frac{\beta \eta}{\theta}\right)^{\alpha}} = P_a$$

REFERENCES

- [1] Chernoff, H. (1962). Optimal accelerated life designs for estimation. *Technometrics*, 4, pp. 381-408.
- [2] Bessler, S., Chernoff, H. and Marshall, A. W. (1962). An optimal sequential accelerated life test. *Technometrics*, 4, pp. 367-379.
- [3] Goel, P. K. (1971). Some estimation problems in the study of tampered random variables. Ph.D., Department of Statistics, Carnegie-Mellon University, Pittsburgh, Pennsylvania.
- [4] DeGroot, M. H. and Goel, P. K. (1979). Bayesian and optimal design in partially accelerated life testing. *Naval Research Logistic quarterly*, vol 16(2), pp. 223-235.

$$\begin{aligned}
\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} &= \frac{\alpha}{\theta^2} \left(\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \right) - \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2} \left[\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} \left(\frac{t_i}{\theta} \right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta} \right)^\alpha \sum_{i=1}^{nq} \bar{\delta}_{ui} \right. \\
&\quad \left. + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{\beta x_j}{\theta} \right)^\alpha + \left(\frac{\beta \eta}{\theta} \right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \\
&= \frac{\alpha}{\theta^2} \left(\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \right) - \frac{(\alpha+1)}{\theta} \left[\frac{\partial \ln L}{\partial \theta} + \frac{\alpha}{\theta} \left(\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \right) \right]
\end{aligned}$$

Then,

$$\begin{aligned}
E \left(- \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} \right) &= - \frac{\alpha}{\theta^2} n (q P_u + p P_a) + \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2} n (q P_u + p P_a) \\
&= \frac{\alpha^2}{\theta^2} n (q P_u + p P_a)
\end{aligned}$$

For the third equation (2.11), since

$$\begin{aligned}
\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \theta} &= \frac{\alpha^2 \beta^{\alpha-1}}{\theta} \left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j}{\theta} \right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta} \right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \\
&= \frac{\alpha}{\theta} \left[\frac{\alpha}{\beta} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} - \frac{\partial \ln L}{\partial \beta} \right]
\end{aligned}$$

Then,

Appendix

The elements of the Fisher information matrix are obtained by taking the negative expectations of the second partial derivatives of the natural logarithm of likelihood function with respect to β and θ , as follows; for the equation (2.9), since

$$\begin{aligned}\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} &= -\frac{\alpha}{\beta^2} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} - \alpha(\alpha-1)\beta^{\alpha-2} \left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \\ &= -\frac{\alpha}{\beta^2} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} + \frac{(\alpha-1)}{\beta} \left[\frac{\partial \ln L}{\partial \beta} - \frac{\alpha}{\beta} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \right]\end{aligned}$$

Then,

$$\begin{aligned}E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2}\right) &= \frac{\alpha}{\beta^2} \sum_{j=1}^{np} E(\delta_{aj}) - \frac{(\alpha-1)}{\beta} \left[E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial \beta}\right) - \frac{\alpha}{\beta} \sum_{j=1}^{np} E(\delta_{aj}) \right] \\ &= \frac{\alpha}{\beta^2} np P_a + \frac{\alpha(\alpha-1)}{\beta^2} np P_a \\ &= \frac{\alpha^2}{\beta^2} np P_a\end{aligned}$$

For the second equation which is (2.10), since

Table (2)
The optimal $10^{-2} n(\frac{\alpha}{\beta})^2 \text{AsVar}(\hat{\beta})$ in constant PALT

P_u	P_a																	
	.10	.15	.20	.25	.30	.35	.40	.45	.50	.55	.60	.65	.70	.75	.80	.85	.90	.95
.05	.582	.497	.450	.418	.396	.379	.366	.355	.346	.338	.332	.326	.321	.316	.312	.308	.305	.302
.10		.329	.291	.266	.248	.235	.225	.216	.209	.203	.198	.193	.189	.186	.183	.180	.177	.175
.15			.232	.209	.194	.182	.173	.165	.159	.154	.150	.146	.142	.139	.136	.134	.132	.130
.20				.179	.164	.154	.145	.138	.133	.128	.124	.120	.117	.114	.112	.110	.109	.106
.25					.146	.136	.128	.121	.116	.112	.108	.104	.102	.099	.097	.095	.093	.091
.30						.123	.116	.109	.104	.100	.097	.094	.091	.088	.086	.084	.082	.081
.35							.107	.101	.096	.092	.088	.085	.083	.080	.078	.077	.075	.074
.40								.094	.089	.085	.082	.079	.077	.074	.072	.071	.069	.067
.45									.084	.080	.077	.074	.072	.069	.068	.066	.064	.063
.50										.076	.073	.070	.068	.065	.064	.062	.060	.059
.55											.069	.067	.064	.062	.062	.059	.057	.056
.60												.064	.061	.059	.058	.056	.054	.053
.65													.059	.057	.055	.054	.052	.051
.70														.055	.053	.051	.050	.049
.75															.051	.050	.048	.047
.80																.048	.047	.045
.85																	.045	.044
.90																		.043

Table (1)
The optimal sample-proportion p^* allocated at accelerated
condition in constant PALT

	P_a																	
	.10	.15	.20	.25	.30	.35	.40	.45	.50	.55	.60	.65	.70	.75	.80	.85	.90	.95
.05	.41	.36	.33	.30	.28	.27	.26	.25	.24	.23	.22	.21	.21	.20	.20	.19	.19	.18
.10		.44	.41	.38	.36	.34	.33	.32	.30	.29	.28	.28	.27	.26	.26	.25	.25	.24
.15			.46	.43	.41	.39	.37	.36	.35	.34	.33	.32	.31	.30	.30	.29	.28	.28
.20				.47	.44	.43	.41	.40	.38	.37	.36	.35	.34	.34	.33	.32	.32	.31
.25					.47	.45	.44	.42	.41	.40	.39	.38	.37	.36	.35	.35	.34	.33
.30						.48	.46	.44	.43	.42	.41	.40	.39	.38	.37	.37	.36	.35
.35							.48	.46	.45	.44	.43	.42	.41	.40	.39	.39	.38	.37
.40								.48	.47	.46	.44	.43	.43	.42	.41	.40	.40	.39
.45									.48	.47	.46	.45	.44	.43	.42	.42	.41	.40
.50										.48	.47	.46	.45	.44	.44	.43	.42	.42
.55											.48	.47	.46	.46	.45	.44	.43	.43
.60												.49	.48	.47	.46	.45	.44	.44
.65													.49	.48	.47	.46	.45	.45
.70														.49	.48	.47	.46	.46
.75															.49	.48	.47	.47
.80																.49	.48	.47
.85																	.49	.48
.90																		.49

asymptotic variance of the acceleration factor or minimizing the generalized asymptotic variance of the Weibull parameters. When P_u and P_a are given, the optimal sample-proportion allocated to accelerated condition in constant PALT is easy to know from table(1). Therefore, the estimates of the parameters corresponding to the minimum asymptotic variance of the acceleration factor are obtained.

table (2), using the interpolation, the corresponding optimal asymptotic variance of the estimate of β can be calculated as follows :

Since $10^{-2} n(\frac{\alpha}{\beta})^2 \text{AsVar}(\hat{\beta}) = 0.131$, then the optimal $\text{AsVar}(\hat{\beta}) = 0.014$ and from (2.12) the optimal $\text{AsVar}(\hat{\theta}) = 0.038$.

5. Summary and Conclusion

In lifetesting, units with high reliability make the test impossible to continue. So, ALT is used to facilitate estimating the reliability of the unit in a short period of time. But, the main assumption in ALT is that the relationship between the mean lifetime and the stress is known. On the other hand, in the case of the modern products with high complicated technology, it is impossible to know or to expect this relationship or to be able to assume the shape of a mathematical model related the lifetime of the unit to the stress. Consequently, in such cases, PALT is the suitable procedure of accelerating life tests to be applied where PALT does not assume that this relationship is known. In such tests, not all the units have to be put to high stress but some of them run at use condition and the others run at accelerated condition.

There are two different types of PALTs; step PALT and constant PALT. The optimal designs of constant PALT in type-I censored data, when the lifetime follows the Weibull distribution, are considered in either minimizing the

difficulty and obtain constant PALT plans. These pre-estimates can be approximated from past experience, similar data, or a preliminary test. We have computed the optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for various values of P_u and P_a . Since P_u and P_a are probabilities, then, they can be taken as $P_a=0.1(0.05)0.95$ and $P_u=0.05(0.05)0.9$ such that $P_a > P_u$. Substituting these values in equation (3.1), then, p^* is obtained. Table (1) gives the optimal sample-proportion minimizing $AsVar(\hat{\beta})$ at the different values of both P_u and P_a . Table(2) shows the corresponding optimal $n(\frac{\alpha}{\beta})^2 AsVar(\hat{\beta})$ multiplied by a factor 10^{-2} . On the other hand, the optimal sample-proportion minimizing $GeAsVar(\hat{\beta}, \hat{\theta})$ does not depend on P_u and P_a and equals to 0.5.

4. Numerical example

To illustrate how to use table (1), consider a sample size $n=100$ generating random number from two-parameter Weibull distribution, where $\beta = 2$, $\theta=4$ and $\alpha=6$, where the censoring time $\eta = 3.0$. Then, P_u and P_a can be obtained (see the appendix) and will be 0.16 and 0.9 respectively. Therefore, from table (1), using the interpolation, the optimal sample-proportion corresponding to them is 0.28. This means that sample size is divided where $(0.28) \times 100$ items are allocated to accelerated condition and $(0.72) \times 100$ items are allocated to use condition. The estimates of β and θ are easy to be obtained from equations (2.4) and (2.5). Therefore, from

$$p^* = \frac{1}{1 + \sqrt{\frac{P_a}{P_u}}} \quad (3.1)$$

Therefore, the optimal $\text{AsVar}(\hat{\beta})$ will take the form $\frac{\beta^2}{n\alpha^2} \left(\frac{1}{\sqrt{P_u}} + \frac{1}{\sqrt{P_a}} \right)^2$.

b) On the other hand, the generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ which is the reciprocal of the determinant of Fisher-information matrix, is as follows:

$$\text{GeAsVar}(\hat{\beta}, \hat{\theta}) = \frac{\beta^2 \theta^2}{\alpha^4 n^2 p q P_a P_u} \quad (3.2)$$

Therefore, the optimal sample-proportion \tilde{p} which minimizes the generalized asymptotic variance of the parameters equals $\tilde{p} = 0.5$. Consequently, the optimal generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is $\frac{4 \beta^2 \theta^2}{n^2 \alpha^4 P_u P_a}$.

From (3.1), the optimal sample-proportion depends on the model parameters β and θ through the terms P_u and P_a . To obtain optimum design, one must know the values of β and θ which is an impossibility. Many authors (13,14,15,16) use pre-estimates of unknown parameters to overcome such

$$E \left(- \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \theta} \right) = - \frac{\alpha^2}{\beta \theta} n p P_a \quad (2.11)$$

where P_u is the probability that an item tested only at use condition failed by η and P_a is the probability that an item tested only at accelerated condition failed by η , (see the appendix). Therefore, the asymptotic variance-covariance matrix of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is easily to obtain and takes the following form :

$$AsVarCov(\hat{\beta}, \hat{\theta}) = \begin{bmatrix} \frac{\beta^2 (p P_a + q P_u)}{\alpha^2 n p q P_u P_a} & \frac{\beta \theta}{\alpha^2 n q P_u} \\ \frac{\beta \theta}{\alpha^2 n q P_u} & \frac{\theta^2}{\alpha^2 n q P_u} \end{bmatrix} \quad (2.12)$$

3. Optimum Plan

The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition can be obtained by either a) minimizing asymptotic variance of $\hat{\beta}$ or b) minimizing the generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ as follows:

a) the optimal sample-proportion p^* allocated to accelerated condition is the solution of the equation $\frac{\partial}{\partial p} AsVar(\hat{\beta}) = 0$ and p^* is given by :

Therefore, the asymptotic variance-covariance matrix of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is obtained by inverting the Fisher-information matrix, where its elements are the negative expectations of the second partial derivatives of the natural logarithm of likelihood function with respect to β and θ . From (2.3),

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} = -\frac{\alpha}{\beta^2} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} - \alpha(\alpha-1)\beta^{\alpha-2} \left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \quad (2.6)$$

$$\begin{aligned} \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} = & \frac{\alpha}{\theta^2} \left(\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \right) - \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2} \left[\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} \left(\frac{t_i}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{i=1}^{nq} \bar{\delta}_{ui} \right. \\ & \left. + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j \beta}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\beta \eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \end{aligned} \quad (2.7)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \theta} = \frac{\alpha^2 \beta^{\alpha-1}}{\theta} \left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj} \right] \quad (2.8)$$

The elements of the Fisher-information matrix take the following forms:

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2}\right) = \frac{\alpha^2}{\beta^2} n p P_a \quad (2.9)$$

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2}\right) = \frac{\alpha^2}{\theta^2} n (q P_u + p P_a) \quad (2.10)$$

where the observed lifetimes at both use and accelerated conditions are independent. Assuming the shape parameter is known, the likelihood function will be :

$$L(\beta, \theta) = \prod_{i=1}^{qn} \left[\frac{\alpha}{\theta} \left(\frac{t_i}{\theta} \right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{t_i}{\theta} \right)^{\alpha}} \right]^{\delta_{ui}} \left[e^{-\left(\frac{\eta}{\theta} \right)^{\alpha}} \right]^{\bar{\delta}_{ui}} \\ \cdot \prod_{j=1}^{pn} \left[\frac{\beta \alpha}{\theta} \left(\frac{x_j}{\theta} \right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{\beta x_j}{\theta} \right)^{\alpha}} \right]^{\delta_{aj}} \left[e^{-\left(\frac{\beta \eta}{\theta} \right)^{\alpha}} \right]^{\bar{\delta}_{aj}} \quad (2.3)$$

where $\bar{\delta}_{ui} = 1 - \delta_{ui}$ and $\bar{\delta}_{aj} = 1 - \delta_{aj}$. The MLEs $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ of β and θ are the values of them which solve the equations obtained by letting the first partial derivatives of the natural logarithm of the likelihood function with respect to β and θ be zero and take the following form:

$$\hat{\beta}^{\alpha} = \frac{n_a \left[\sum_{i=1}^{qn} \delta_{ui} t_i^{\alpha} + \eta^{\alpha} (qn - n_u) \right]}{n_u \left[\sum_{j=1}^{pn} \delta_{aj} x_j^{\alpha} + \eta^{\alpha} (pn - n_a) \right]} \quad (2.4)$$

and

$$\hat{\theta}^{\alpha} = \frac{\hat{\beta}^{\alpha}}{n_a} \left[\sum_{j=1}^{pn} \delta_{aj} x_j^{\alpha} + \eta^{\alpha} (pn - n_a) \right] \quad (2.5)$$

where $p, q > 0$ and $p+q=1$. Denoting $t_i, i=1, \dots, qn$, are the lifetimes of items allocated to use condition where they are identically distributed and the probability density function of an item at use condition follows the two-parameter Weibull distribution with scale and shape parameters θ and α respectively, and takes the form :

$$f(t) = \left(\frac{\alpha}{\theta}\right) \left(\frac{t}{\theta}\right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{t}{\theta}\right)^{\alpha}}, \quad t \geq 0 \quad (2.1)$$

where θ and α are positive. Also, $x_j ; j=1, \dots, pn$, are the lifetimes of items allocated to accelerated condition, where $x = \beta^{-1} t$ and β is the acceleration factor. Considering the type-I censored data in constant PALT, each test item runs until censoring time η whether from use or accelerated condition. Then $t_{(1)} \leq \dots \leq t_{(n_u)} \leq \eta$ and $x_{(1)} \leq \dots \leq x_{(n_a)} \leq \eta$ are the observed lifetimes at use and accelerated condition respectively, where n_u and n_a are the corresponding number of items failed at each of them. Letting the indicator functions δ_{ui} and δ_{aj} be defined as follows:

$$\delta_{ui} = \begin{cases} 1 & \text{if } 0 < t_i < \eta \quad \forall i ; i=1, \dots, nq \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases} \quad (2.2)$$

$$\delta_{aj} = \begin{cases} 1 & \text{if } 0 < x_j < \eta \quad \forall j ; j=1, \dots, np \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$$

which is the main aim of this work. In such test, each item runs under either use or accelerated condition only. This means that the number of test units is divided using a certain sample-proportion into two groups where some of them are allocated to use condition and the remaining items to accelerated condition. They studied both MLEs and optimal design of constant PALT in type-I censored data when the lifetime follows the exponential distribution. Also, Abdel-Ghani ⁽¹²⁾ obtained the MLEs of Weibull's parameters and acceleration factor of constant PALT using censored data.

The reason of considering the constant PALT is due to economic considerations. It is urgent to estimate the mean time to failure of a product without exposing all the test units at accelerated condition especially when the test unit is very expensive. Therefore, this paper considers the problem of optimally designing constant PALT for items having two-parameter Weibull distribution. The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for constant PALT is obtained by minimizing either a) the asymptotic variance of MLE of the acceleration factor or b) the generalized asymptotic variance of the Weibull parameters and the acceleration factor in case of type-I censored data; where the shape parameter is known.

2. The Constant PALT Model

In constant PALT, the sample size n of the test units is divided with certain sample-proportion q , such that qn items randomly chosen among n test items are allocated to use condition and the pn remaining items to accelerated condition,

which is a measure of the effectiveness of this injection. He mentioned that step PALT can also be applied in various problems where a job is interrupted if it takes too long to be done and by introducing some external factor, the remaining time to the completion of the job is changed by an unknown factor. He considered the estimation problem of the acceleration factor using both maximum likelihood and Bayesian methods in case of complete sampling for items having the exponential distribution and uniform distribution. DeGroot and Goel ⁽⁴⁾ used the Bayesian approach with different loss functions, to estimate the model's parameters of the exponential distribution and considered the optimal design of step PALT in complete sampling. Also, Bhattacharyya and Soejoeti ⁽⁵⁾ obtained the MLEs of the Weibull lifetime distribution's parameters and the acceleration factor in complete data. In type-I censoring, Bai and Chung ⁽⁶⁾ and Bai et al ⁽⁷⁾ obtained the MLEs and studied the optimal design of step PALT for items having the exponential lifetime distribution and lognormally lifetime distribution respectively. Also, Attia, Abdel-Ghaly and Abdel-Ghani ⁽⁸⁾ and Abdel-Ghani ⁽⁹⁾ obtained the MLEs of the parameters and the acceleration factor of step PALT using censored data; of both Weibull and log-logistic distribution respectively. Abdel-Ghaly, Attia and Abdel-Ghani ⁽¹⁰⁾ considered the Bayesian estimation of Weibull parameters in step PALT with censored data.

On the other hand, for the second type of PALT, Bai and Chung ⁽¹¹⁾ introduced the concept of constant PALT

studied the concept of ALT. Such testing involves subjecting the test units to conditions that are more severe than normal and yields lives shorter than would be observed under use conditions.

To translate from accelerated data into data applying to use conditions, a function or a model is required. Therefore, the major assumption in ALT is that the mathematical model relating the lifetime of the unit to the stress must be known or can be assumed. But in some problems, this relationship is not known and can not be assumed. Therefore, a partially accelerated life test (PALT) is the most reasonable scheme to adopt when this relationship can no longer be assumed. There are two fundamentally different types of PALTs; step PALT and constant PALT. Goel ⁽³⁾ introduced the concept of step PALT. In such tests, a test unit is first run under use condition and, if it does not fail for a prespecified time, then it runs under accelerated condition until failure. This means that if the item has not failed by some prespecified time, the test is switched to the higher level of stress and it is continued until the item fails. The effect of this switch is to multiply the remaining lifetime of the item by the inverse of the acceleration factor β ; where β is the ratio of the mean life at use condition to that at accelerated condition, and $\beta > 1$. He used this model in the problem in which the random variable denotes the labor duration of a woman, that is, the duration from the onset of labour (rupture of membrane) to delivery of the baby. After sometime from the onset of labor, if the baby has not yet been born, an injection is given to the patient to reduce the labor duration. It is assumed the injection reduces the remaining time to delivery by an unknown factor β^{-1}

Optimal Design of Constant Partially Accelerated Life Tests for The Weibull Distribution under Type I Censoring

Magda M. Abdel-Ghani*

This paper considers optimal designs of constant partially accelerated life tests (PALT) for items having two-parameter Weibull lifetime distribution in case of type-I censoring. Each item in constant PALT runs at either normal or accelerated conditions only. The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for the constant PALT is determined to minimize either a) the generalized asymptotic variance of maximum likelihood estimators (MLEs) or b) the asymptotic variance of MLE of the acceleration factor.

1. Introduction

In many problems of life testing, the lifetime of a product or material with high reliability at normal condition requires a long time to acquire the test data which makes the test impractical. For this reason, accelerated life test (ALT) is the reasonable procedure to be applied. It is used to quickly get information on the reliability of product's components and materials. Chernoff ⁽¹⁾ and Bessler et al ⁽²⁾ introduced and

* Assistant Professor in Statistics at The National Center for Social and Criminological Research .

The National Review of Social Sciences

SATELLITE CHANNELS AND THEIR IMPACT ON AGGRESSIVE AND
SOCIAL BEHAVIOR AMONG CHILDREN VIEWERS

Maha El Kordy

THE ISLAM WAQF CONTRIBUTION IN ADMINSTRING WATER
RESOURCES

Ibrahim Bayoumi

PERCEIVED SELF CONCEPT AS AN INTERPRETATION OF THE KUWAITI
GIRLS MARIATAL CHOICE

Mona Badre El-Kenae

OPTIMAL DESIGN OF CONSTANT PARTIALLY ACCELERATED LIFE
TESTS FOR THE WEIBULL DISTRIBUTION UNDER TYPE I CENSORING

Magda Abdel-Ghani

FUTURE CHANGES IN SOCIAL VALUE SYSTEMS IN THE AGE OF
GLOBALIZATION: A STUDY ON EMERGING GROUPS OF THE
EGYPTIAN MIDDLE CLASS

Mohamed Abdel Moneim

INTERNATIONAL CONFERENCE ON SPATIAL COGNITION 2006

Hala Ramadan

THE PRACTICE OF MARKET AND SOCIAL RESEARCH:
AN INTRODUCTION

Heba El Zaabalawi

The National Review of Social Sciences

Issued by
**The National Center for Social and
Criminological Research**
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Editor in Chief
Nagwa El Fawal

Assistant Editors
Nadia Halim **Nagwa Khalil** **Salwa El Amry**

Editorial Secretaries
Amal Kamal **Abdel Rahman Abdel-Aal**

Correspondence:

Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US \$ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

SATELLITE CHANNELS AND THEIR IMPACT ON
AGGRESSIVE AND SOCIAL BEHAVIOR AMONG
CHILDREN VIEWERS

Maha El Kordy

THE ISLAM WAQF CONTRIBUTION IN
ADMINISTRATING WATER RESOURCES

Ibrahim Bayoumi

PERCEIVED SELF CONCEPT AS AN INTERPRETATION OF
THE KUWAITI GIRLS MARRIAGE CHOICE

Mona Badre El-Kenae

OPTIMAL DESIGN OF CONSTANT PARTIALLY
ACCELERATED LIFE TESTS FOR THE WEIBULL
DISTRIBUTION UNDER TYPE I CENSORING

Magda Abdel-Ghani

FUTURE CHANGES IN SOCIAL VALUE SYSTEMS IN THE
AGE OF GLOBALIZATION: A STUDY ON EMERGING
GROUPS OF THE EGYPTIAN MIDDLE CLASS

Mohamed Abdel Moneim

INTERNATIONAL CONFERENCE ON
SPATIAL COGNITION 2006

Hala Ramadan

THE PRACTICE OF MARKET AND SOCIAL RESEARCH:
AN INTRODUCTION

Heba El Zaabalawi

Volume 44

Number 2

May 2007

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo